



مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٤٢

القطن



في العلاقات المصرية البريطانية

من واقع أوراق الهيئة النيابية السابعة

١٩٣٨ - ١٩٤٢

د. عاصم محروس عبدالمطلب





مركز وثائق وأبحاث عصر المعاصرة

إشراف: أ.د. يونان لببيب رزق
مدير التحرير: خلف عبد العظيم الميرى

الافراج الفنى : مراد نسيم

القطر

في العلاقات المصرية البرطانية
من واقع أوراق الرئسة النيابية السابعة
١٩٣٨ - ١٩٤٢

تأليف

د. عاصم محروس عبد المطلب



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٣

تقديم

استمر الصحفيون والسياسيون بل وبعض من المؤرخين يرددون مقولة أن سببا من أهم أسباب استمرار الاحتلال البريطاني لمصر كان تحويلها الى مزرعة للقطن اللازم لمصانع لانكشير .

وقد جرت محاولات علمية لاثبات هذه المقولة بعضها فى سياق متابعة السياسات البريطانية فى مصر خاصة خلال الفترة التى اصطلح على تسميتها بفترة الاحتلال (١٨٨٢ - ١٩١٤) وبعضها فى سياق الدراسات حول التاريخ الاقتصادى المصرى ، أما افراد دراسة حول المقولة المذكورة فهو ما تقدمه « مصر النهضة » فى هذا العدد من أعدادها .

وبينما كانت قناة السويس تمثل الضلع الأول من مثلث المصالح البريطانية فى مصر فى ظل الاحتلال ، فقد كانت « السوق المصرية » تمثل الضلع الثانى ، وكان القطن يمثل الضلع الثالث .

وبينما حظيت قناة السويس بأهمية ملحوظة فى العلاقات الدولية الأمر الذى تجسد فى المعاهدة الخاصة بحرية الملاحة فيها والمعروفة بمعاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ ، وبينما حظى السوق المصرى بأهمية مماثلة الأمر الذى تجسد فى الاتفاق المعروف بالوفاق الودى المعقود بين كل من بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، والذى نص أول ما نص على كفالة حرية التجارة لسائر الفرقاء الأوربيين فى مصر ، فإن الضلع الثالث ممثلا فى القطن رغم ما له من تأثير فى التاريخ المصرى لم يحظ بنفس الاهتمام .

بدا هذا التأثير فى العناية الخاصة التى بذلها البريطانيون لمشاريع الرى فى مصر ، اقامة خزان اسوان والقناطر والأهوسة ، كما بدا فى سياسة بريطانيا فى تشجيع زراعة القطن فى اقليم الجزيرة فى السودان تحسبا من الوقوع تحت ضغط الحركة الوطنية المصرية ، الأمر الذى قاومه رجال هذه الحركة ، وبدا فى أمور كثيرة أخرى .

وبالرغم من هذا التحسب البريطانى فإن الذى كان عليه أن يتحسب هم المصريون ، فهم فى الحقيقة الذين وقعوا تحت ضغوط الظروف البريطانية ، وهى ظروف كانت تتبدى بشكل أوضح فى أوقات الأزمات ، وليس من أزمة أكثر من الحرب !

من هنا جاء تفرد هذه الدراسة التى نقدمها فى هذا العدد من « مصر النهضة » عن القطن فى العلاقات المصرية البريطانية فى فترة الحرب العالمية الثانية ، أو بالأحرى سنواتها الأولى ، وهى فترة شهدت أزمة طاحنة بين المصريين والبريطانيين كان سببها الأساسى اعتماد الأوائل على محصول نقدى أو أساسى واحد هو القطن ، وعلى زبون واحد هو الانجليز !

ولم تكن الأزمة مجرد أزمة اقتصادية بل امتدت لتأخذ طابعاً سياسياً فيما اتضح من الاهتمام البالغ من البرلمان أو الصحافة المصرية بها الأمر الذى جعل الدراسة تجمع بين الجانبين ، السياسى والاقتصادى .

ونرى فى « مصر النهضة » ان هذه الدراسة التى أعدها الدكتور عاصم محروس عبد المطلب استاذ مساعد التاريخ الحديث بكلية التربية بدمههور انما تتفرد بأنها خصصت لهذا الموضوع وفى فترة من أكثر فتراته حساسية ، وهو أمر نعتقد بجذته فى الكتابات التاريخية المتعلقة بتاريخ مصر الحديث والمعاصر .

وعلى الله قصد السبيل . .

١٩٨٥

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

المقدمة

تتناول هذه الدراسة ، القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ، من واقع أوراق الهيئة النيابية السابعة ١٩٣٨ - ١٩٤٢ ، وهى فترة شهدت تصاعد التوتر الدولى ، وقيام الحرب العالمية الثانية ، وهى أمور كان لها صداها فى خلق أزمة القطن المصرى فى هذه الفترة التاريخية ، كما شهدت مواقف متباينة لبريطانيا ، فى علاجها للمسألة القطنية أعوام ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، وان كان القاسم المشترك لهذه المواقف ، هو الاستغلال البريطانى لمصر .

ومن الطبيعى أن تكون مضابط مجلس النواب المصرى ، فى تلك الفترة ، مصدرا هاما لهذه الدراسة ، وهى مضابط لاتزال تحمل فى طياتها الكثير ، رغم الدراسات التى تمت عن الحياة النيابية المصرية ، وكذلك الوثائق البريطانية التى تناولت هذه القضية ، فهما مصدران أساسيان لهذه الدراسة . . الى جانب الوقائع المصرية ووثائق عابدين ودوريات هذه الفترة ، والتى أوضحت الاتجاهات الحزبية المختلفة ، ازاء مشكلة القطن والاتفاقات

المصرية البريطانية فى هذا الصدد ، فضلا عن بعض الدراسات المتصلة بالموضوع .

ولقد تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول ٠٠ تناولت الفصل الأول قضية القطن والهيئة النيابية السابعة ، والثانى التعويض البريطانى ، والثالث دخول ايطاليا الحرب ومحاولة الاحتواء البريطانى ، والرابع الاستنزاف البريطانى ٠٠ فالخاتمة .

ولا يسعنى الا أن أوجه خالص الشكر لمركز تاريخ مصر المعاصر ، وإدارة الميكروفيلم بالهيئة العامة للكتاب ، لتاحتهم الفرصة لى للاطلاع على الوثائق البريطانية .

والله ولى التوفيق ٤

د . عاصم محروس عبد المطلب

الفصل الأول

قضية القطن والهيئة النيابية السابعة

١٩٣٨ - ١٩٤٢

- قضية القطن في مصر •
- الهيئة النيابية السابعة •

قضية القطن في مصر

لم يعرف القطن في تاريخ مصر القديمة ، فلم تستعمل مصر القطن في النسيج حتى عام ٤٠٠ ق م ، فجميع مخلفات النسيج التي عثر عليها في مقابر قدماء المصريين ، حتى ذلك التاريخ كانت مصنوعة من الكتان .

ولقد أجمع المؤرخون ، على أن الملابس القطنية ، كانت شائعة الاستعمال في مصر في عهد البطالسة ، والمأثور عن الملكة كليوباترة - وهي آخر ملوك البطالسة في مصر - أنها لم تجد هدية تقدمها الى يوليوس قيصر في روما ، خيراً من قميص حاكته ووصيفاتها من خيوط القطن في ثلاثة أيام . وفي عهد الرومان (٣٠ ق م - ٦٤١ م) اشتهرت مصر بزراعة القطن ، غير أن انتشار الظلم في اواخر عهدهم واختلال الأمن أدى الى اندثار زراعة القطن وصناعته .

وعندما فتح العرب مصر ، اتسعت زراعة القطن في مصر ، واصبحت له بالفسطاط مخازن كبيرة في القرن الثامن الميلادي ، ولقد

تكلم بعض الكتاب العرب والمصريين عن زراعة وصناعة القطن في مصر ، منهم الشريف محمد بن محمد الادريس الصقلي ، وهو من علماء الجغرافيا المشهورين في القرن الثاني عشر ، وابن عثمان الصغدئ الشافعي ، وابن البيطار وابن المقفع ، وقد عاش ثلاثتهم في القرن الثالث عشر ، وداود الانطاكي الذي عاش في القاهرة في أواخر القرن السادس عشر ، حيث قال « ان القطن نبات حولى يزرع في شهر برمودة (ابريل) ، ويخرج على ساق ثم يتفرغ ويزهر ويصل جزوا بشكل اللقاح ، ويتفتح عن شعر القطن وأنه في مصر يطلع كل عام ٠٠ » (١) .

وفي عهد السيطرة العثمانية ، اضمحلت زراعة القطن بسبب استبداد الولاة ، ولم تنل زراعة القطن وصناعته في عهدهم اية عناية ، وعندما غزا نابليون مصر عام ١٧٩٨ ، شكل لجنة من العلماء الفرنسيين الذين رافقوه ، وكتب أحدهم وهو المسيو «جيرار» عن زراعة القطن في مصر ووصف طريقة زراعته البدائية في ذلك الحين (٢) ، وقد وجد علماء الحملة ثلاثة أنواع من القطن :

١ - حولى ٠٠ وكان يزرع في الدلتا خصوصا منطقة سمندود والمحلة الكبرى .

٢ - معمر ٠٠ وكان يزرع في الوجه القبلى .

٣ - كرمى ٠٠ وكان يزرع في البساتين .

ولقد تدهورت زراعة القطن ، بخروج الفرنسيين حتى كعاد أن يقضى عليها (٣) ، ولم يكن القطن المصرى ، في تلك الفترة يمثل محصولا تجاريا ، وكذلك لم يكن يتمتع بأية شهرة (٤) .

ويعتبر عام ١٨٢٠ النقطة الحقيقية فى تطور هذه الزراعة ، ففى هذا العام توصل المهندس الفرنسى « لويس جوميل » الذى استخدمته مصر فى شئون النسيج ، حيث توصل الى ايجاد نوع جديد من القطن ، يمتاز بطول شعيراته بالنسبة الى القطن البلدى (٥) شاهده فى حديقة « محو بك » أحد كبار الحكام وقتذاك ، وكان الأخير قد أحضره ضمن نباتات للزينة من الحبشة أو السودان حيث كان يعمل مديرا لمديرية دنقلة وسنار (٦) رادا كذت هذه الرواية هى السائدة ، فهناك رواية أخرى تتضمن ان أحد الدراويش الاتراك كان فى زيارة لمحو بك الأورفلى أحد الضباط الاتراك فى مصر ، وأعطاه بذور هذا القطن التى أحضرها من الهند ، وأعطاه محو بك الى محمد على (٧) ومهما كان الأمر فقد جذب جوميل انتباه محمد على الى هذا النوع من القطن (٨) ، وكان ذلك بداية تطور زراعة القطن فى مصر ، فقبل عام ١٨٢١ لم يكن يزرع من القطن ما يغطى ٢٪ من مساحة الأراضى المزروعة ، فسرعان ما زادت هذه المساحة حتى بلغت حوالى ٣٥٪ من مساحة الأراضى المزروعة فى وقت قصير (٩) .

فلقد توفى « جوميل » فى مصر عام ١٨٢٣ فى نفس الوقت الذى نجح فيه «محمد على» فى العمل على التوسع فى زراعة القطن ببذور جوميل ، واقتضى الأمر انتاج أنواع مختلفة من القطن من أنحاء العالم كقطن « سى أيلند » الذى كان يزرع على الشاطئ الأمريكى على المحيط الأطلنطى (١٠) ، واهتم محمد على بزراعة هذا النوع ، ومالبت أن أصبح القطن عتصرا هاما من الصادرات المصرية ، وأقبلت على شرائه مصانع الغزل والنسيج فى إنجلترا

وغرنسا(١١) ، وقد بلغت كمية القطن الناتج عام ١٨٢١ ، ٩٤٤ قنطارا(١٢) .

وأخذت مصر تطور زراعة القطن ، فكانت عمليات التهجين بين أنواع مختلفة من القطن استوردتها مصر من البرازيل وبيرو ، ونتج عنها قطن جديد وهو ما عرف «بالأشموني» واستمرت التجارب الزراعية لايجاد أنواع أخرى من القطن طويل التيلة ، والتي لاتقل تيلتها عن ٣/٨ بوصة ، فكان قطن آمون ، الكرنك ، منوفى ، جيزة وغيرها ، وقد ساعد على تطور زراعة القطن فى مصر ، خصوبة التربة والمناخ ووفرة المياه والأيدى العاملة رخيصة الأجر ، كما أدت الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦١ ، وانقطاع القطن الأمريكى عن الأسواق ، الى زيادة الاعتماد على القطن المصرى(١٣) ، فلقد صاحب هذه الحرب ارتفاع أسعار القطن ، واهتمام الغزاليين بمحصول القطن المصرى ، الأمر الذى دفعه الى مركز الأهمية الذى لم يتراجع عنه بعد(١٤) فلقد أغلقت موانئ تصدير القطن الأمريكى فى الجنوب ، وازداد الطلب بشكل لم يسبق له نظير على القطن المصرى فى الأسواق الأوروبية(١٥) ، فكانت هذه الحرب عاملا حاسما فى اجتذاب القطن المصرى الى الأسواق بدلا من القطن الأمريكى ودافعا بالتالى للتوسع فى انتاجه(١٦) .

فلقد وصلت مصر لجنة من هانشستر فى بداية الحرب الأهلية الأمريكية ، لتبحث على الطبيعة ، امكانية زيادة انتاج القطن ، وحثت سعيد باشا على التوسع فى زراعته ، واستخدام الآلات الحديثة . ولقد زادت فعلا صادرات القطن المصرى اثناء هذه الحرب ، فبلغت عام ١٨٦١ ، ٥٩٦٠٠٠ قنطار ، وظلت تتصاعد الكمية حتى بلغت عام ١٨٦٥ ، ٢٥٧٠٠٠ قنطار وبلغت نسبة الصادرات القطنية فى هذا العام الى مجموع الصادرات المصرية ٩١٦٪ ، ومن الطبيعى

كذلك ان تتصاعد اسعاره ، ففي عام ١٨٦١ بلغ سعر القطن ١٢ ريالا ، وتضاعدت الى ٢٣ ريالا عام ١٨٦٢ ، ٣٦ر٢٥ ريال عام ١٨٦٤ ، ٤٥ ريالا عام ١٨٦٥ (١٧) ، وقد دعا ارتفاع اسعاره الى اقبال المصريين على التوسع فى زراعته (١٨) .

وبعد استقلال الولايات المتحدة ، اخذت بريطانيا فى البحث عن مستعمرات جديدة ، تعوضها عن هذه المستعمرات التى كانت تدمها بالقطن ، فاتجهت الى فرض سيطرتها على مصر والسودان ومناطق أخرى من القارة الافريقية ، التى اكدت التقارير صلاحيتها لزراعة القطن (١٩) ، وكانت سيطرة الانجليز على السياسة المالية المصرية ، ورغبتهم فى جعل مصر ، موردا لتصدير القطن الى مانشستر ، حتى تصبح البلاد سوقا للمنتجات الانجليزية فى فترة الاحتلال (٢٠) عاملا لا يمكن اغفاله فى الاهتمام بزراعة القطن بل ظل القطن المصرى لأمد طويل ، ورقة فى يد السياسة البريطانيين يهددون بها الاقتصاد المصرى ، كلما شاء لهم أن يفعلوا تحقيقا لمصالحهم السياسية (٢١) .

لقد أصبح للقطن أهمية كبرى فى حياة مصر الاقتصادية ، فهو بالنسبة للفلاح المحصول النقدى الرئيسى ، الذى يمكنه من الوفاء باحتياجاته ، من ايجار وضرائب وقروض البنوك . وأى ارتفاع أو انخفاض فى أسعاره ، يؤثر على مستوى الاستهلاك والدخل القومى وعلى المشروعات الصناعية والتجارية ، وعمليات التمويل وخدمة البنوك ، والتجارة الخارجية والنقل البحرى والجوى ، ودخل الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة (٢٢) ، فهو العمود الفقرى لاقتصاد البلاد ويمتد تأثيره على السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية ، فلا توجد دولة فى العالم ، بلغ القطن فى محصولها الزراعى أكبر رقم مئوى كما هو الحال فى محصول القطن المصرى مقارنة بالحاصلات الأخرى كما يتضح من البيان التالى .

الدولة	النسبة المئوية للقطن بالنسبة للحاصلات الأخرى	الدولة	النسبة المئوية للقطن بالنسبة للحاصلات الأخرى
الولايات المتحدة	١٣٪	تركيا	٨ ٪
مصر	٧٦٪	السودان	٦٢٪
اوغندا	٧٢٪	تنجانيقا	١٤٪
البرازيل	٢١٪	نيوزلندا	١٧٪
الصين	٤ ٪		(٢٣)

ومن الطبيعي أن يحتل القطن ، نسبة كبيرة فى تجارة الصادرات المصرية ، منذ زمن ليس بالقصير فيوضح البيان التالى مركز القطن وبذرتة ، بالنسبة للصادرات المصرية حتى الحرب العالمية الأولى .

متوسط مدة الخمس سنوات	القطن والبذرة	مجموع الصادرات	نسبة صادرات القطن
بآلاف الجنيهات	بآلاف الجنيهات	بآلاف الجنيهات	بآلاف الجنيهات
١٨٨٥ - ١٨٨٩	٨٩٠٠	١١٠٤٣	٨١٪
١٨٩٠ - ١٨٩٤	١٠١٩٠	١٢٩١٣	٨٠٪
١٨٩٥ - ١٨٩٩	١١١٠٤	١٣٣٠٨	٨٣٪
١٩٠٠ - ١٩٠٤	١٥٩٩٤	١٨٢٣٥	٨٧٪
١٩٠٥ - ١٩٠٩	٢١٩٧١	٢٤١٢٩	٩١٪
١٩١٠ - ١٩١٤	٢٩٤٩٨	٣١٦٦٢	٩٣٪
			(٢٤)

فتحتل تجارة القطن (القطن الشعر ، البذرة ، الكسب ، زيت البذرة) مركزا ممتازا فى الصادرات المصرية اذ تمثل فى المتوسط حوالى ٨٥ / من مجموع الصادرات (٢٥) ، وللحقيقة فان القطن والتجارة الخارجية يشكلان وحدة واحدة فالقطن للتصدير اذ يصدر اكثر من ٩٠ ٪ من انتاجه للخارج (٢٦) . فاذا كانت بريطانيا عام ١٩٣٨ - ١ فى بداية الفترة المعنية بهذه الدراسة - قد استوردت من مصر ما قيمته ٣٠٦٠٠٠ ر ٥ جنيه فان نصيب القطن منها بلغ ٣٣٠٠٠٠ ر ٣ جنيه وفى عام ١٩٣٩ ، بلغت هذه الواردات ٣٠٦٠٠٠ ر ٥ جنيه كان نصيب القطن منها ٣٩٧٥٠٠ ر ٣ جنيه (٢٧) .

فمصر تعتمد على محصول واحد فى تجارتها وهو القطن ، ورخاء البلاد يتوقف على مدى تصديره والعكس صحيح (٢٨) ، وبالتالي شغلت زراعته مساحة كبيرة من الاراضى الزراعية ويتضح ذلك من بيان جملة مساحة الاراضى المزروعة قطناً ، منذ عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٤١ ، وهى الفترة المعنية بهذه الدراسة ، حيث صدر بعد ذلك تحديد لزراعة القطن لمحصول عام ١٩٤٢ .

السنة	المساحة بالفدان
١٩٣٨	١٧٨٣٩١١
١٩٣٩	١٦٢٤٨١٧
١٩٤٠	١٦٨٤٨٦٩
١٩٤١	١٦٤٣٦٣٩

(٢٩)

وإذا كان القطن يمثل المحصول الرئيسى فى البلاد ، فإن مما يزيد من خطورته ، أن مصر لا تستطيع أن تتحكم فى أسعاره هبوطا وارتفاعا ، لارتباط ذلك بالسوق العالمى حيث يمثل القطن الأمريكى النسبة المؤثرة فى السوق كما يتضح من البيان التالى :

الدولة	الانتاج بالآلاف البالات	النسبة المئوية للانتاج العالمى
الولايات المتحدة	١٢٨٧٨	٤٣ر٤٪
الهند والباكستان	٤٩٨٤	١٦ر٨٪
روسيا	٣٤٣٠	١١ر٥٪
مصر	١٨٧٤	٦ر٣٪
الصين	١٧٤٢	٥ر٩٪
البرازيل	١٩٣١	٦ر٥٪
المكسيك	٢٩١	١ر٠٪
قطار أخرى	٣٥٦٥	٨ر٦٪

(٣٠)

وبالتالى فالمتحكم فى سوق القطن هى الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها أكبر الدول انتاجا له ، فستطيع أن تتحكم فى العرض ، كما تحكمت بريطانيا واليابان (قبل عام ١٩٣٩) فى الطلب العالمى ، لامتلاكها أكبر مصانع الغزل والنسيج فى العالم (٢١) .

ومن الطبيعى أن يكون لاجراءات الحكومة الأمريكية المتعلقة بمحصولها القطنى، صداها فى السوق المصرية، فعندما قررت الحكومة الأمريكية انعاشا لصادراتها ، اعانة تصدير للقطن الأمريكى بواقع

ريال ونصف الريال لكل قنطار يصدر الى الخارج(٣٢) ، اهتمت كافة الدوائر المصرية الحكومية والاقتصادية والتشريعية والصحفية بهذا الموضوع ، وبما يمكن أن يصيب البلاد ، اذا لم ينته الأمر الى حل ، يدفع عن البلاد ما قد يصيبها من ضرر(٣٣) ، وتحرك النواب لعلاص الموقف ، سواء بلقاءاتهم مع المسؤولين ، أو بمناقشاتهم داخل مجلس النواب ، حيث أدلى وزير المالية ببيان فى هذا الصدد ، مؤكدا أن مصر ، وإن كانت لاتملك من الموارد ماتملكه الولايات المتحدة ، فانها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه المشكلة(٣٤) .

وانتهى الأمر بإلغاء رسم الصادر على القطن المصرى ، وقد جاء فى مذكرة وزارة المالية فى هذا الصدد « نظرا لما أصاب القطن من التقلقل ، بسبب ما قررته احدى الحكومات الأجنبية من منح اعانة للتصدير ، عن الكميات التى يتم تصريفها فى الخارج ، أصبح من المتعين النظر فى إلغاء رسم الصادر المقرر على القطن المصرى والذى يبلغ نحو عشرة قروش للقنطار الواحد ، حتى يتيسرنى للمحصول الرئيسى للبلاد ، أن يتغلب على هذه المنافسة الجديدة ، التى سيلقاها من جراء منح الاعانة السابق الاشارة اليها ٠٠ » ، وصدر درسوم بذلك الإلغاء ، واستعاضت الحكومة عن هذا الإلغاء برفع أسعار السكر والبن والدخان والبنزين والكبروسين(٣٥) .

واذا كانت الحرب العالمية الثانية ، قد أثرت سلبا على سوق القطن المصرى ، بما فقدته مصر من الاسواق ، فإن توضيح هذه الاسواق يساعد على توضيح ابعاد أزمة القطن فى فترة الحرب كما يتضح من الجدول التالى :

البلد	الترتيب	يذاير - يونيو ١٩٣٨
المملكة المتحدة	١	٨٢٢٩٩٦٢٧
فرنسا	٣	١١٨٠ر٨٠٤
المانيا	٢	١٤٥٨ر٨٠٥
اليابان	٦	٦٦١٧٨٤
الهند	٤	٨٢٢ر٩١٢
ايطاليا	٥	٧١٩ر٨٨٤
سويسرا	٧	٤٤٩ر٧٧٤
الولايات المتحدة	١٠	٢٥٨ر٦٦٦
بولندا	٨	٣٣٥ر٦١٠
رومانيا	٩	٨٣٢ر١٥٧
الاجمالى متضمنا اقطارا اخرى		١٠ر٦٤٨١٤٤

الترتيب	يناير - يونيو ١٩٣٩	+ لعام ١٩٣٩ -
١	٨٩٧٤٦٢٤	٦٧٤٩٩٧ +
٢	١٤٧٢٢٢٩	٢٩١٩٢٥ +
٣	١٣٢٧٧٠٤	١٨٠٦٠١ -
٤	٨٩٤٠٦٢	٢٢٢٨٢٨ +
٥	٦٤٦٥٢٩	٢٨٦٨٨٣ -
٦	٥٨٤٤٤٠	١٣٥٤٤٤ -
٧	٥٨٨١٨٨	٨٨٤١٤ +
٨	٣١٣٨٨٢	٦١٦١٦ +
٩	٢٩٥٧٩٦	٢٩٨١٤ -
١٠	٢٩٥٨٩٩	٣٦٧٥٨ +
	١١٦٨٥٧٨٦	١٠٣٢٦٤٢

(٣٦)

فكانت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان وإيطاليا ، في مقدمة الدول التي تستورد القطن المصري ، وهو ما يؤكد متوسط حركة تصدير القطن ، في السنوات الأربع السابقة للحرب العالمية الأولى ، فقد بلغ بالنسبة لبريطانيا العظمى ١٣ر١٧ر٢ر٨ قنطارا ، وفرنسا ٢٧٧ر٥٦ر١ ، وألمانيا ١٠ر٦٨٠ ، واليابان ٩٦٩ر٥٧٠ ، والهند البريطانية ١٢٢ر٤٥٥ (٣٧) . وبالتالي فإن حزام مصر من الأسواق الألمانية والدول التي خضعت لها وكذلك فرنسا وإيطاليا ، وأسواق البحر الأبيض المتوسط عند تطور الحرب ، أثر على الصادرات القطنية وعلى الاقتصاد المصري . فقد بلغت نسبة ما تستورده ، بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا ، من القطن المصري ، طبقا لإحصائيات عام ١٩٣٨ ، ٣٤ر٧٠ / من الصادرات القطنية المصرية ، وتبلغ النسبة الحاصلة ببريطانيا ٣٠ر٦٪ (٣٨) .

الهيئة الثيابية السابعة ١٩٣٨ - ١٩٤٢ :

فقد واكبت هذه الهيئة ، والتي سنتعرض من خلال أوراقها لموضوع الدراسة :

- أزمة القطن المصري بدرجة كبيرة .
- بداية الأزمة العالمية ، وقيام الحرب العالمية الثانية في إدارتها الأولى ، وأثر ذلك على المسألة القطنية .
- قيام مصر بتنفيذ تعهداتها طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، في حالة اضطراب الموقف الدولي والحرب .

● السياسة الاستفلاية البريطانية المتعلقة بمحصول القطن .

فقد تميزت هذه الهيئة النيابية بأنها مثلت أحزاب الأقلية فى مصر ، بينما مثل حزب الوفد صاحب الأغلبية الشعبية وقتذاك - المعارضة ، وهو أمر له دلالة سواء من حيث تكوين مجلس النواب أو أسلوب معالجته للمسألة القطنية .

فى خريف عام ١٩٣٧ تدهورت العلاقة بين الوفد والقصر ، واتخذت الحملات التى شنها القصر على الوفد ، شكلين متميزين .

الأول على المستوى الدستورى ، حين رفض الملك مرشح الوفد لوظيفة شاعرة فى مجلس الشيوخ ، وكذلك رفض اعتماد ميزانية المخابرات العامة ، والاصرار على أن تكون له الكلمة الأخيرة ، فى تعيين كبار الموظفين وموظفى القصر ، وضرورة حل فرق القمصان الملونة ، بما فيها فرق الوفد . والثانى على المستوى الشعبى ، حيث نظم القصر عددا من المظاهرات ضد حكومة الوفد ، ردا على المظاهرات الشعبية ، التى رفعت شعار « النحاس أو الثورة » (٢٩) .

وانتهى الصراع باقالة الملك حكومة مصطفى النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ نظرا « لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم » . كما أخذ عليها مجافاة الوزارة للدستور وكلف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة (٤٠) ، . ويعد ذلك بداية لحكم القصر فى عهد فاروق ، من خلال أحزاب الأقلية المعارضة للوفد ، فمنذ ذلك التاريخ ، وحتى التدخل البريطانى ضد القصر ، فيما عرف بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، سعى القصر للتأكيد على صدارته السياسية ، والانفراد بالسلطة ، مستغلا الظروف التى تهيأت له ، بانتهاء الوجود الوفدى فى الحكم (٤١) .

فلقد أعلن رئيسى الوزارة الجديدة منذ البداية ، بأن مهمة وزارته هى التصدى للوفد ، والعمل لصالح منافسيه من أحزاب الأقلية (٤٢) ، وأصبح واضحا عدم قدرة الحكومة الجديدة ، فى أن تمارس السلطة ، فى ظل وجود البرلمان الوفدى ، وما ينتظر من ورائه من تصعيد المعارضة ، وبالتالي كان اتفاقها مع القصر ، للتخلص من البرلمان الوفدى ، دون تعطيل أحكام الدستور (٤٣) .

وإذا كانت الحكومة بداية ، قد استصدرت قرارها ، بتأجيل جلسات مجلس النواب لمدة شهر ، فلقد استطاع مصطفى النحاس ، فى الجلسة الصاخبة التى تلى فيها هذا القرار أن يستصدر من المجلس ، قرارا بعدم الثقة فى الحكومة ، ولازم ذلك الظاهرات الوفدية ضدها ، كما حدث فى طنطا فى ٢ يناير ١٩٣٨ (٤٤) ، فأصبح العداء واضحا وسافرا بين الحكومة وأنصارها من حانب والوفد من جانب آخر .

وعلى أية حال ، فلقد اعتقد محمد محمود ، أن تأجيل مجلس النواب لمدة شهر ، أمر يتيح للنواب الفرصة لمراجعة تأييدهم لوزارة النحاس ، التى لم يرض مسلكها أزاء الملك أى مصرى ، بالإضافة الى بعض النواب ، الأمر الذى كان مشجعا للوزارة لتتقدم لمجلس النواب ، وتتجنب موضوع حله ، ولكن نظرا لتعهد عدد من النواب بالنادى السعدى بتأييد النحاس ، وعدم الثقة فى الوزارة قبل أن يعرفوا برنامجها ، اضطرت الوزارة الى عدم مواجهة المجلس ، والرجوع الى الشعب الذى يقرر الموقف ، ويتأكد من شرور الوزارة السابقة ، ويختار لذلك نوابا يحترمون الدستور ولا يخضعون لأى فرد (٤٥) .

وقد بحث مجلس الوزراء استمرارية مجلس النواب الوفدى ،

وكان هناك اتجاه بالابقاء عليه ، اذ اظهر عدد كبير من النواب الرغبة فى تأييد الحكومة ، وكان احمد ماهر من المتحمسين لهذا الاتجاه ، واتجاه ثان بحل المجلس تزعمه اسماعيل صدقى ، على أساس عدم تكرار درس عام ١٩٢٥ ، أما الاتجاه الثالث فقد تمثل فى أن تتقدم الحكومة للمجلس بطلب الثقة ، فان خذلها حلته ، ولكن محمد محمود وأغلبية أعضاء وزارته ، رأوا أنه من المحتمل ، أن يصدر المجلس قرارا بعدم الثقة ، الأمر الذى يضعف هيئة الحكومة ، ويعيد للوفد قوته (٤٦) .

ومهما كان الأمر ، فقد قرأى الوزارة على حل المجلس ، وصدر مرسوم الحل فى ٢٠ فبراير ١٩٢٨ ، اذ كان تصميم مجلس الوزراء على أن يشارك مجلس النواب المؤيد لوزارة النحاس مصيرها (٤٧) .

ومن الطبيعى - وقد حددت الحكومة ١٢ ابريل ١٩٢٨ موعدا لاجتماع المجلس الجديد - أن تجرى انتخابات نيابية جديدة (٤٨) . وقدم النحاس ملتقى النواب والشيوخ للملك لتشكيل حكومة محايدة لتتولى الانتخابات القادمة (٤٩) ، لصعوبة اجراء انتخابات سليمة ، على أيدي وزارة تضم جميع زعماء المعارضة ، خاصة أن تلاعبهم فى الانتخابات السابقة أمر معروف (٥٠) ، ولم يستجب القصر لذلك (٥١) .

وتمثلت القوى السياسية فى المعركة الانتخابية فى :

● الحكومة التى تسمى مرشحوها بالمرشحين القوميين ، على أساس أن الوزارة تمثل ائتلافا قوميا بدون الوفد ، وقد لقى هؤلاء كل مساعدة حكومية .

● **الهيئة السعدية** التى تشكلت حديثا بزعامة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى بعد انسلاخهما من الوفد ، وتحرك ممثلها هذه الهيئة بكل حرية رغبة فى هدم الوفد من الداخل على أيدي المنشقين ، واطهارا أن الوفد قد انقسم الى وفد سعد وهو الأغلبية ووفد النحاس وهو الأقلية .

● **الوفديون** وقد تعرضوا لكل ضغط حكومى للحيلولة دون فوزهم (٥٢) .

ولقد بذلت الحكومة كل جهدها للحيلولة دون فوز خصمها وهو الوفد ، فقدم حصول مرشحيتها على عدد كبير من المقاعد سوف يجعل موقف الحكومة حرجا للغاية ، ويجعل صدور قرار بعدم الثقة بها ، أمر محتملا لاسيما أن الوفد مازال قويا (٥٣) .

ولذلك احتاطت الحكومة بشكل كبير لاسقاط الوفد ، فقد اقدمت اسم الملك فى المعركة الانتخابية بصورة جعلت المعركة الانتخابية ، هى قضية بين الوفد والملك (٥٤) ، الى جانب محاولة صبغ المعركة الانتخابية بصبغة دينية ، فكانت الدعوات فى الجوامع تشجع على الاعتقاد لدى الناخبين ، أن التصويت لصالح النحاس ، هو لتصويت ضد الاسلام (٥٥) ، بالإضافة الى الاجراءات الادارية الأخرى ، لتحقيق هدف الحكومة ، فى الحصول على غالبية كبيرة من المقاعد (٥٦) .

وعلى ذلك فقد حددت الوزارة ، الانتخابات فى الوجه القبلى فى ٣١ مارس ١٩٣٨ ، و ٢ أبريل فى الوجه البحرى ، وكان المبرر المعلن هو المحافظة على الأمن ، ولكن الواقع هو أن حكومة محمد محمود ، كانت تدرك أن أنصارها فى الوجه القبلى سيفوزون

بالأغلبية ، الأمر الذى يمثل لها دعاية ، وتأثيرا فى انتخابات الوجه البحرى المتألية(٥٧) .

كما صيغت الحكومة الادارة بصيغتها الحزبية ، فعينت محمود عزمى المعروف بتعاطفه مع القصر ، فى منصب سكرتير عام وزارة الداخلية ، وأحالت الى التقاعد ثلاثة من المديرين المشكوك فى ولائهم للوزارة ، منهم شقيق مصطفى النحاس ووكيل محافظة الاسكندرية ، كما عينت عبد السلام الشاذلى محافظا جديدا للقاهرة ، لرغبة رئيس الوزراء فى وجود محافظ قوى ، فى ظروف اجراء انتخابات عامة ، وكان قد فصل من الوفد عام ١٩٢٠ ، وياسين أحمد بك فى منصب النائب العام ، وطراف بك وكيلا لوزارة المواصلات ، ومحمد كامل نبيه مفتشا عاما للمرى فى الوجه البحرى ، وكامل عثمان بك مفتشا للمرى فى الوجه القبلى ، ويوسف مرزا بك فى وظيفته السابقة كسكرتير عام لوزارة الداخلية ، وكان قد تركها لخلافه مع مكرم عبيد وغير ذلك ، وكان ذلك تحيزا لأنصار الوزارة وقبل اجراء العملية الانتخابية(٥٨) .

يضاف الى ذلك تقسيم الدوائر الانتخابية ، وتعديلها على أسس حزبية ، واستجابتها لكل رغبات التعديل والتغييرات ، التى تقدم بها المرشحون من أنصار الحكومة ، لكى تضمن لهم الفوز فى المعركة الانتخابية(٥٩) .

وأغلقت الحكومة فى هذا الصدد ، فعزلت العمدة والمتساخ المعارضين ، وعينت غيرهم من أنصارها ، وهددت البعض الآخر وأخذت التعهدات على غيرهم لمساعدة مرشحي الحكومة ، وإيهاهم أن هذه هى رغبة العرش ، ومنعت المظاهرات فى القطر كله ، وحجرت التذاكر الانتخابية عن داخلى خصومها ، وأعلنت النتيجة سلفا

عندما أخذ محمد محمود ، أن الوزارة باقية وإن بقاءها رهن مشيئة الملك (٦٠) .

ولقد تضمنت الوثائق البريطانية فى تقارير أعضاء السفارة أو القناصل البريطانيين ، الكثير عن طبع العملية الانتخابية ، فيشير هاملتون فى تقريره ، عن زيارته لمديريات بنى سويف والمنيا وجرجا وأسيوط ، الى هذه الوسائل الادارية مثل :

● الضغوط الادارية وتقسيم الدوائر بصورة تتناسب مع مرشحي الحكومة .

● تخويف أنصار النحاس بواسطة رجال الادارة .

● تهديد العمد بالفصل اذا لم يقوموا بدورهم لصالح الحكومة (٦١) .

ويضيف القنصل العام الانجليزى ، الى موقف الحكومة غير السوى فى المعركة الانتخابية ، أن تسلم مرشحو الحكومة التذاكر الانتخابية المعتمدة - والتى كان من المفروض أن تسلم مباشرة للناخب - ولا ينقصها سوى اسم الناخب ، ليملاوها بمعرفتهم من قوائم المنتخبين ، ويضرب مثلا لذلك بتسلم مرشح حزب الأحرار من حى اللبان ٢٠٠٠ تذكرة انتخابية ، ومن الطريف أن خصمه الوفدى وهو «عزيز أنطونيو» ، قد استحوذ على هذه التذاكر ، فأعطيت له ٢٠٠٠ تذكرة أخرى (٦٢) ، والى جانب هذه الاساليب قيام الموظفين أعضاء اللجان بملء البطاقات الانتخابية ، ومنع الناخبين الوفديين من الاقتراب من اللجان الانتخابية ، بينما قدمت التسهيلات لأنصار الحكومة للادلاء بأصواتهم ، فمثلا كان يعمل فى أحد المكاتب الخاصة

بأحد الانجليز ، ثمانية من الكتبة ، لمنع الوفديون السبعة من الاقتراب من اللجان الانتخابية بينما قدمت السيارة للثامن ، وهو من انصار الحكومة للادلاء بصوته(١٣) .

واجمالا فقد تدخلت الحكومة فى هذه الانتخابات تدخلا اداريا لصالح مرشحيتها وانصارها(١٤) ، وكانت النتيجة مصداقا لهذا التدخل ، وهزم اساطين الوفد كمكرم عبيد فى نجع حمادى ، نجيب الهللى فى حلوان ، محمود بسيونى فى أسيوط(١٥) ، ونجح فى هذه المعركة الانتخابية ١٩٣ من انصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسعديين (٨٠ مقعدا) ، ٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة ، ١٢ من الوفديين ، ٤ من الحزب الوطنى ليبلغ المجموع ٢٦٤ نائبا(١٦) ، وكان الوفد قد رشح ٢٣٥ مرشحا فى هذه الانتخابات طبقا لبيانات وزارة الداخلية الرسمية(١٧) ، فكانت هزيمة الوفد فى هذه المعركة الانتخابية ، هزيمة ثقيلة(١٨) .

وهكذا بدأت الهيئة النيابية السابعة فى ١٢ ابريل عام ١٩٣٨ حتى ٧ مارس عام ١٩٤٢ والبيان التالى يوضح التركيب الاجتماعى لهذا المجلس .

المديرية أو المحافظة	عدد الدوائر	الأعيان	محامون شرعيون وقضاة	تجار علماء أطباء		
القاهرة	١٨	٥	٦	٢	—	١
الاسكندرية	١٠	١	٢	١	—	١
القنال	٣	١	—	١	—	—
دمياط	١	١	—	—	—	—
السويس	١	—	—	—	—	—
القليوبية	١١	٩	—	—	—	—
الشرقية	١٩	١١	٢	١	—	١
الدقهلية	٢٠	١١	٤	—	—	١
الغربية	٢٣	١٧	٤	١	٢	٢
المنوفية	٢٠	١٤	٢	١	—	٢
البحيرة	١٨	١١	—	٥	—	١

صحفيون مناصب وزارية سابقا - وظائف - أعمال حرة وغيرها

وكيل شركة - وكيل وزارة - رئيس نواب سابقا	٣	١
مدير - وزير سابقا - موظف بشركة - موظف	٤	١
مستشار ملكي	١	-
	-	-
موظف	١	-
وكيل وزارة سابقا - موظف	٢	-
موظف سابق - وزير سابقا - سكرتير جمعية - سكرتير ولى العهد	٤	-
مفتش دائرة - وزير سابقا - موظف سابق - محاور	٧	-
مدير شركة - مستشار سابق - وزيران سابقا - رئيس وزراء سابقا - مفتش بالمعاهد - وكيل بنك		
وزير سابقا	١	-
موظف بالمعارف	١	-

						المديرية أو المحافظة
عدد الأعيان الدوائر						
محامون تجار علماء أطباء شرعيون وقضاة						
١	-	-	٢	٨	١٢	الجيزة
١	-	-	٢	٧	١٠	بنى سويف
-	-	-	٢	٧	١٠	الفيوم
-	-	-	١	١٢	١٦	المنيا
-	-	-	١	١٦	٢٠	أسيوط
-	-	-	١	١٦	١٩	جرجا
-	-	-	١	١٣	١٧	قنا
-	-	-	-	٢	٥	أسوان
١١	٢	١٢	٢٩	١٦٢	٢٦٤	المجموع

صحفيون مناصب وزارية سابقا - وظائف - أعمال حرة وغيرها

صاحب الأهرام (جبرائيل تقلا) وكيل الأوقاف سابقا	٢	-
موظف سابق بمجلس النواب	١	-
وزير - وزير سابق - عمدة	٣	-
وزير سابقا - وكيل وزارة	٣	-
سابقا - رئيس وزراء		
طالب في الجامعة - موظف	٢	-
من أرباب المعاشات - من	٣	-
رجال الأعمال - مدير المتحف الزراعى		
موظفان - مدير شركة كوم أمبو	٣	-
(٦٩)	٤٥	٢

ويتضح من هذا البيان غلبة كبار الملاك فى هذه الهيئة النيابية ، ولقد بلغت نسبة كبار الملاك فى أهم لجان المجلس ، كاللجنة المالية ٦١٫١٩٪ ولجنة التجارة والصناعة ٦٨٫٨٪ ولجنة الداخلية ٧٥٪ ، وفى المقابل تراوحت نسبة كبار الملاك فى الوزارات المواكبة لهذه الهيئة النيابية (محمد محمود / على ماهر/حسن صبرى / حسين سرى) أكثر من ٥٠٪ ، بل ووصلت فى الوزارة الأخيرة الى ٦٦٫٢٪ (٧٠) .

وكان من الطبيعى نظرا لغلبة كبار الملاك فى هذه الهيئة النيابية والحكومات المواكبة لها ، أن تهتم بالمسألة القطنية لمصالحها ولأسباب أخرى وأهمها :

● أهمية القطن بالنسبة للاقتصاد القومى ، الأمر الذى لايتستطيع أية حكومة عدم الاهتمام به لاسيما حكومات الأقلية لانعاش الاقتصاد المصرى ، لاستمالة سواد الشعب المصرى من أجل التغلب على عواطف الكراهية ازاء هذه الأحزاب .

● أهمية القطن المباشرة لقطاع الفلاحين والتجار والوسطاء وهم قطاع كبير من الصعب اغفال مصالحه .

● وجود حزب الوفد ، وهو صاحب القاعدة الشعبية العريضة فى المعارضة ، والرغبة فى عدم اتاحة الفرصة له ، لاستغلال أوجاع المواطنين للتشهير بالحكومة .

● اضطراب الأحوال الدولية،وتعاون مصر وبريطانيا فى فترة الحرب ، وحرص كلا الطرفين – لهذه الظروف – على استتباب الأمور فى مصر ، وحل مشاكلها الاقتصادية ، وفى مقدمتها مسألة انقطن ،

وهو ما أشار اليه أحمد ماهر فى الدورة البرلمانية غير العادية ،
عندما أكد أن من صالح المحالفة ، أن تظل الروح المعنوية قوية
فى هذه البلاد ، وأن « يكون كل الأفراد ، آمنين مطمئنين الى جميع
نواحي الحياة ومن بينها الناحية التى تهتم البلاد بأسرها ، وهى
ناحية القطن التى تعتمد عليها البلاد فى حياتها الاقتصادية ، بل
وفى كل حياتها على العموم » (٧١) *

هوامش الفصل الأول

- (١) محمود فهمى المكاتب وآخرون . القطن من النواحي النباتية والزراعية والصناعية والاقتصادية ، حلب ١٩٥٩ ، ص ١٦ ، ١٧ .
- (٢) نفس المرجع : ص ١٨ .
- (٣) محمد محمد الوكيل . القطن وشأنه فى الاقتصاد المصرى والتجارة الخارجية ، القاهرة ١٩٤٧ . ص ٨ .
- Brown, C.H., Egyptian Cotton, P 14 (٤)
- (٥) ابراهيم المشهدانى . القطن ودوره فى الاقتصاد العالمى ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ١٢٧ .
- (٦) أحمد أنور عبد البارى . اساسيات تربية القطن ، دار المعارف ، الطبعة الاولى ١٩٦٤ ، ص ٢٣٦ .
- (٧) حسن صدقى . القطن المصرى زراعته وتجارته وصناعاته ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الاولى ١٩٥٠ ، ص ٢٣ ، ٢٤ .
- Brown, C.H., op. cit., P. 14. (٨)
- (٩) محمد محمد الوكيل : المرجع السابق ، ص ٩ .
- Brown, C.H., op. cit., P. 14. (١٠)
- (١١) محمد فهمى لهيطة . تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤ . ص ١٢٢ .

- (١٢) محمد محمد الوكيل المرجع السابق ، ص ٩ .
- سامى وهبه غالى البورصات وتسويق القطن ، ١٩٦٦ ، ص ١٩٩ .
- (١٣) ابراهيم المشهدانى . المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .
- محمد فهمى لهيطة : المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .
- Brown, C.H, op. cit, P 15. (١٤)
- (١٥) جون مارلو . النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، ترجمة عبد العظيم رمضان ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .
- (١٦) مصطفى كمال عبد العزيز خليفة ، فؤاد عبد العزيز توفيق . السياسات القطنية ١٩٦٣ ، ص ١١٨ ، ١١٩ .
- (١٧) محمد أبو العلا محمد الجغرافية الاقتصادية للقطن في مصر . رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٥٤ ، ٥٥ .
- (١٨) محمد فهمى لهيطة المرجع السابق ، ص ١٨٥ .
- (١٩) ابراهيم المشهدانى : المرجع السابق ، ص ٢٠ .
- (٢٠) أحمد زكى موسى هيكى . انتاج القطن في مصر . القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٥ .
- (٢١) محمد أبو العلا محمد المرجع السابق ، ص ٢ .
- Al Ahram al Iktisadi : Egyptian Cotton, special number, (٢٢) 1963, P. 54.
- (٢٣) حسن رشيد نوار : القطن وأثره في السياسة العالمية . الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٠٤ .
- (٢٤) محمد فهمى لهيطة . المرجع السابق ، ص ٥٨٩ .
- (٢٥) أمين مصطفى عفيفى عبد الله . تاريخ مصر الاقتصادية والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ١٣٨ .
- Charles Issawi, Egypt an economic and social analysis, (٢٦) London 1947, P. 112.
- F.O. 407/223 No. 1105 E., Sir M. Lampson to Viscount (٢٧) Halifax, Alex. September 3, 1939, P. 172.
- (٢٨) أمين مصطفى عفيفى عبد الله : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .

- (٢٩) المجلة الزراعية المصرية ، السنة التاسعة عشر ١٩٤١ ، العدد الرابع ، ص ٢٦٥ .
- ، وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية ، السنة الرابعة ، العدد الثالث ، أول سبتمبر ١٩٤٠ ، ص ١٥٧ ،
- Brown, C.H., op. cit., P 17.
- محمود فهمى الكاتب وآخرون : 'المرجع السابق' ، ص ١١٧٠ .
- (٣٠) حسن رشيد نوار : 'المرجع السابق' ، ص ١٣٩ .
- (٣١) أمين مصطفى عفيفى : 'المرجع السابق' ، ص ١٨٥ .
- (٣٢) الاهرام ٢٦ - ٧ - ١٩٣٩ عدد ١٩٧٠٩ .
- (٣٣) نفس المصدر من ٢٦ - ٧ - ١٩٣٩ الى ١ - ٨ - ١٩٣٩ من العدد ١٩٧٠٩ الى ١٩٧١٥ .
- (٣٤) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثانية والتسعين ، أول أغسطس ١٩٣٨ ، ص ٢٤٣٦ - ٢٤٤٦ .
- (٣٥) الاهرام ١٤ - ٨ - ١٩٣٩ عدد ١٩٧٢٨ .
- F.O. 407/228 No. 1105 B., op. cit., P. 178. (٣٦)
- (٣٧) محمد محمد الوكيل 'المرجع السابق' ، ص ٢١ .
- (٣٨) وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية ، السنة الرابعة ، العدد الخامس ، أول نوفمبر ١٩٤٠ ، ص ١٨٣ .
- (٣٩) ماريوس كامل ديب : الوفد وخصومه ، السياسة الحزبية فى مصر ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، الطبعة العربية الاولى ١٩٨٧ ، ص ٢٢٤ .
- (٤٠) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، ص ١٠٨ .
- وحسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، ص ١٠٠ .
- (٤١) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ، مكتبة مدبولى ١٩٨٨ ، ص ٩٠ .
- (٤٢) صالح حسن المسلوت : الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ص ٤٢٨ .
- و حلمى أحمد عبد العال : الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، آداب عين شمس ١٩٨٢ ، ص ٥٧ .

- (٤٣) سامى أبو النور : المرجع السابق ، ص ٩١ ، ٩٢ .
 F.O. 407/222 No 3 (Tel), Sir M. Lampson to Mr. Eden, (٤٤)
 Cairo, January 4, 1938, P. 2.
- FO 407/222 No. 130, Sir M. Lampson to Mr. Eden, (٤٥)
 Cairo, February 6, 1938, P. 18.
- (٤٦) محمد حسين هيكل . مذكرات فى السياسة المصرية . الجزء الثانى،
 ص ٥٨ .
- (٤٧) أحمد زكريا الشلق . حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ،
 ص ٢٢١ .
- (٤٨) سامى أبو النور . المرجع السابق ، ص ٩٢ .
 FO 407/222 No. 66. Sir M Lampson to Mr. Eden, (٤٩)
 Cairo, February 2, 1938, PP. 14, 15.
- F.O. 407/222 No 130, op. cit, P 18. (٥٠)
- (٥١) عبد الرحمن الراعى فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث،
 الطبعة الاولى ، ص ٥٩ .
- (٥٢) صالح حسن السلوت المرجع السابق ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .
- (٥٣) حلمى عبد العال : المرجع السابق ، ص ٤٢ .
 F.O. 407/222 No 130, op. cit., P. 18, (٥٤)
 F.O. 407/222 No 294, Sir M. Lampson to Viscount Halifax,
 Cairo, March, 17, 1938, P. 34.
- F.O. 407/222 No. 294, op. cit., enclosure : Report on a visit (٥٥)
 to Assiout and Girga Provinces by Mr. Hamilton in March, 14,
 1938, P. 35.
- Loc. cit. (٥٦)
- (٥٧) محمد حسين هيكل . المرجع السابق ، ص ٥٩ .
- F.O. 407/222 No. 90, Sir M. Lampson to Mr. Eden, (٥٨)
 Cairo, January 28, 1938, P.P. 15, 16.
- و عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٥٩) صالح حسن السلوت : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .
(٦٠) حلمى عبد العال - المرجع السابق (مزيد من التفصيلات عن التدخل
فى الانتخابات) ، ص ٥٨ - ٦٦ .

F.O. 407/222 No. 294, enclosure, op cit , P. 35 (٦١)

F.O. 407/222 No. 361, enclosure No. E 25 , Consul (٦٢)

General Heathcote Smith to Sir M.Lampson, Alexandria, March
23, 1938, P. 38.

F.O. 407/222 No 403, enclosure No. E 30. Confidential, (٦٣)

Consuel-Gelneral Heathcote Smith to Sir M Lampson, Alexandria,
April 5, 1938, P.P. 40, 41.

(٦٤) عبد الرحمن الرافعى - المرجع السابق ، ص ٦٠ .

F.O. 407/222 No. 192 Tel. Sir. M Lampson to Viscount (٦٥)

Halifax, Cairo April 1, 1938, P. 38.

(٦٦) عبد الرحمن الرافعى (المرجع السابق ، ص ٦٠ .

Vatikiotis : The Modern history of Egypt, London 1969, P 290

F.O. 407/222 No 128 Tel, Sir M. Lampson to Viscount (٦٧)

Halifax, Cairo, March 7, 1938, P. 29.

Marlow-John, Anglo-Egyptian relation, London 1954, (٦٨)

P. 313.

(٦٩) محمد خليل مبحى تاريخ الحياة النيابية فى مصر ح ٦ ، ص

٢٩١ - ٣٠٨ .

وحلمى عبد العال - المرجع السابق ، ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٧٠) عاصم الدسوقي كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى

المجتمع المصرى ، ص ٢١١ ، ٢١٢ .

(٧١) مضابط مجلس النواب . الدورة غير العادية ، الجلسة الرابعة

٨ اكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٥٩ .

الفصل الثانى

التعويض البريطانى !!

- التوتر الدولى والقطن المصرى
- التعويض البريطانى
- اجراءات الحكومة المصرية

التوتر الدولى والقطن المصرى

وإذا كنا فى هذا الفصل نتناول تعويض بريطانيا لمصر عن الأسواق التى فقدتها القطن المصرى ، سواء أكانت أسواق المانيا أم أسواق البلاد التى احتلتها فى الحرب العالمية الثانية ، وهو ما أدى إلى قلة تصريف القطن ، الأمر الذى هدد البلاد فى محصولها الرئيسى (١) فبداية لم يكن ما تعرض له القطن المصرى فى هذه الحرب أمرا جديدا ، فقد سبق أن تعرض لمثل هذه الأزمة فى الحرب العالمية الأولى ، وواجهت بريطانيا الموقف مع الحكومة المصرية ، إذ اتفقت الحكومتان البريطانية والمصرية ، على أن تشتري الأولى محصول القطن المصرى فى ١٣ مارس ١٩١٨ ، نظرا للأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب ، والمتأثرة بها تجارة القطن ، لاسيما قلة بواخر النقل ، وتخفيض مساحة الأراضى المزروعة قطنًا ، وضرورة الاحتفاظ بما للامبراطورية والحلفاء من المواد الطبيعية سداً لحاجتهم على قاعدة ٢٢ ريالاً للقطنار (٢) . كما حدثت أزمة أخرى للقطن فى مصر ، نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث هبط سعر قطنار القطن إلى أدنى سعر (٢٠١ قرش) (٣) .

وعلى أية حال ، فعندما توتر الموقف الدولي ، وقامت الحرب العالمية الثانية ، واجهت القطن المصرى ، أزمة حادة فى تصريفه للأسواق الخارجية .

لقد احتلت مسألة القطن اهتمام مجلس النواب المصرى ، وخصوصا تقارير اللجنة المالية عند مناقشة مشروع الميزانية العامة ، ففى الفترة التى سبقت قيام الحرب العالمية الثانية تضمن تقرير اللجنة زيادة الصادرات عام ١٩٣٧ عنها فى سنة ١٩٣٦ ، بما يقرب من سبعة ملايين من الجنيهات ، اذ بلغت قيمتها ٤٠٠٠ر٦٣٠ر٤٠ جنيه مقابل ٣٣٠٠ر٨٧٦ر٢٣ جنيه عام ١٩٣٦ ، وكانت هذه الزيادة ، راجعة بالدرجة الأولى ، الى زيادة صادرات القطن التى بلغت أربعة ملايين من الجنيهات ، رغم قلة صادراته الى اسبانيا والشرق الأقصى نظرا للحرب فى هذه المناطق (٤) .

ولقد بلغ الاهتمام بالقطن درجة كبيرة ، فعلى الرغم من النقص الطفيف فى الصادرات القطنية عام ١٩٣٧ لبريطانيا عنها فى العام السابق ، اذ بلغت قيمة ماصدر اليها ٢٠٠٠ر٨١٤ر٢٠ جنيه عام ١٩٣٦ بينما هبطت هذه القيمة فى العام التالى الى ٢٠٠٠ر٧٤٧ر٢٠ فقد طالبت اللجنة المالية ، بدراسة أسباب النقص ، الى جانب ضرورة فتح أسواق جديدة للقطن مثل سوق روسيا ، الذى كان له شأن كبير فى الماضى القريب فى تصريف كميات كبيرة من محصول القطن (٥) .

وقبل بداية الحرب العالمية الثانية كانت الزيادة فى الصادرات المصرية فى النصف الأول لعام ١٩٣٩ ، والتى بلغت قيمتها ١٦٠٠٠ر٤٧٠ر١٦ جنيه عن صادرات نفس الفترة فى العام السابق ،

والثى بلغت ١٤٨٠٩٠٠٠ ر. ثرجع بالدرجة الاولى الى الزيادة فى صادرات القطن المصرى(١) *

ولكن مالبث أن ظهرت على السطح ، مشكلة القطن المصرى بانخفاض أسعاره ، عندما أخذت بؤادر الأزمة العالمية تفرض نفسها على الأحداث ، فبينما كان سعر القنطار فى موسم ١٩٣٦/٣٥ ، ١٤٣٥ ر.يالا ، أصبح فى موسم ٢٨/٣٧ ، ١٠٧٢ ر.يالا وفى موسم ١٩٣٩/٣٨ ، ١٠٧٨ ر.يالا(٧) ، وبدأ ذلك واضحا فى مجموعة الالتماسات ، التى أرسلها الأهالى الى الملك ، يستصرخونه فى تخفيف الأعباء الملقاة على عاتقهم ، بسبب انخفاض أسعار القطن ، كبرقية مزارعى مفاغة ، التى يطلبون فيها انقاذهم من البؤس الذى حل بهم ، بسبب تدهور أسعار القطن(٨) ، وكذلك فعل مزارعى جرجا(٩) ، كما طالب أهالى ناحية شوشة ، مركز سمالوط بمديرية المنيا ، بتدخل الحكومة لتحديد أسعار القطن(١٠) ، ويوضح بعض أهالى المنيا ، الأحوال التى تعيشها البلاد نتيجة انخفاض أسعار القطن من ١٧ الى ٩ ريالات للقنطار ، وهى قيمة لا تكفى مصاريف زراعته ، فأصبح الزارع فى قبضة المالك والتاجر فى قبضة البنك فضلا عن استحقاق جميع الأقساط والديون المستحقة فى شهر أكتوبر ويستصرخون الملك لوضع حد أدنى لسعر القطن ، وتحديد زراعته واغلاق البورصة والاحتفاظ بالقطن الموجود تلافيا لهبوط الأسعار(١١) *

واهتم مجلس النواب بهذه القضية ، وطالب النواب بتدخل الحكومة فى السوق لوقف تيار انخفاض السعر أو تحديد مساحة زراعته . وتمثل رد الحكومة فى أن سعر القطن مرتبط بالسوق العالمية التى لا سيطرة للحكومة المصرية عليها ، وليس من مصلحة البلاد ،

أن يزيد الفرق بين سعر القطن المصرى والاقطان الأخرى المدافسة له ، زيادة غير طبيعية ، حتى لا ينصرف المستهلكون عن القطن المصرى الى غيره ، وبالتالي لافائدة من التدخل المباشر فى سوق القطن ، ووعد وزير المالية بمراقبة هذه السوق ، واتخاذ مايلزم ، مع بذل الجهود لزيادة تصديره ، وفتح أسواق جديدة (١٢) .

وأضاف وزير المالية ، أن تحديد مساحة زراعة القطن ، ليس له اثر فى الاسعار ، فنسبة القطن المصرى للمحصول العالمى لاتزيد عن ٥ % ، وأن التجارب الماضية أوضحت أن تحديد زراعته للتأثير على أسعاره سياسة خاطئة . بل وقد تفضى الى اختلال التوازن بين العرض والطلب فيما يتعلق بالحاصلات الأخرى ، والحاق الضرر بالزراع ، وأوضح الوزير أن سعر القطن فى مصر مرتبط بعاملين :

● خفض نفقات الإنتاج ..

● زيادة الطلب العالمى ..

وهو ما تعمل له الحكومة وتسعى لتحقيقه (١٣) .

وأزاء عدم تحرك الحكومة ، طالب النواب فى جلسات لاحقة ضرورة اعانة القطن ليواجه منافسة القطن الأمريكى ، الذى يحصل على اعانة تصدير قدرها ريال ونصف لكل قنطار أو العمل على اقلال تكاليف انتاج القطن ، كأجور النقل بالسكة الحديد ، وتكاليف الحليج التى رفعها اتحاد شركات مصانع الحليج ، من ثمانية قروش الى أحد عشر قرشاً فى الوجه البحرى ، ومن عشرة قروش الى خمسة عشر قرشاً فى الوجه القبلى ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف كبس القطن وأجور الشحن ، وتعجب النائب أحمد عبد الغفار (*) من سكوت

الحكومة أمام ارتفاع تكاليف القطن ، وطالبها بالتفاوض مع حكومة الولايات المتحدة بخصوص ما فرضته من ضريبة على القطن المصرى ، لحماية قطنها طويل التيلة ، والذي يقل جودة عن القطن المصرى .

ووعدت الحكومة ببذل الجهد فى سبيل الاقلال من التكاليف ومحاولة فتح الأسواق للقطن المصرى فى روسيا (وتعذر ذلك لعدم الاعتراف بها) ، والمانيا واسبانيا ، والتفاوض مع الحكومة الامريكية ، لالغاء الضريبة التى فرضتها على القطن المصرى(١٤) .

ولم تسفر هذه الجهود الا عن الغاء ضريبة الصادر ، التى فرضتها الحكومة المصرية ، على كل قنطار من القطن المصدر (عشرة قروش) ، واستعاضت الحكومة عما أحدثه ذلك من عجز فى الموازنة ، برفع أسعار الدخان والسكر والبن والبنزين والكبروسين(١٥) .

ولم يؤدى هذا الاجراء الى حل لمشكلة القطن ، وكلما اقترب موعد بيع المحصول تصاعدت المشكلة ، وزادت دائرة الاهتمام بها ، سواء فى الصحافة أو من قبل النقابة الزراعية العامة ، التى طالبت بضرورة تمويل محصول القطن . حتى لا يضطر الفلاح الى بيعه بأسعار زهيدة تحت ضغط الحاجة ، والتوسع فى التسليف على ما لا يستطيع بيعه عاجلا من المحصول ، انتظارا لارتفاع سعره ، وتنشيط تصدير القطن وبذرتة(١٦) ، الى جانب اهتمام النواب ومقابلاتهم للمستولين ، وتأكيدهم بضرورة تمويل المحصول وتصريفه مع تأجيل المستحق على الفلاحين ، من قروض لبنك التسليف وتقسيطها(١٧) .

ومن الطبيعي أن تؤثر الحرب العالمية الثانية على التجارة المصرية بصفة عامة ، وتجارة القطن بصفة خاصة ، وهى العمود الفقرى للصادرات المصرية ، لتوقف التعامل مع المانيا ، فمثلا فقد انخفضت قيمة المشتريات الالمانية من ٢٠٠٠ر٦٢٨ جنيه حتى نهاية سبتمبر عام ١٩٣٨ ، الى ٢٠٠٠ر٥٥٩ جنيه فى نفس الفترة لعام ١٩٣٩ لتوقف التعامل مع المانيا اثناء الشهر الأخير من هذه الفترة وانخفضت بالتالى مشترياتها من القطن المصرى الخام من ٢٠٦ر٢٤٩ر٢٠٠ جنيه فى نفس الفترة لعام ١٩٣٨ ، الى ٥٦٠ر٧٠٥ر١٠٠ جنيه عن مثلتها لعام ١٩٣٩ للسبب السابق (١٨) ، وتوقفت الصادرات القطنية الى المانيا عند الرقم السابق بنقص قيمته ١٠٠ر٤٢١ر١٠٠ جنيه عمسا صدر اليها عام ١٩٣٨ (١٩) .

وهكذا تصاعدت مشكلة القطن وتراكمت ، نتيجة غلق الأسواق الألمانية أمام انقطن المصرى ، ورأت مجموعة من النواب ، وعلى رأسهم اسماعيل صدقى ، ضرورة مناقشة هذه المشكلة ، فى الدورة غير العادية للبرلمان المصرى (٢٠) .

ولقد خصصت أكثر من جلسة فى هذه الدورة غير العادية ، لمناقشة أزمة القطن المصرى ، وهو ما يعنى أن هذه الأزمة ، قد تصاعدت الى مستوى الاضطرابات العالمية ، والاجراءات المترتبة على ذلك .

وأدلى وزير المالية (*) ببيان الحكومة فى هذا الصدد ، مشيراً الى سياستها القطنية ، وما اتخذته من اجراءات لمواجهة الموقف ، وتناول البيان عدة أمور :

● ضمان تصريف محصول القطن

أشار البيان الى انتشار الأقطان المنافسة للقطن المصرى ، وهو مالم يكن موجودا عام ١٩١٤ ، وبالتالي فان اعتدال أسعاره هـى السبيل لتصريفه فى الأسواق ، ونظرا لغلق أسواق ألمانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، بولونيا ، أمام القطن المصرى ، وهى تستهلك ما يصل الى ١٩٪ من مجموع الاستهلاك العالمى للقطن المصرى ، فلقد شرعت الحكومة فى التفاوض مع الحكومة البريطانية ، لزيادة ما تشتريه من القطن ، بشكل يعوض انقطاع تصديره ، الى بعض الأسواق بسبب الحرب » ٥

● تمويل محصول القطن

أوضح الوزير عدم تمويل البنوك للقطن، عند نشوب الحرب ، لأن الحكومة البريطانية قد أصدرت تشريعا ، لمراقبة تداول الجنيه الاسترلىنى ، منعا لتسرب الأموال الى الدول المعادية ، وبالتالي أحيط خروج من بريطانيا بسياج من الاشتراطات ، من بينها مراقبة عمليات النقد الاجنبى فى البلاد المرغوب ارسال الاعتمادات المالية اليها ، الأمر الذى أدى الى توقف ورود الاعتمادات المالية للبنوك ، وهى أساس تمويل القطن ، وعندما أصدرت مصر تشريعا تضمن مراقبة عمليات خروج النقد من مصر ، رفعت الحكومة البريطانية بالتالى كل القيود ، الخاصة بإرسال الجنيه الاسترلىنى الى مصر . وأخذت البنوك فى تمويل المحصول (٢١) ، ولقد بلغ مجموع ما أنفقتة البنوك حتى أول أكتوبر أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات فى مقابل ثلاثة ملايين ونصف فى نفس الفترة من العام السابق . وأضاف أن الحكومة اتفقت مع بنك التسليف الزراعى بالتسليف على القطن بواقع ٨٠٪ من أسعار ٢ أكتوبر بدلا من أسعار ١٦

١٩٣٩) ، والأولى تزيد عن الثانية الأمر الذى يزيد السلفة
٢٠ قرشا عن القنطار بل ويدفع البنك الفرق بين أساسى التسليف
لكل من يطلب ذلك .

● تنسيق عرض القطن بالسوق

أشار الوزير الى أن مخزون هذا العام من القطن ، بلغ ٧٤٠٠٠ ر
قنطار مقابل ٨٣٠٠٠ ر قنطار فى العام الماضى ، ولتنظيم السوق
اتفقت الوزارة مع بنك التسليف ، على التوسع فى عملية الاقراض ،
حتى يصل المخزون لديه حوالى مليون قنطار ، ويتحكم فى عرضه
فى الأسواق بالتدريج وحسب الحاجة .

● قيام الحكومة باتخاذ مايلزم للتأمين على القطن ، ضد
أخطار الحرب ، نظرا لاعراض شركات التأمين .

● تخفيفا عن كاهل الفلاحين ، أصدرت الحكومة تعليماتها
لمصلحة الأموال المقررة ، لتسهيل السبل للملاكى الاراضى الزراعية ،
لدفع ماعليهم حتى لا يضطروا الى بيع محصولهم ، فى ظروف غير
مواتية .

ورأى الوزير أن هذه الاجراءات تؤدى الى .

● تنظيم عرض القطن حتى لا يكون هناك ضغط على
الأسواق .

● تسهيل السبل أمام الزراع للحصول على حاجتهم من
الأموال .

● تمكين التجار من استئناف نشاطهم .

● تأمين القطن ضد أخطار الحرب .

● تنشيط حركة الاقبال على شراء القطن فى الأسواق الخارجية .

● استمرار عملية التصدير .

وفى ختام بيانه طمأن النواب على تحسن موقف القطن فى الآونة الأخيرة ، فان مجمل ماصدر منه فى سبتمبر ١٩٣٩ بلغ ٢٩٦١٧٣ قنطارا مقابل ٣٨٤١١٥ قنطارا فى سبتمبر ١٩٣٨ أى بزيادة قدرها ١٢٠٠٠ قنطار (٢٢) .

ورغم اعتقاد النواب تحسن ظروف القطن الأخيرة ، وتوقع ازدياد الاستهلاك المحلى ، والمصدر منه للخارج ، لانتعاش الصناعة بسبب الحرب ، الا ان القطن المصرى قد تعرض لأزمة تمثلت فى صعوبة تصريفه وتمويله ، فضلا عن هبوط أسعاره ، ولقد أوضح النواب العوامل التى أدت الى هذه الأزمة :

● اعلان الحرب وماترتب عليه من قلق وعدم اطمئنان ، وامتداد ذلك الى السوق ، ففقد المشترون والمضاربون الجرأة الكافية على الشراء ، بالمسعر الذى يكافئ قيمة البضاعة ، خوفا من انخفاض الأسعار ، تأثرا بأحوال عالمية أو طارئة ، ليست فى تقديرهم وقت الشراء .

● عدم قدرة صغار التجار - وهم الوسطاء فى الريف - على الشراء لقلّة الأموال ، وهو ما يؤدى الى شرائهم كميات قليلة من

القطن ، ويقومون بحلجها وتصديرها ، ليشتروا بثمنها صفقة أخرى ، ولم يعد التمويل مشكلة صغار التجار فقط بل كبارهم ، فلم تعد البنوك تقدم لهم التمويل الكافى .

● امتناع بيوت التأمين على القطن ضد أخطار الحرب ، الامر الذى يخشى معه التجار من تلف ما يشترونه من المحصول .

● احتجاج فرنسا عن السوق ، اذ أصبحت لا تشتري القطن المصرى منذ سبتمبر ١٩٣٩ ، لانشغال البواخر الفرنسية بنقل الجنود ، كما منعت فرنسا خروج نقدها خارج البلاد .

● إيقاف تصدير القطن الى البلاد المحايدة وهى كثيرة فى أوروبا ، فالبلاد المحايدة التى تتصل بحدود المانيا ، أو التى لا يؤمن التصدير اليها لدواع سياسية . قد فرض على تصدير القطن اليها كثيرا من الاجراءات والضمانات . فلقد طلبت الاميرالية البريطانية من المصدرين أن يقدموا كشوفات بارسالياتهم الى تلك البلاد ، فاذا ما طلبت احدى البلاد المحايدة من أحد المصدرين كمية من القطن المصرى ، عرض الطلب على مصلحة الجمارك المصرية التى ترخص بتصدير كمية مماثلة لما صدر فى العام الماضى ، ثم يراجع قنصل بريطانيا فى الاسكندرية أعمال مصلحة الجمارك ، ليقرر ما اذا كان هناك ما يدعو أو لا يدعو الى تصدير هذه الكمية – وهى اجراءات معقدة – فضلا عن الرقابة البريطانية ، للتأكد عما اذا كانت بضاعة مامن النوع ، الذى يمكن استعماله فى الشؤون الحربية ، ستتخذ طريقا الى بلد معاد (٢٣) ، وهذان – التضييق والتعطيل – هما من أكبر العوامل التى تحول دون تصريف القطن (٢٤) .

● فقد السوق المصرى الدول المعادية لبريطانيا ، باعتبار أن

مصر حليفة لها ، بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ كالمانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، بولونيا .

● تعامل بريطانيا مع مصر على أساس نظام الحصص ، أى أن ترسل أمريكا كذا ، وكذلك مصر باعتبار ما أرسلته فى العام الماضى . واستيراد البلاد المحايدة قطنها من الولايات المتحدة ، وليس من مصر التى يمتاز قطنها بالجودة ، والسعر الأقل ، فضلا عن قرب المسافة بينها وبين مصر .

● احتكار الحكومة البريطانية شراء بذرة القطن ، فلقد وضعت هذه الحكومة جميع مصانع البذرة تحت رقابتها ، وتولت امدادها بالكمية المطلوبة ، وتعاملت مع التجار المصريين مباشرة ، بل وحددت سعر الشراء على أساس ٥١ قرشا للارنب ، برغم أن البذرة المصرية تتمتع بمركز ممتاز فى السوق العالمى للبذرة ، فالولايات المتحدة تستهلك كل انتاجها ، والبذرة التى ترد لبريطانيا من السودان وجنوب افريقيا ، ترد اليها بعد فبراير ، فليس هناك فى الفترة بين سبتمبر وفبراير ، سوى البذرة المصرية ، التى تنفرد بريطانيا بشرائها دون غيرها ، فضلا عن أن السعر فى السوق العالمية ، يزيد على ثمن الشراء البريطانى بحوالى ٢٩ / (٢٥) ، وكانت النقابة الزراعية قد كتبت فى هذا الشأن ، وبنفس المضمون الى رئيس الوزراء واعتبرت أن هذا السعر فيه غبن كبير على المنتج المصرى (٢٦) ، وكان على الحكومة البريطانية أن تعيد النظر فى مسألة البذرة ، بما فيه انصاف للمصريين (٢٧) .

وطالب النواب ، بأن تتولى الحكومة بيع البذرة ، لأنها أقدر من التجار فى التفاهم مع الحكومة البريطانية ، حول موضوع السعر بل طالبوا بتحديد ثمن البذرة بشكل يتفق وقيمتها الحقيقية وزيادة

الاستخدام المحلى لها ، اذ يمكن للمعاصر المصرية أن تحصر لحساب الحكومة بين ٥٠٠.٠٠٠ و ٦٠٠.٠٠٠ اردب ، لتحفظ البذرة قيمتها فى السوق ، كما طالبوا الحكومة بالاهتمام بمحصول القطن ، اذ يمثل ٩٠٪ من الثروة الاهلية ، وأن يمتد ضمانها لجميع البذور التى تقوم بالتسليف على القطن دون اقتصاره على بنك التسليف ، وانتقدوا كذلك تأخر الحكومة فى تمويل المحصول ، بعد أن تم بيع ثلاثة ملايين قنطار بثمان بخص ، لحاجة الزراع الى الأموال ، فضلا عن الشدة فى جمع الأموال الاميرية ، الأمر الذى أدى الى انتقال الربح الى التجار ، وضياعه على مجموع الأمة (٢٨) .

التعويض البريطانى

ومن السياق السابق للنقاط التى اوضحها النواب - وفى مقدمتهم اسماعيل صدقى ، على المنزلاوى - كاسباب اساسية لازمة القطن ، يتضح أن لبريطانيا اليد الطولى فى احداث هذه الازمة فى مصر ، فقد منعت تصديره للدول المعادية لها ، بل وعن الدول المحايدة ، الى جانب احتكارها شراء بذرة القطن بأسعار أقل من السعر العالمى ، وبالتالي فقد أصبح حل الموقف فى يد بريطانيا ، التى أخذت الحكومة المصرية ، فى مفاوضاتها منذ سبتمبر ١٩٣٩ ، لايجاد حل لازمة القطن ، ومن الطبيعى أن تنال هذه المفاوضات ، الاهتمام الأكبر فى مجلس النواب ، باعتبارها متعلقة بالمحصول الرئيسى فى البلاد ، وقد تركزت مناقشاتهم حول نقطتين أساسيتين :

● الكمية التى ستشتريها بريطانيا .

● السعر الذى ستشتري به القطن والبذرة .

وبصورة عامة ، فقد طالب النواب ، أن تشتري بريطانيا كل المحصول ، وبسعر لامغالة فيه ، على قاعدة سعر القطن الأمريكى ، مع مراعاة فرق العملة ، وفرق القيمة النوعية للقطن المصرى ، مقارنا بالقطن الأمريكى ، فى خمس السنوات الماضية ، ولقد اتفقت كافة القوى السياسية فى مجلس النواب على ذلك ، فلقد اكده محمد محمود بل طالب أحمد ماهر بالآ يكون البيع بسعر واحد طوال الموسم ، فقد تودى تطورات الأحداث الى زيادة سعر القطن عن السعر المحدد ، فيتطلب الأمر تكوين لجنة مشتركة ، من أعضاء يمثلون الحكومة وكبار التجار ، ومايقابلهم من الجانب البريطانى ، وتنعقد دوريا لتحديد بين وقت وآخر السعر الذى تشتري به بريطانيا القطن المصرى ، وهو أمر يؤدى الى معقولية السعر ، مع الوضع فى الاعتبار ، ارتفاع أسعار الحاجيات المستوردة التى تحتاجها البلاد .

ووافق فكرى أباطة ، على فكرة التفاوض مع بريطانيا لشراء القطن ، ولكنه طلب من الحكومة ، أن تبنى حقها فى المفاوضة على معاهدة التحالف ، وليس بناء على رجاء واستعطاف ، بل مقابل ماقدمته مصر لها فليس « فى استطاعة الحكومة المصرية ولا الشعب المصرى القيام بواجبهم الأكمل ، الا اذا نفذت الحكومة الانجليزية روح المعاهدة ، بأن تساعد بشراء القطن كله ٠٠ » . كما فعلت مع دول أخرى لايربطها بها تحالف ، فقد قدمت قرضا لتركيا قدره ٣٦٠٠٠ر٠٠٠ جنيه بفائدة بسيطة ، كما منحت الهند ٣٧٠٠٠ر٠٠٠ جنيه .

بل ان المعارضة الوفدية ، لم تعارض هذا الاتجاه ، ولكنها طلبت تأجيل مناقشة الموضوع ، ريثما تنتهى المفاوضات مع بريطانيا حول المسألة القطنية ، وحذرت من التأخير فى الوصول الى حل سريع مما يلحق أكبر الضرر بالفلاحين .

ورأى محمد محمود إبلاغ قرار النواب الى الحكومة البريطانية
اما الى السفير البريطانى فى مصر أو الى سفير مصر فى لندن (٢٩)
وأصبحت المسألة مرتبطة بالنتيجة التى يمكن الوصول اليها مع
الحكومة البريطانية (٣٠) *

وإذا كانت قضية القطن المصرى ، موضع اهتمام المصريين
والنواب والحكومة ، فمن ناحية أخرى فقد حذر لامبسون حكومته ،
من سوء الحالة الاقتصادية فى مصر ، الأمر الذى يسهل دعايات
العدو ، فى اقناع المصريين ، بأن سبب شقائهم هم البريطانيون ،
الذين ينتهزون فرصة الحرب ، فيخفضون أسعار القطن لمصلحتهم ،
ورأى أن علاج الموقف ، يتمثل فى أن تشتري الحكومة البريطانية
القطن المصرى ، بأسعار ترتفع قليلا عما هو سائد آنذاك ، وأبدى
السفير البريطانى أسفه ، لتأخر الحكومة البريطانية فى اتخاذ قرار
فى هذا الصدد ، موضحا أن المسألة ليست حق مصر فى طلب
المساعدة الاقتصادية ، بل هى مسألة ضرورية سياسية ، ويجب أن
تتأكد الحكومة البريطانية ، أن الحرب التى تورطت فيها مصر بسبب
تحالفها معها « قد جلبت الشقاء على الشعب المصرى ، نتيجة عدم
التناسب بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات » ومن الخطر
أن نترك المصريين تحت هذا الشعور بالظلم « (٣١) *

وبالتالى كانت المفاوضات البريطانية المصرية ، لعلاج المسألة
القطنية منذ سبتمبر ١٩٣٩ ، ولكن الحكومة البريطانية ماطلت فى
هذه المفاوضات ، الأمر الذى أدى الى زيادة انخفاض أسعار
القطن (٣٢) ، فلقد تأخرت الحكومة البريطانية فى إصدار قرارها
بخصوص شراء القطن المصرى *

أقد كان الضغط البرلمانى على الحكومة ، عاملا مؤثرا فى تحريك

هذه المفاوضات ، بل وشاركت الحكومة البريطانية فى مواجهة هذا الضغط ، باقتراح الاجابات على التساؤلات البرلمانية .

فى النصف الثانى من اكتوبر ١٩٣٩ ، دارت المراسلات بين هيسكوت هاليفكس وزير الخارجية البريطانية وسفيره فى مصر السير مايلز لامبسون ، حول الصيغة التى ستجيب بها الحكومة المصرية على سؤال فى البرلمان خاص بشراء القطن المصرى فى ١٩ اكتوبر ١٩٣٩ . ولقد تضمنت الصيغة الاولى ان الحكومة البريطانية تعترف بأن تصريف القطن المصرى وبسعر مناسب ، قضية حيوية لمصر ، وانها مستعدة اذا اقتضت الضرورة ، لشراء كمية خاصة من القطن المصرى ، ولكن فى الأمر مسائل فنية معقدة ، تتطلب الدراسة من الادارات الحكومية الأربع المختصة ، وليس هناك مايدعو للعمل المباشر (٣٢) ، أما الصيغة الثانية التى رآها هاليفكس لتعديل المضمون السابق فهى ٠٠ أن الحكومة البريطانية تعترف بالاهمية الحيوية لتصريف القطن المصرى ، وانها تبحث فيما يمكن عمله للمساعدة فى تصريف المحصول (٣٤) .

وبرغم أن العبارة الثانية ، اخف وطأة من العبارة الاولى ، الا أن المعنى واحد ، وهو أنه لاقرار فى المسألة القطنية . برغم حيويتها لمصر كما اقر بذلك هاليفكس فى الرسالتين السابقتين .

ويبرق لابسون لحكومته ، عن صعوبة الموقف فى البرلمان المصرى ، الذى سيدعى للانعقاد فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٩ ، بخصوص القطن المصرى ، إذ ستثار حوله الاسئلة الحادة ، مالم يعلن عن شىء . فى هذا الخصوص ، كما أن الصحافة المحلية ، تثير الموقف المتناقض للمساعدة التى قدمتها الحكومة البريطانية لتركيا بينما لم تستجب لقضية القطن المصرى وبذرتة (٣٥) .

وعلى الرغم من هذه الصورة ، التى رفعها السفير البريطانى لحكومته ، عن صعوبة الموقف فى مصر بالنسبة للمسألة القطنية ، لتدارك الموقف ، فإنه من ناحية أخرى ، اتخذ موقفا انطوى على التسويات والمماطلة ، عندما تحدث رئيس الوزراء معه ، عن الموعد المتوقع للرد على اقتراحاته بالنسبة للقطن ، لاسيما وقد قرب موعد انعقاد البرلمان ، فكانت اجابة السفير ، بأنه لايعرف ، وأن الأمر يحتاج الى وقت ، لأن المسألة موضع بحث ادارات مختصة بحكومة جلالة الملك ، فأوضح رئيس الوزراء أن ما يطلبه ، هو اعلان للمبادئ فقط ثم تاتى بعد ذلك التفاصيل ، وأن ما يريده هو الاعلان عن استعداد الحكومة البريطانية لشراء ١٧٠٠٠٠٠ قنطار (٢٣٠٠٠٠٠ بالة) وهى الكمية التى كانت تصدر للأسواق التى فقدت نتيجة الحرب ، بما فيها دول البلطيق ، وكان رد السفير - أنه لم يخفق فى عرض الأمر على الحكومة البريطانية ، وأن توصياته تتفق أساسا مع ماسبق ، ومن ناحية أخرى ، فقد أشار السفير ، الى زيادة المشتريات البريطانية من القطن المصرى بأكثر من ١٠٠٠ بالة وهى تعادل المشتريات الالمانية فى نفس الفترة للموسم السابق ، وأن الحكومة البريطانية على أية حال قد امتصت قيمة ما كانت تستورده الأسواق المفقودة وهو ما اقره رئيس الوزراء ، الذى أكد أن الاعلان بأن - ذلك هو القصد فى المستقبل - أمر يمكنه من مراجعة الموقف (٢٦) .

وأصدرت الخارجية البريطانية ، تعليماتها للسفير البريطانى لاجبار رئيس الوزراء بقرارها فى المسألة القطنية فى ١١ نوفمبر ١٩٣٩ والمتضمن أنه فى حالة انخفاض أسعار القطن ، فإن الحكومة البريطانية على استعداد لشراء كمية من القطن المصرى لا تتجاوز ١٥٥ مليون رطل بالاسعار الجارية ، وهى كمية تعادل ما كانت

تشتوبه الأسواق الألمانية المفقودة ، وأن هذا الشراء سيكون بطبيعة الحال اضافة للحصة التجارية ، وسيستمر الشراء طيلة الحرب وعندما تنخفض الأسعار الى المستوى المذكور أو تكون دونه .

وطالب وزير الخارجية أن يوضح السذير ، أنه إذا كان هذا العرض ، أقل كثيرا من توقعات المصريين ، فإن ذلك هو أقصى ما يمكن أن توافق عليه حكومة جلالة الملك ، فهو أمر محسوب لازالة الخوف من مزيد من الخسائر الناتجة عن الحرب ، وابقاء السوق على مستواه الحالى ، فضلا عن تصريف المحصول كله بسعر معقول ، وعلى السفير كذلك أن يوضح عدة حقائق . عند تقديم عرض الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية .

● أن الصعوبة الأساسية ، تتمثل فى شراء الحكومة البريطانية القطن المصرى مرة واحدة ، وهو أمر يؤدي الى خسارة عند بيعه ، وليس هناك ما يؤكد على قدرة التجارة على استيعابه ، الأمر الذى يجعل العرض البريطانى مخاطرة معقولة .

● أن مصر ليست البلد الوحيد ، الذى يعانى اقتصاديا نتيجة الحرب ، وإذا كانت هناك رغبة فى مساعدتها ، فإنه يجب أدراك متطلبات الدومين والمستعمرات والهند .

● أن إلغاء ضريبة التصدير على القطن الخام ، يجعل الحكومة المصرية مسئولة الى حد ما ، عن انخفاض أسعار القطن .

● أن العرض البريطانى بخصوص شراء القطن هو تنفيذ لاتفاق الحصص (٣٧) .

وبرغم أن العرض السابق لايحقق الأمانى المصرية ، فإن السفير البريطانى ، قد أجل اخبار الحكومة المصرية به الى ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ - كما أرسل للخارجية البريطانية - حتى يستوضح من حكومته عدة نقاط تتعلق بالمقصود بالأسعار الجارية ، وعن تفضيله التحدث مع رئيس الوزراء ، شفها لكتابيا عن نظام الحصص ، وغير ذلك من النقاط التى يتعذر قبل حسمها ، اعلان العرض البريطانى حتى لا يحدث اضطراب على نحو غير ملائم ، فى بورصة القطن (٢٨) *

وكان الرد البريطانى حول هذه التساؤلات ، بأن الاسعار الجارية ، تعنى أسعار الاقفال بالاسكندرية فى ١١ نوفمبر ١٩٣٩ (*) أو فى اليوم السابق لتقديم العرض البريطانى لرئيس الوزراء ، اذا رأى السفير ضرورة لذلك ، كما أشار وزير الخارجية الى الحاج السفير المصرى اليومى ، للحصول على رد الحكومة البريطانية ، بناء على ضغط حكومته ، وقد وعده الوزير باعطائه الرد هذا الاسبوع واخباره بالتعليمات ، التى أرسلت للسفير البريطانى فى مصر (٢٩) *

وأخيرا وبعد هذه المداولات بين الحكومة البريطانية وسفيرها فى القاهرة ، يخبر الأخير رئيس الوزراء ، بالعرض البريطانى ، مع تأكيديه على الشرط البريطانى لاتمام الصفقة بوجوب أن تنفذ الحكومة المصرية ، اتفاق حصوص القطن الذى تم فى منشستر فى نوفمبر ١٩٢٨ ، وان يعمل رئيس الوزراء ، على سرعة تمرير اتفاق الحصص فى البرلمان ، فى أقرب وقت ممكن ، حتى يمكن للحكومة البريطانية ، أن تضع اتفاقها بخصوص شراء القطن موضع التنفيذ . *

وأشار السفير الى شكر رئيس الوزراء للعرض البريطاني ، ومع اعترافه بمعقولية شروط هذا العرض ، فقد كان قلقا بعض الشيء ، بخصوص تمرير اتفاق الحصص في البرلمان ، وأنه سوف يتحدث مع زعماء الأحزاب السياسية في هذا الشأن ، وأنه لا يستطيع اعطاء كلمته في هذا الصدد ، قبل اتخاذ الخطوات الأساسية ، وكان السفير قد أشار باستعداد الحكومة البريطانية ، بالسير قدما في سبيل تنفيذ الاتفاق ، اذا أعطى رئيس الوزراء كلمته بخصوص تمريره لنظام الحصص ، وعلى أية حال فقد أوضح السفير أن الأهداف البريطانية الجيدة يجب أن تقابل في مصر دوسائل فعالة لاقرار هذا النظام (٤٠) .

وهكذا كان الشرط البريطاني لاتمام الصفقة ، هو موافقة مصر على نظام الحصص ، وهو ما رفضته مصر من قبل ، لأنه يكبلها ويكبل اقتصادها القومي ، بأغلال من حديد (٤١) .

وتدور المفاوضات للوصول الى سعر أعلى للقطن ، من جانب الحكومة المصرية ، فيرسل لامبسون الى حكومته ، بأن اللجنة البرلمانية لشئون القطن ، ترى أن هذه الاسعار (اسعار اقبال ١١ نوفمبر بالاسكندرية) برغم أنها أعلى من أسعار ٢٥ أكتوبر ، التي اتخذتها الحكومة المصرية ، كحد أدنى للدخول في سوق القطن مشترية في ٢٦ من نفس الشهر ، فانها لا تتوافق مع الظروف الحالية ، والتحسن المتوقع لأسعار القطن المصري ، وطالبت باستمرار التفاوض مع الحكومة البريطانية ، بخصوص السعر ، مع الأمل في انتهائها في اقرب وقت ممكن ، كما أشار السفير الى مراقبة الحكومة المصرية للسوق ، واستعدادها لاتخاذ الخطوات الضرورية لحماية أسعار القطن المصري ، بل قررت تكوين لجنة

فرعية لبحث العوامل التى تؤثر على أسعار بذرة القطن ، لتقرير
الوسائل الضرورية لتحسين أسعارها(٤٢) .

وكتب رئيس الوزراء المصرى الى السفير البريطانى ، لرفع
أسعار شراء القطن المصرى ، فالحكومة المصرية يحدوها الأمل ، فى
أن تشتري الحكومة البريطانية القطن بالأسعار الجارية ، مذكرا
اياها ، بأن القطن الذى ستشتريه بريطانيا ، لايخص الحكومة
المصرية ، بل هو فى السوق ، وأن المانيا والدول التى خضعت لها ،
كانت ستشتريه بالأسعار الجارية ، اذا لم تحدث الحرب(٤٣) .

ومن ناحية اخرى فقد تحدث السفير البريطانى مع حكومته ،
عن ارتفاع أسعار القطن ، وأن ذلك ربما كان دافعا للجنة البرلمانية ،
للدعوة لاعادة النظر فى السعر الذى عرضته بريطانيا (سعر
اقفال ١١ نوفمبر) ، وأشار السفير أنه اذا أرادت بريطانيا أن
تكسب ، فعليها أن تعالج الموقف من الناحية السياسية ، وبالتالي
رأى العودة الى ما أشار اليه فى برقية سابقة ، الى أسعار ١٥
نوفمبر ، وهى تعنى زيادة دولار ونصف بالنسبة للقطن جيزة
و ٣٧ / من الدولار بالنسبة للأشمونى(٤٤) .

وأخيرا اقتنعت الحكومة البريطانية ، بوجهة نظر لامبسون
لتحقيق الأهداف السياسية ، وطلبت منه اخبار رئيس الوزراء ،
باستعدادها لشراء القطن بسعر الاقفال فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ ،
وأن يوضح له أن هذا القرار نهائى وغير قابل للتعديل ، وكان ذلك
فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٩ (٤٥) .

وبالذالى القى رئيس الوزراء بيانه فى مجلس النواب ، والذى
تضمن موافقة الحكومة البريطانية على شراء ١٥٠٠.٠٠٠ ر قنطار
من القطن بسعر اقفال ١٥ نوفمبر ١٩٣٩(٤٦) .

ولهكذا يتضح مدى الاستغلال البريطانى للظروف الاقتصادية المصرية ، فلقد آثرت بريطانيا وبيوت المال فيها ، انتهاز تلك الفرصة للكسب غير المشروع على حساب مصر (٤٧) ، وكانت المعالجة البريطانية للمسألة القطنية ، موضع نقد شديد حتى من أعز أصدقاء بريطانيا من المصريين (٤٨) ، فالماطلة والتسويق ، كانت مثار سخط فى مجلس النواب المصرى ، وعبر عن ذلك فكرى أباطلة ، عندما أكد أنه كان يجب على الحليفة ، أن تقوم بواجبها وبسرعة ، ولكنها تلكأت دون مبرر ، تعللا بعدم استقرار سعر القطن ، هبوطا وصعودا ، فى نفس الوقت الذى تقدم فيه المساعدات لدول أخرى غير حليفة ، كرومانيا وتركيا ، دل كان يجب عليها أن تساعد مصر ، لا منة منها ، انما مقابل بضاعة ضرورية لها فى مصانعها وعملها الحربى (٤٩) .

بل ان الصحف البريطانية قد لامت حكومتها على هذه الماطلة ، فقالت « المانشستر جارديان » أن طول المفاوضات أدى الى بعض القلق فى الدوائر الزراعية المصرية ، وأن الشعور العام فى مصر ، يرى عدم الانصاف فى المعاملة البريطانية بينما أعطت مصر بريطانيا كل مساعدة (٥٠) ، وقالت « التيمس » ان طول المفاوضات ، أدى الى شعور متزايد بالخيبة فى جميع الدوائر المصرية ، لعدم البت السريع من الحكومة البريطانية ، فى شراء القطن المصرى ، أو على الأقل شراء الكميات التى تعادل ما كانت تستطيع بيعه ، الى البلدان المحايدة أو بلاد الأعداء (٥١) ، كما أكد رئيس الوزراء المصرى فى إبريل ١٩٤٠ ، غضب المصريين الشديد لمسألة القطن ، فبريطانيا لم تعامل مصر حليفتها ، مثلما عاملت غيرها مثل تركيا وغيرها ، عندما اشترت منتجاتها حتى لا تصل الى الأعداء (٥٢) ، بل ساد الاعتقاد ، أن مصر حليفة بريطانيا قد

عوملت فى مسألة القطن أكثر قسوة من الولايات المتحدة - وهى دولة محايدة - فالسيطرة كانت كاملة ، على تصدير القطن المصرى للدول المحايدة ، وهو ما لم يحدث بالنسبة للقطن الأمريكى(٥٣) .

وكان الجميع يأملون أن تشتري بريطانيا محصول القطن كله ، كما رأت كل القوى السياسية فى مصر ، كما سبق القول ، بل إن الغرفة التجارية المصرية بلندن فى كتاب رئيسها اللورد « جرينود » الى المستر تشمبرلن رئيس الوزراء البريطانى ، اشارت الى أنه من الأهمية القومية ، أن تختم الحكومة البريطانية ، مفاوضاتها مع الحكومة المصرية ، بشراء محصول القطن كله وبذرتيه وما يستخرج منها ، خشية أن تشحن مصر بضائع الى البلدان المحايدة ، تجد طريقها فيما بعد الى ألمانيا ، التى تشعر بحاجتها الى القطن ، وذلك بصرف النظر عن مسألة احتياجات أصحاب المصانع البريطانية(٥٤) .

اجراءات الحكومة المصرية

والى جانب الصفقة البريطانية ، لشراء مليون ونصف المليون قنطارا من القطن المصرى(٥٥) ، فقد أسفرت جهود النواب والحكومة ، الى صدور عدة قرارات ، لمعالجة الأزمة القطنية عام ١٩٣٩ ، طبقا لما أسفرت عنه مناقشات النواب .

أولا ٠٠ أصدرت الحكومة قرارها بالتأمين الحكومى للقطن المحلوج ، ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب ، فكان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٣٩(٥٦) . وصدرت القرارات الوزارية أرقام ٧٨ ، ٩٤ لسنة ١٩٣٩ ، المنظمة لعملية التأمين ، والتى تضمنت تأمين الحكومة المصرية ، على الأقطان المحلوجة ، سواء أكانت

بالحاليج أو بالمكابس أو بالخازن والشون ، أو كانت منقولة من جهة لأخرى داخل مصر ، ضد التلف الناتج من الحرب .

ولقد أوضحت هذه القرارات ، كيفية التأمين ، وحددت رسومه طبقا للمناطق التى قسم اليها القطر المصرى ، على أن تقوم شركة اسكندرية للتأمين بعمليات التأمين فى منطقة محافظة الاسكندرية ، وتتولى شركة مصر لعموم التأمينات ، هذه المسئولية فى بقية انحاء القطر ، أما عمليات التأمين على القطن المنقول ، فتقوم به أية شركة منهما (٥٧) ، وحدد المرسوم عقوبة المخالف لأحكامه ، وقدرها عشرة قروش على كل قنطار لم يؤمن عليه (٥٨) .

وحيث ان القرار الوزارى رقم ٧٨ فى المادة السادسة عشرة قد نص على تأليف لجنة فنية استشارية بوزارة المالية ، يكون اختصاصها ابداء الرأى فى جميع المسائل الخاصة ، بتنفيذ نظام التأمين على القطن ضد أخطار الحرب ، ولوضع شروط بوليصة التأمين والتعديلات التى ترى ادخالها عليها ، فقد صدر القرار الوزارى رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٩ لتشكيل اللجنة المعنية طبقا للقرار الوزارى (٥٩) .

ثانيا ٠٠ دخول الحكومة مشترية فى سوق القطن

قررت الحكومة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٣٩ ، أن تتقدم مشترية فى البورصة لكل الفليارات (*) عن مواعيد الاستحقاق المختلفة ، لعقود القطن بسعر ادنى يحدد بقرار من مجلس الوزراء ، لتمنع بذلك كل هبوط غير عادى ، فى سعر القطن ببورصة الاسكندرية ، وقررت الحكومة اتخاذ أسعار ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ ، بدلا من أسعار ٢٥ اكتوبر ، وهو ما يحقق زيادة فى الأسعار ، بما يتراوح بين ريال

ونصف الريال (١٠) ، ولقد أحدث القرار تأثيرا فى سوق القطن (٦١) ، ولم يؤدى الى تثبيت قيمة الثروة الزراعية فقط ، بل امتد هذا الأثر ، الى تحديد قيمة الأراضى الزراعية وإيجارها (٦٢) .

ثالثا ٠٠ تمويل المحصول

اتفقت وزارة المالية مع بنك التسليف الزراعى ، على اقراض المزارعين برهن اقطانهم بنسبة ٨٠٪ من الأسعار الجارية (٦٣) ، بل ان مجلس النواب ، وافق على مرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٣٩ ، بالاذن للحكومة فيما يتعلق بالقروض على القطن ، التى تصدرها بنوك غير بنك التسليف الزراعى ، بأن تمنح كفالتها فى حدود مليون قنطار ، لتغطية العجز الذى تتحمله البنوك المذكورة ، من جراء هبوط أسعار القطن ، وذلك بشرط أن يكون الاقراض للزراع لمدة لاتتجاوز ثلاثة أشهر ، وأن يكون البنك قد دفع ٨٥٪ من قيمة القطن المرتهن ، محسوبة بسعر اقفال اليوم السابق ، على يوم طلب القرض (٦٤) .

رابعا ٠٠ إلغاء ضريبة المصادر على القطن

ألغت الحكومة ضريبة المصادر على القطن ، وقدرها عشرة قروش لكل قنطار فى ١٣ أغسطس عام ١٩٣٩ ، كما سبق القول ، بل تنازلت الحكومة عن هذه الضريبة فيما قبل صدور الالفساء ، واتصلت باتحاد مصدرى الأقطان فى الاسكندرية ، وحصلت على تعهد منه بأن يدفع الى خزانة الدولة ، الضريبة على الكميات التى تم بيعها للغزاليين قبل تاريخ الغاء هذه الضريبة ، ولم تصدر الا بعد ذلك التاريخ (٦٥) .

خامسا : انشاء مصلحة جديدة للقطن بوزارة المالية

ولقد تضمن اختصاصها :

- الاختصاصات الحالية بوزارة المالية فى شئون القطن ودورصاته •
- الاشراف على حليج القطن •
- أعمال مكتب منع خلط القطن •
- أعمال مكتب اختبار رطوبة القطن فى الاسكندرية •
- أعمال الشعبة المصرية للجنة المشتركة للقطن المصرى •
- الاشراف على حلقات القطن (٦٦) •

سادسا : تشكيل لجنة برلمانية لبحث مسألة القطن

تم تشكيل لجنة برلمانية لهذا الهدف ، بناء على اقتراح ابراهيم عبد الهادى ، وزير الدولة للشئون البرلمانية ، مثلت فيها الاتجاهات المختلفة ، فضلا عن مراعاة التخصص (٦٧) ، ومالبث أن تطورت هذه اللجنة ، واتسع نطاق اختصاصها لتشمل القطن والمحاصيل الأخرى ، وسميت لجنة القطن والمحاصيل (٦٨) •

ومن هذا السياق يتضح

- أن مجلس النواب فى الهيئة النيابية السابعة ، قد أولى مسألة القطن عام ١٩٣٩ ، اهتماما كبيرا ، إذ فرضت هذه القضية

نفسها لخطورتها ، على مسرح الاحداث ، متساوية فى ذلك مع أحداث الحرب ، وتعرضت خطب العرش والرد عليها لهذه القضية(٦٩) فضلا عن المساحات الكبيرة التى شغلتها المسألة القطنية فى جلسات المجلس(٧٠) .

● التعاون التام بين لجنة القطن البرلمانية والنواب مع الحكومة ، وهو ما أشار اليه رئيس الوزراء ، عندما أشاد بالمعاونة الصادقة ، التى لقيتها الحكومة من النواب ، كما أوضح اسماعيل صدقى رئيس اللجنة البرلمانية ، أن التعاون تام بين اللجنة والحكومة ، فكان مجلس الوزراء يجتمع ، بعد ساعات قليلة من اجتماع اللجنة « ليقدر على الفور ما ينتهى اليه الرأى بيننا وبين حضرات أعضاء الحكومة ، الذين كانوا معنا باستمرار ، والذين بدا من روحهم ورغبتهم الصادقة على ما تقدمت بالشكر من أجله » ، وهو ما أكدته على المنزلاوى عضو اللجنة(٧١) ، فجميع ما اتخذته مجلس الوزراء من مشروعات قوانين ، تتعلق بالمسألة القطنية ، كانت نتاج اتفاق اللجنة مع الحكومة(٧٢) ، بل ان الحكومة كانت تعرض على اللجنة البرلمانية ، ما توصلت اليه فى مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية ، حول سعر شرائها للقطن المصرى(٧٣) ، وهو ما أشار اليه لامبسون عن دراسة اللجنة للعرض البريطانى ، فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٩ ، وقرارها باستمرار المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، إذ أن أسعار اقفال ٢٥ اكتوبر لا تتفق مع الأحوال الحالية للسوق ، أو التحسينات المنتظرة فى سوق القطن ، وهو ما سبق بيانه (٧٤) ، فكانت المفاوضات اللاحقة ورفع السعر .

● الاستغلال البريطاني

وقد اتضح مدى هذا الاستغلال فى عدة نواح :

● تقييد التعامل المصرى مع الدول الحياضية

إذا كانت حالة الحرب ، تقضى منع تصدير القطن الى البلاد الألمانية ، فليس هناك ما يمنع من تصديره الى البلاد المحايدة ، تحت اشراف ذوى الشأن ، ولاسيما الى البلاد البعيدة ، كاليابان والصين والهند وأمريكا ، وهى بلاد لاصلة لها بألمانيا .

أما فيما يختص بالبلاد القريبة من ألمانيا ، ففى الامكان أن تقاس احتياجاتها من القطن المصرى ، بقياس صادرات السنوات الأخيرة ، وأن يحدد الاصدار اليها على هذا الأساس ، مع زيادة التحوط والتحفظ حينما توجد أقل شبهة فى المعاملات (٧٥) .

ولكن الاميرالية البريطانية اتخذت اجراءات مشددة ، ازاء التجارة المصرية مع تلك الدول كما سبق التوضيح (٧٦) ، وإذا كان رئيس الوزراء المصرى ، قد أعلن أن مصر رفضت الطلبات الكثيرة ، التى انهارت على مصر من الدول المحايدة ، خشية أن يتسرب القطن ، الى الدول المعادية للجبهة البريطانية ، بدافع من روح التعاون مع الحليفة (٧٧) ، فإن الحقيقة هى أن مصر كانت مسلووبة الارادة فى هذا الصدد ، فالارادة المتحكم فى ذلك هى بريطانيا ، فلم تكن القيود خاصة بالقطن فقط ، بل خضع التصدير والاستيراد كله ، لرقابة فعالة من السلطات البريطانية و ٠٠ المصرية (٧٨) ، فلقد منعت بريطانيا مصر من تصدير الفائض من اقطانها الى الدول المحايدة ، حتى لا يؤثر على الحصار التجارى ضد ألمانيا ٠٠ (٧٩) .

ولقد كتب لامبسون الى حكومته عن شكوى المصريين ، لتفريق بريطانيا فى المعاملة بين مصر والولايات المتحدة ، فى موضوع الرقابة على السلع الممنوع تصديرها ، فى الوقت الذى تحرم فيه مصر من تصدير أقطانها الى الاسواق ، يسمح بذلك للولايات المتحدة (٨٠) .

فلقد أفادت الولايات المتحدة من حيادها ، فى مضاعفة صادراتها من القطن الى البلاد المحايدة الأخرى ، فقد تضاعفت هذه الصادرات من سبتمبر الى نوفمبر ١٩٣٩ ، عما كانت عليه فى السنوات السابقة ، وزادت صادرات القطن الأمريكى الى أسوج ، فى تلك الفترة ، أضعاف ما كانت عليها فى مثل هذه الفترة عام ١٩٣٨ ، وإلى الضعف فى النرويج ، وفى هولندا أكثر من ثلاثة أضعاف ، وفى يوغسلافيا ما يقرب من خمسين فى المائة ، بينما انخفضت أسعار القطن فى مصر الى ما دون العشرين ريالاً بكثير ، وارتفعت أسعار الأقطان الأخرى ، التى هى دون القطن المصرى مرتبة الى ثلاثين ريالاً تقريباً ، فخسرت مصر من حيادها فى حين كسبت الدول الأخرى (٨١) .

● عدم نجدة بريطانيا لمصر فى أزماتها الاقتصادية

فرغم أن معاهدة ١٩٣٦ قد نصت على التعاون وتبادل النجدة ومنها بطبيعة الحال حل مشاكل مصر الاقتصادية ، ورغم أن مصر قد قدمت كل ماتستطيع للحليفة ، فبريطانيا لم تشتتر المنتجات الزراعية المصرية ، بينما استوردت ما احتاجت اليه ، من قبرص والهند وأستراليا ، وبأسعار أعلى مما تبتاع به أمثالها فى مصر (٨٢) .

فالاحتكارات البريطانية ، تحكمت بلا شريك فى ثروة البلاد الأساسية ، فتباطأت وترددت فى شراء القطن المصرى ، أو الكميات التى كانت تصدرها مصر ، الى الدول المحاربة أو المحايدة ، وكان لذلك اثره على سوق القطن ، وأخيرا وافقت على شراء حوالى مليون ونصف مليون قنطار بأسعار ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ وهى حوالى ١٢٢٧ ريال للأشمونى ، ١٣٢٩ ريال للجيزة ٧ ، ١٤٤١ ريال للسكلاريدس ، متناسية ما أحدثته الحرب من ارتفاع فى الأسعار بل اشترطت لشرائها بهذه الاسعار ، موافقة مصر على نظام الحصص ، ومعنى هذا ، كما قال مصطفى النحاس فى أول ابريل ١٩٤٠ « ان حليفنا لا تكفى بشراء مقدار قليل من اقطاننا بأبخس الأثمان ، بل تهددنا بحرماننا حتى من هذا القليل ، اذا لم تقبل مصر بنظام الحصص الذى رفضته مصر من قبل ، بعد ان تبين أن يكبلها ويكبل اقتصادها القومى ، بأغلال من حديد » (٨٢) .

● احتكار بريطانيا تجارة بذرة القطن

وهو ماسبق بيانه ، ويسعر منخفض عن قيمتها فى الأسواق .

ومن ذلك يتضح ، مدى الغبن الذى تعرضت له مصر ، من قبل بريطانيا سواء فى شراء بريطانيا القطن المصرى وبذرتة ، أو فى منع مصر من تصديره للدول المحايدة .

هوامش الفصل الثاني

- (١) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٤٨/٣٧ ، ص ٤١ ، ٤٢ .
- (٢) الاهرام ١٢ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٩ .
- (٣) محمد محمد الوكيل . المرجع السابق ، ص ٢٣ .
- (٤) مضابط مجلس النواب . الجلسة السابعة عشر في ٢٠ - ٦ - ١٩٣٧ ، ملحق رقم ٤ ، ص ٦٢٠ ، ٦٢١ .
- (٥) نفس المصدر والجلسة . ملحق رقم ٤ ، ص ٦٢٣ - ٦٢٥ .
- (٦) F.O. 407/228 No. 1105 E. op. cit., P. 171.
- (٧) حازم سعيد عمر : القطن في الاقتصاد المصري وتطور السياسة القطنية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٥٨ .
- (٨) وثائق عابدين ، محفظة رقم ٥٩٦ (القطن ١١ - ٢ - ١٩١٣ - ٣ - ٢ - ١٩٥٢) . التماس رقم ٢٠٤ في ١٦ أكتوبر ١٩٣٧ .
- (٩) نفس المصدر والمحفظة ، التماس رقم ٧٣٤/١٨١/١ في ١٧ أكتوبر ١٩٣٧ .
- (١٠) نفس المصدر والمحفظة ، التماس رقم ٧٣٤/١٨٤/١ في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ .
- (١١) نفس المصدر والمحفظة ، التماس رقم ١٩٦ في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٧ .

(١٢) مضايط مجلس النواب ، الجلسة السابعة والعشرين في ١١ يوليو ١٩٣٨ . ص ١٠٥٧ .

(١٣) نفس المصدر والصفحة .

(*) من كبار الملاك .

(١٤) مضايط مجلس النواب ، الجلسة الثانية والتسعين أول أغسطس

١٩٣٩ ، ص ٢٤٣٧ ، ٢٤٣٨ .

(١٥) الاهرام ١٣ ، ١٤ - ٨ - ١٩٣٩ أعداد ١٩٧٢٧ ، ١٩٧٢٨ .

(١٦) نفس المصدر ٢٦ - ٩ - ١٩٣٩ ، عدد ١٩٧٧١ .

(١٧) نفس المصدر ٢٨ - ٩ - ١٩٣٩ ، عدد ١٩٧٧٣ .

F.O 407/224 No. 1548 E. Sir M. Lampson to Viscount (١٨)

Halifax, Cairo, December 16, 1939, P.P. 1, 2.

F.O 407/224 No. 366 E Sir. M. Lampson to Viscount (١٩)

Halifax, Cairo, April 10, 1940, P. 55.

(٢٠) الاهرام ٢ - ١٠ - ١٩٣٩ ، عدد ١٩٧٧٧ .

(*) حسين سرى .

(٢١) مضايط مجلس النواب ، الجلسة الثالثة للدورة البرلمانية غير

العادية ، ٧ أكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٣٢ .

وعاصم الدسوقي مصر في الحرب العالمية الثانية ، ص ١٩٣ .

(٢٢) مضايط مجلس النواب الجلسة الثالثة للدورة البرلمانية غير

العادية ، ٧ أكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٣٢ - ٣٤ .

(٢٣) نفس المصدر والجلسة ، ص ٣٥ - ٤٠ .

(٢٤) يوسف النحاس . القطن في خمسين عاما ، ص ٤٣٠ .

(٢٥) مضايط مجلس النواب ، الجلسة الثالثة للدورة البرلمانية غير

العادية ، ٧ أكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٤٠ ، ٤١ .

(٢٦) الاهرام ٢٠ - ١١ - ١٩٣٩ ، عدد ١٩٨٢٨ .

(٢٧) يوسف النحاس . المرجع السابق ، ص ٤٣٢ .

(٢٨) مضايط مجلس النواب ، الجلسة الثالثة ، للدورة البرلمانية غير

العادية ، ٧ أكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٤١ - ٤٥ .

(٢٩) نفس المصدر والجلسة ، ص ٤٤ ، ٥١ - ٦٠ .

(٣٠) الاهرام ١٠ - ١٠ - ١٩٣٩ ، عدد ١٩٧٨٥ .

(٢١) محمد جمال الدين المسدي وآخرون . مصر والحرب العالمية الثانية،

ص ١٨٥ .

(٢٢) نفس المرجع ، ص ١٨٤ .

F.O.407/223 No. 771 Tel , Viscount Halifax to Sir M. (٢٣)

Lampson, Foreign Office, October 19, 1939, P. 174.

F.O. 407/223 No. 778 Tel. Viscount Halifax to Sir M. (٢٤)

Lampson Foreign Office, October 19, 1939, P. 175.

F.O. 407/223 No 712 Tel. Sir M. Lampson to V. Halifax, (٢٥)

Cairo, November 1, 1939, P. 175.

F.O. 407/223 No. 718 Tel. Sir M. Lampson to V. Halifax, (٢٦)

Cairo, November 3, 1939, P. 175.

F.O. 407/223 No. 827 Tel. Viscount Halifax to Sir M. (٢٧)

Lampson, Foreign Office, November 11, 1939, P 176.

F.O. 407/223, No. 736 Tel Sir M Lampson to Viscount (٢٨)

Halifax, Cairo, November 12, 1939, P.P 176, 177.

(*) سعر اقبال بورصة الاسكندرية في ١١ نوفمبر ١٩٣٩ هو ١١٩٠

ريالا للقنطار (مضابط مجلس النواب ، الجلسة الرابعة والسبعين في ١٨
أغسطس ١٩٤١ ص ٢٠١٩) .

F.O. 407/223 No. 835 Tel. Viscount Halifax to Sir M (٢٩)

Lampson, Foreign Office, November 15, 1939, P. 177.

F.O. 407/223 No. 744 Tel., Sir M. Lampson to Viscount (٤٠)

Halifax, Cairo, November 18, 1939, P. 178

(٤١) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ٤٣ .

F.O. 407/223 No. 747 Tel. Sir M Lampson to Viscount (٤٢)

Halifax, Cairo November 17, 1939, P 179.

F.O. 407/223 No. 755 Tel Sir M. Lampson to Viscount (٤٣)

Halifax, Cairo, November 22, 1939, P. 180.

Ibid , P. 181., (٤٤)

F.O. 407/223 No. 750 Tel. Sir M. Lampson to

Viscount Halifax, Cairo, November 18, 1939, P. 180.

F.O. 407/223 No. 858 Tel. Viscount Halifax to Sir M. (٤٥)
Lampson, Foreign Office, November 25, 1939, P. 181.

F.O. 407/223 No. 789 Tel Lampson to Viscount Halifax, (٤٦)
Cairo, November 30, 1939, P. 181.

(سعر اقفال بورصة الاسكندرية في ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ ، ١٢ و ٢٩ ريال
للقنطار ، مضابط مجلس النواب ، الجلسة الرابعة والسبعين ، ١٨ أغسطس
١٩٤١ ، ص ٢٠١٩)

(٤٧) عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٤١ ، ٤٢ .
(٤٨) محمد جمال الدين المسدي وبخرون المرجع السابق ، ص ١٨٦ .
(٤٩) مضابط مجلس النواب . الجلسة الثالثة في ٢٧ - ١١ - ١٩٣٩ ،
ص ٤١ .

(٥٠) الاهرام ١ - ١٢ - ١٩٣٩ ، عدد ١٩٨٣٧
(٥١) نفس المصدر ٢ - ١١ - ١٩٣٩ عدد ١٩٨٠٩
F.O. 407/224 No 237 Tel Sir M. Lampson to Viscount (٥٢)
Halifax, Cairo, April 17, 1940, P. 53

F.O. 407/224 No. 248 Tel. Sir M. Lampson to Viscount (٥٣)
Halifax, Cairo, April 20, 1940, P. 59.

(٥٤) الاهرام ٢ - ١١ - ١٩٣٩ عدد ١٩٨٠٩
(٥٥) مضابط مجلس النواب . الجلسة الخامسة ، ٢٩ - ١١ - ١٩٣٩ ،
ص ٧٩ .
(٥٦) نفس المصدر ، الجلسة السابعة ، ١١ - ١٢ - ١٩٣٩ ص ١٥٤
(٥٧) الوقائع المصرية ، العدد ١٢٥ ، ٣٠ - ١٠ - ١٩٣٩ ، ص ١ ، ٢ .
(٥٨) نفس المصدر ، العدد ١٣٠ غير اعتيادي ٧ - ١١ - ١٩٣٩
ص ١ - ٣ .

(٥٩) ويتكون من مدير مكتب التأمينات بوزارة المالية رئيسا ، وعضوية
مدير ادارة الشئون القطنية بوزارة المالية ، مندوب من كل من الشركتين ،
المرخص لهما بالقيام بعمليات التأمين على القطن . ثلاثة من رجال التأمين ،
ينتخبون من ثلاث شركات تأمين مختلفة ، الى جانب السكرتير ، والشركتان
هما شركة اسكندرية للتأمين ، وشركة مصر لعموم التأمينات ، اما الشركات
الاخرى التي تم اختيارها ، فهي شركة جريشام للتأمين على الحياة ، شركة

أوربين للتأمين ، وتولى السكرتارية ، مستر ج . مارشال المحاسب القانوني
(الوقائع المصرية عدد ١٢٥ ، ٣٠ أكتوبر ص ٢ ، الأهرام ٢٩ - ١٠ - ١٩٣٩ ،
١ - ١١ - ١٩٣٩ عددى ١٩٨٠٤ ، ١٩٨٠٧) .

(*) الفليارة La Filière ملى الصك الذى يتبت شراء المشتري
للبيضاة ، وأن البائع مستعد لتسليمها فى الميعاد ، وتصدر فليارة واحدة
لكل ٢٥٠ قنطار من القطن أو ٥٠٠ اردب من البذرة (مليكه عريان : البورصة ،
الطبعة الثانية ، ١٩٤١ ، ص ٦٥) .

(٦٠) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، ٤ - ١٢ - ١٩٣٩ ،
ص ١٠٠ .

(٦١) الأهرام ٣ - ١٢ - ١٩٣٩ عدد ١٩٨٣٩ .

(٦٢) نفس المصدر ٣٠ - ١٠ - ١٩٣٩ عدد ١٩٨٠٥ .

(٦٣) نفس المصدر ٣ - ١٠ - ١٩٣٩ عدد ١٩٧٧٨ .

(٦٤) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السابعة ، ١١ - ١٢ - ١٩٣٩ ،
ص ١٥٥ .

(٦٥) نفس المصدر ، الجلسة الثانية عشر ، ٢ - ١ - ١٩٤٠ ،
ص ٣٢٨ .

(٦٦) الأهرام ٥ - ١١ - ١٩٣٩ عدد ١٩٨١١ .

(٦٧) ولقد ضمت هذه اللجنة ، اسماعيل صدقى ، على المنزلاوى ،
عطا عفيلى ، أحمد عبد الغفار ، السيد موسى (مضابط مجلس النواب ،
الجلسة السابعة ، ١١ - ١٢ - ١٩٣٩ ، ص ١٥٥) .

(٦٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة العشرين ، ١٢ - ٢ - ١٩٤٠ ،
ص ٦٠٩ (وقد ضمت اليها النائب سليمان بدوى) .

(٦٩) نفس المصدر ، الجلسة المسابعة ، ١١ - ١٢ - ١٩٣٩ ، ص ٤٥ .

(٧٠) نفس المصدر ، جلسات المجلس أغسطس - ديسمبر ١٩٣٩ .

(٧١) نفس المصدر ، الجلسة الخامسة ، ٢٩ - ١١ - ١٩٣٩ ، ص ٧٩ .

(٧٢) الأهرام ٢٤ - ١٠ - ١٩٣٩ ، ٣٠ - ١١ - ١٩٣٩ عددى ١٩٧٩٩ ،
١٩٨٣٦ على التوالى .

(٧٣) نفس المصدر ١٨ - ١١ - ١٩٣٩ عدد ١٩٨١٤ .

(٧٤) F.O. 407/223 No. 747, Tel., op. cit., P. 179

(٧٥) الأهرام ٢١ - ١٠ - ١٩٣٩ عدد ١٩٧٩٦ .

- (٧٦) مضابط مجلس النواب ، الدورة البرلمانية غير العادية ، الجلسة الثالثة ، ٧ أكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٣٩ ، ٤٠ .
- (٧٧) الاهرام ١١ - ١٠ - ١٩٣٩ عند ١٩٧٨٦ .
- (٧٨) محمد جمال الدين المسدي وآخرون المرجع السابق ، ص ١٨٥ .
- (٧٩) عبد العظيم رمضان المرجع السابق . ص ٤١ ، ٤٢ .
- (٨٠) محمد جمال الدين المسدي ، وآخرون . المرجع السابق ، ص ١٨٦ ؛ F.O. 407/224 No. 248, Sir. M. Lampson to V. Halifax, April 20, 1940, P: 59.
- (٨١) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق . ص ٤١ ، ٤٢ .
- والاهرام ٢ - ٤ - ١٩٤٠ عند ١٩٩٥٨ .
- (٨٢) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثالثة ٢٧ - ١١ - ١٩٣٩ ، ص ٤١ .
- (٨٣) عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٤٢ .
- والاهرام ٢ - ٤ - ١٩٤٠ عند ١٩٩٥٨ .

الفصل الثالث

دخول إيطاليا الحرب ومحاولة الاحتواء البريطاني

١٩٤٠ م - ١٩٤١ م

١٩٤٠ م - ١٩٤١ م

- الاجراءات الحكومية لمواجهة الموقف .
- المعارضة الوفدية . مذكرة الوفد أول أبريل ١٩٤٠ .
- شراء بريطانيا المحصول لاحتواء الازمة .
- القوى السياسية والاتفاق البريطاني .
- الاجراءات التنفيذية للاتفاق .

الاجراءات الحكومية لمواجهة الموقف

لقد تتبعنا الدوائر الاقتصادية ، وخاصة الدوائر القطنية باهتمام شديد ، تطورات معارك الحرب العالمية الثانية ، وكانت تأمل عدم امتدادها الى البحر الأبيض المتوسط ، الذى يعد الطريق الرئيسى لتصريف المحاصيل ، لاسيما القطن ٠٠٠ عصب الاقتصاد المصرى(١) ، وأخذت أسعار القطن فى الهبوط منذ فبراير ١٩٤٠ ، وزادت الحالة سوءا بدخول إيطاليا الحرب(٢) فكان اعلان موسلينى دخوله الحرب مع ألمانيا ضد الحلفاء ، ذا أثر سىء فى مختلف الأوساط المالية والاقتصادية ، اذ توقفت تجارة القطن الى حد كبير(٣) فلم يتجاوز ما صدر منه فى النصف الأول من شهر يوليو ١٩٤٠ ، ٣٢٩ بالة مقابل ٤٦ ألف بالة فى مثل هذه الفترة من العام الماضى(٤) ٠

واجمالا فمنذ دخول إيطاليا الحرب ، توقفت الأعمال فى أسواق القطن والبذرة(٥) ، وتوقفت حركة التصدير تماما من ميناء الاسكندرية(٦) لاجلاق طريق البحر المتوسط فى وجه تجارة

القطن (٧) ، فكانت أزمة القطن بالنسبة للمحصول الجديد ، الذى كان على وشك الحصاد (٨) ، ولقد بلغ محصول القطن لموسم ١٩٤٠ حوالى ٩١ مليون قنطار ، بالإضافة الى ما تبقى من محصول الموسم الماضى ، ويقدر بحوالى مليون ونصف المليون قنطارا ، فيصبح المجموع عشرة ملايين قنطار وثلاثة أرباع المليون ، قد سدت أمامها الأسواق الأوروبية بدخول إيطاليا الحرب (٩) .
ولمواجهة هذا الموقف الصعب اتخذت الحكومة عدة اجراءات تمثلت فى :

● استمرار دخول الحكومة مشتريه فى سوق القطن

اجتمعت لجنة القطن البرلمانية فى ١٧ يناير ١٩٤٠ ، مع على ماهر رئيس الوزراء ووزير المالية ، ووكيل الوزارة لشئون القطن ، وغيرهم من المسئولين فى بورصة الاسكندرية ومكتب القطن ، للبحث فى هبوط اسعار القطن ، وطالبت اللجنة برفع السعر ، الذى تدخل على أساسه الحكومة ، مشتريه فى سوق القطن ، فالسعر القديم لم يعد يتفق مع قيمة القطن الحقيقية والأسعار العالمية ، كما أشارت اللجنة الى الصعوبات ، التى يجدها المصدرون المصريون ، فى تصدير الكميات التى باعوها لبلاد محايدة ، وذلك بسبب ماتبيده الاميرالية البريطانية ، من التشدد فى نقل هذه الكميات .

وناقش مجلس الوزراء هذه الموضوعات ، ووافق على مناشدة الحكومة البريطانية ، للعمل على تسهيل مرور القطن المصرى ، المصدر الى البلاد المحايدة ، أسوة بما يجرى بشأن القطن الأمريكى ، كما وافق على رفع سعر شراء القطن ، بسعر

اقفال ١٥ ديسمبر ١٩٣٩ وهو أعلى من سعر اقفال ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ (١٠) .

وبالتالى صدر مرسوم بقانون ، باستمرار تدخل الحكومة مشترية ، فى سوق القطن لاستحقاقات المحصول الجديد ، بالسعر الجديد لعدة عوامل :

● لا يحسن تدعيم بعض الاستحقاقات دون البعض الآخر ، فطالما ان الحكومة ترى حفظ الأسعار ، عند مستوى معين ، فان هذا الاجراء يجب أن ينصب على كافة الاستحقاقات ، التى يجرى فيها التعامل ، والا نشأ اضطراب بين الاستحقاقات المختلفة ، بسبب المحافظة على مستوى معين فى بعضها دون البعض الآخر .

● من المصلحة أن تدعم أسعار المحصول .

● ليس فى هذا الاجراء مجازفة كبيرة ، ~~بالحكومة~~ بل بتثبيت الشراء الا عند نزول الاسعار ، الى مستوى ٧ ديسمبر ، وهى الآن فى مستوى أعلى منه بكثير ، والمتوقع أن تظل ثابتة ، لاحتمال تحسن المركز الاحصائى للأقطان ، بسبب ظروف الحرب القائمة .

● مدامت الحكومة مستعدة للمجازفة والشراء ، عند هبوط الأسعار الى مستوى ٧ ديسمبر ، للاستحقاقات القريبة التى تعتبره ، أقل ما يجب أن تكون عليه أسعار القطن المصرى ، فان من واجبها أن تدعم تلك الأسعار لكافة الاستحقاقات ، القريبة منها والبعيدة (١١) .

وما اتخذ بالنسبة للقطن ، اتخذ ايضا اثرته ، فوافق البرلمان على مد العمل بالقانون رقم ١٣٣ الصادر فى ٧ ديسمبر عام ١٩٣٩ ،

الذى رخص للحكومة مشتريه فى البورصة ، لعقود بذرة القطن ، عن مواعيد الاستحقاقات المختلفة ، من محصول موسم ١٩٤٠/٣٩ ، ليستمر العمل به ، بالنسبة لمحصول ١٩٤١/٤٠ بسعر يحدده مجلس الوزراء (١٢) .

ودخول الحكومة مشتريه فى سوق القطن ، هو بالدرجة الأولى ، للصيلة دون هبوط سعر القطن ، أكثر من الحد الذى حددته الحكومة ، أو كدرجة من الضمان لعدم تجاوز أسعار القطن ، السعر الذى حددته الحكومة كحد أدنى ، ومهما كان الأمر فإن دخول الحكومة مشتريه ، يعنى نقل القطن من الأفراد الى المخازن الحكومية ، وكذلك نقل الأموال من الخزنة الى جيوب الافراد ، وخاصة كبار منتجى القطن ، وهو أمر يؤدى الى اضعاف مركز الحكومة ، التى حولت رصيدها النقدى ، الى مخازن قطنية ، تحدد أسعارها هبوطا وارتفاعا ، تنعا للظروة ، المالية (١٣) .

● اغلاق بورصة العقود

تطلق كلمة بورصة(*) على مجموعة العمليات التى تجرى فيها ، أو تطلق على المكان الذى يجتمع فيه التجار (١٤) ، وهى تعنى اجتماع يعقد فى مكان معين ، وفى مواعيد دورية بين متعاملين بالبيع والشراء فى أوراق مالية أو حاصلات زراعية أو منتجات صناعية (١٥) ويشترط فى السلعة التى ينشأ لها بورصة للتعامل .

● يمكن الاحتفاظ بها مدة طويلة

● يمكن نقلها بسهولة

- أن تكون السلعة بكميات كبيرة ، والطلب عليها كثيرا ، حتى يتخصص للتجار بها أكبر عدد من المتعاملين بالبيع والشراء .

ومن الوظائف الاقتصادية للبورصة

- تحديد سعر السلعة بدقة حسب قانون العرض والطلب .
- تصريف السلعة بسرعة ، لوجود البائعين والمشتريين في مكان واحد .
- توازن أسعار السلعة في العالم ، بسبب اتصال البورصات في العالم (١٦) .

ولقد انشئت بورصة العقود للقطن بالاسكندرية عام ١٨٦١ ، وانشئت بعدها بورصة نيويورك ١٨٧٠ ، بورصة ليفربول ١٨٧٣ ، بورصة نيوأورليانس ١٨٨٠ ، ثم بورصة الهافر ١٨٨١ (١٧) . وكانت بورصة العقود بعيدة عن الرقابة الحكومية ، كما ظلت لـ ١٠٠ سنة ، قائمينها ، توضع بمعرفة لجنة البورصات حتى عام ١٩٠٩ ، عندما أصدرت الحكومة قانونا لتنظيم أعمال البورصة ، فخضعت بذلك لاشرافها (١٨) .

وتوجد بالاسكندرية بورستان

- بورصة عقود القطن . ويتم فيها البيع والشراء ، وتحديد السعر على اقطان غير موجودة بالبورصة ، ولذلك يؤجل تسليمها ودفع ثمنها الى أجل معين ، بشروط مقررة .
- بورصة ميتا البصل . ويتم فيها البيع على اقطان

حاضرة ، يقوم المشتري بمعابنتها ، والاتفاق على سعرها ، ثم يتسلمها ويدفع ثمنها وقت التعاقد أو بعد فترة قصيرة (١٩) .

ولقد سبق أن تعطلت البورصة عدة مرات ، فلقد أغلقت في الفترة من ٢٥ ابريل ١٩١٠ ، حتى أول سبتمبر من السنة نفسها ، أي لحين صدور لائحتها الداخلية ، وأغلقت كذلك في الفترة من ٢٣ يوليو ١٩١٨ الى ٣١ يوليو ١٩١٩ بسبب مقتضيات الحرب العالمية الأولى (٢٠) .

وعندما زادت الأحوال العالمية ، اضطرابا في البحر الأبيض المتوسط ، بدخول إيطاليا الحرب الى جانب ألمانيا ، وقررت السلطات البحرية البريطانية ، تحويل السفن الى طريق الكاب ، كان لذلك اثره السيء على أسعار القطن والبذرة ، ونزلت أسعارهما الى الحد الذي كانت قد قررت الحكومة التدخل في السوق على أساسه ، وخشيت الحكومة أن يمتد هذا الاثر ، الى الاخلال بالتوازن بين الأسواق (٢١) ، وأن تتخذ المضاربة صورة عنيفة ، ~~بموجب~~ ~~عن~~ الأساس التجاري الذي تقوم عليه المضاربة (٢٢) ، ففعلت الحكومة إغلاق بورصة العقار في مصر ، مع إبقاء بورصة مينا البصل مفتوحة على حالها ، وذلك في ١٣ مايو ١٩٤٠ ، ولقد ظلت هذه البورصة مغلقة ، الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما استتبّت الأمور في مصر في أول سبتمبر ١٩٤٨ (٢٣) .

وكان هذا الاجراء حكوميا صرفا ، أصدره مجلس الوزراء (٢٤) ، لذلك قدم بعض النواب ، (اسماعيل صدقي ، على المنزلاوي ، عطا عفيفي) استجوابا للحكومة عن الاسباب التي دعت الى إغلاق البورصة (٢٥) .

ولقد أوضح اسماعيل صدقي ، اضطراره لتقديم هذا الاستجواب ، اذ ان اللائحة الداخلية للمجلس ، لاتبيح اتصال لجان المجلس بالوزراء فى موضوع معين ، الا اذا كان المجلس ذاته قد احال الموضوع الى هذه اللجنة ، وأشار النائب الى نتائج هذا القرار ، فهو يمس هيئات متعددة كالمضاربين ، وتجار القطن سواء تجار الصادر أو الوسيطاء والزراع ، فضلا عن أنه يمس تجارة القطن ذاتها ، وبالأخص المحصول القادم ، وأن هذا القرار سيؤثر بلا شك ، على الوسيطاء فى تجارة القطن ، الذين اشتروا الأقطان على أمل بيعها ، فكان هذا القرار حاجزا أمام أعمالهم ، لما أنه لم يبيع قطنه ، أو باعه لمشتري بالخارج ، ولم يقطع السعر بعد ، وهى الطريقة المسماة بالبيع تحت الطلب ، وأن المشكلة أصبحت على أى أساس يحدد هذا الطلب ، كما أوقف القرار البيع بالكونترات ، وأنهى تعهد الحكومة السابق ، فى وضع حاجز لسوق القطن (٢٦) .

وأضاف المستجوب الآخر « على المنزلاوى » ، بأن اغلاق البورصة ، كان بناء على قرار حكومى عكس بورصة ليفربول ، التى ~~كانت اعلامها بقرار من قومسيون البورصة~~ ، ثم ان البورصة كانت تتمتع بتحديد حد أدنى للأسعار ، بناء على تعهد الحكومة المسبق ، وأن الأمر لا يدعو الى اتخاذ هذا القرار ، فالمخزون من القطن حتى ١٦ يناير ١٩٤٠ ، حوالى ٢٢٣٣٠٠٠ قنطار ، منها نصف مليون قنطار مكبوس كبسا بخاريا ، باعتبار هذه الكمية كأنها خرجت من البلاد ، الى جانب ٢٠٠٠٠٠ قنطار اشترتها شركة غزل المحلة ، وكذلك الأصناف التى لا يمكن تسليمها فى حدود الكونترات ، فيكون الباقى نصف مليون قنطار ، والذي من أجله كان هذا القرار ، فضلا عن وجود حد أدنى لسعر القطن ، بضمان الحكومة التى يمكن ان تتصرف فى هذه الكمية بأحد سبيلين .

● اما أن تحتفظ بها ، حتى تنتهى حالة الاضطرابات فى البحر الأبيض المتوسط .

● واما أن تبعيها للحكومة البريطانية ، بناء على طلبها ، بسعر اقبال ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ .

والخسارة فى الحالة الثانية ، لا تتجاوز ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، وهو أمر لا يستوجب هذا القرار ، الذى يعنى تخلص الحكومة من سبق عهدا ، الذى أقره البرلمان (٢٧) .

واستعرض وزير المالية ، فى رده على الاستجواب ، الأسباب التى أدت الى اغلاق البورصة ، فاضطراب الأحوال الدولية فى البحر الأبيض ، وتحويل بريطانيا سفنها الى طريق رأس رجاء الصالح ، أدى الى خفض سعر البذرة ، الى الحد الذى قررت الحكومة التدخل على أساسه ، مثل الخوازن بين سوق البضائع الحاضرة والكونترات ، اختلالا كبيرا ، الأمر الذى أوجب تدخل الحكومة ، لمنع أية مضاربة طائشة ، واستدل الوزير فى تأكيد بيانه ، بالفرق بين أسعار البضاعة الحاضرة والكونترات لبذرة القطن فى الأيام العشرة الأولى من مايو ١٩٤٠ كالتالى :

التاريخ	سعر الكونترات	الفرق بين البضاعة الحاضرة والكونترات بالمليم	الوجه القبلى زاجورة جيزة ٧ سكلاريدس
١٩٤٠/٥/١	٦٥ر٩	٢٠- ١٢- ١٣-	٣٥-
١٩٤٠/٥/٢	٦٥ر٩	٢٥- ١٨- ١٨-	٤٠-
١٩٤٠/٥/٣	٦٥ر٩	٣٠- ٢٠- ٢٠-	٤٠-
١٩٤٠/٥/٧	٦٥ر٩	٤٠- ٢٠- ٢٠-	٥٠-
١٩٤٠/٥/٨	٦٥ر٩	٤٠- ٢٠- ٢٠-	٥٠-
١٩٤٠/٥/٩	٦٥ر٩	٤٠- ٢٧- ٢٧-	٥٥-
١٩٤٠/٥/١٠	٦٥ر٩	٤٣- ٣٠- ٣٠-	٦٠-

ويشير البيان ، كما قال الوزير ، الى امكانية قيام المشتري مثلاً فى يوم ١٠/٥/١٩٤٠ ، بشراء البذرة بسعر اقل مما حددته الحكومة ، وبيعها لها ليكسب ، اذ تعهدت الحكومة بشراء البذرة بحوالى ٦٦ قرشا للاردب ، فيصبح لاي مضارب ان يشتري البذرة ، من سوق البضاعة الحاضرة بمبلغ ٦٠ قرشا ، وبيعها للحكومة بمبلغ ٦٦ قرشا ، لأن الحكومة تشتري القليارات ، لا البضاعة الحاضرة .

وخوفا من ان تعتمد هذه المضاريات الى سوق القطن ، ونزول اسعاره ، كان اغلاق البورصة لا سيما وان نزول الاسعار أمر واضح ، فكان الفرق بين اقفال كونترات القطن ، فى بورصة ليفربول يومى ١٢ ، ١٧ مايو ، نزولا ٣ ريالات للجيزة و ٧ ريالات

للاشموني ، وهو أمر يوضح اتجاه الأسعار الى النزول ، فالانقفا ل
انما هو لمنع نزول الأسعار ، لتأثر البورصة بالأسعار الدولية
المضطربة ، وأكد الوزير استمرار الحكومة على عهدها
السابق (٢٨) .

وعقب النائب عبد العزيز رضوان ، على قرار الحكومة
باغلاق البورصة ، انه قد ترتب عليه تعطيل بيع القطن ، واستند
فى ذلك الى الاحصائيات ، فقبل القرار تم بيع ٣٠٧٧ بالة فى سوق
ميناء البصل فى أول مايو و ٢٤١٤ ، ٢٧٠٠ بالة يومى ٢ ، ٣ من
نفس الشهر ، وبلغ مجموع ما بيع فى الأيام العشرة الأولى من
نفس الشهر ، ٢٠٢٨٨ بالة ، وبعد القرار انخفض البيع وبلغ
٢٥٩١ فى مدة عشرة أيام أى حوالى ١/٨ ما كان يداع قبل قرار
الحكومة ، وأكد النائب أن نزول سعر البذرة بمقدار قرشان أو ثلاثة
انما يرجع الى أن وابورات الخليج قد أنهت أعمالها فى أول مايو ،
فتدافت البذرة فى السوق فانخفض سعرها ، وأبدى تخوفه من قلة
الصادر من القطن، الأمر الذى يؤدى الى تراكم المخزون من القطن
الى المحصول الجديد ، وهو ما يؤثر فى أسعاره ، وتمسك بضرورة
ثبات الحكومة على سابق عهدها (٢٩) .

فكانت القضية التى اهتم بها النواب فى هذا الصدد ، هو
استمرار عهد الحكومة ، لمنع هبوط سعر القطن بدخولها فى السوق
مشترية ، وهو ماأكده وزير المالية وأحمد ماهر وأبراهيم عبد الهادى
وزير الدولة للشئون البرلمانية ، فى الرد على الاستجواب (٣٠) ،
ولقد دافعت «الدستور» لسان حال الهيئة السعيدية ، عن الحكومة فى
هذا القرار ، واعتبرته قرارا حكيما ، بل وكان من الواجب استجواب
حكومة على ماهر ، اذا لم تتخذ هذه الخطوة ، ولكنها استجوبت

عن اتخاذها هذا الاجراء ، وهو امر عجيب ، لأنها فضلت مصالح المزارعين وهم ملايين ، على مصالح المضاربين وهم عشرات ، والغريب - كما قالت الصحيفة - أن الذى استجوب الحكومة ، ليس هم التجار ، بل ثلاثة من كبار المزارعين ، الذين طالما نادوا بحماية مصالح الزراع ١ ، فالحكومة فى هذا الأمر ، قد ضريت بكل المصالح عدا مصالح الزراع ، وأدت خدمة كبرى لثروة البلاد ، بإبعاد المضاربين المخامرين عنها ، بإغلاق البورصة (٢١) .

ورغم التأكيدات السابقة ، باستمرار الحكومة على سابق عهدها ، فلقد اعتبر بعض النواب ، قرار الحكومة اخلالا بهذا العهد ، فأشار «توفيق دوس» الى أن الحكومة ، قد حددت سعر بيع قنطار القطن بمبلغ قدره ١٧ ريالاً ، فإذا تعذر على المنتج أو التاجر البيع بهذا السعر ، فالحكومة تشتريه ، فإذا أغلقت الحكومة البورصة ، لمنع هبوط الأسعار عن هذا الحد ، ولا تدخل فى نفس الوقت مشترية لإغلاق البورصة ، فهى عملياً قد تخلصت من عهدها بإغلاق البورصة ، وإذا كانت هناك قوة قاهرة (ظروف الحرب) ، قد دفعت الحكومة الى إغلاق البورصة ، فإن ذات القوة ، كانت موجودة وقت أن قررت الحد الأدنى لسعر القطن فى موسم ١٩٤٠/٣٩ ، وطالب النائب أحمد عبد الغفار الحكومة ، بعدم التراجع عن سابق عهدها ، وأكد «على المنزلاوى» أن إقفال البورصة هو وسيلة لتخلص الحكومة من تعهداتها ، وأن ما أقدمت عليه الحكومة يضر بمصلحة البلاد (٢٢) .

وأُسفر الاستجواب عن ثلاثة اقتراحات ، الأول والثانى يتضمنان الاكتفاء بما ورد فى بيان الحكومة ، والانتقال الى جدول الأعمال ، وتضمن الثالث تأليف لجنة كبرى لفحص ما يعمل فى

سوق القطن ، ووافقت الأغلبية على الانتقال الى جدول الأعمال(٣٢) .

وأخذت بعض الصحف البريطانية ، تشير الى قرار الحكومة المصرية ودوافعه ، فأشارت «المانشستر جارديان» الى أن الغرض من هذا الاغلاق ، هو وقف المضاربات غير المشروعة(٣٤) ، وأضاف محررها التجارى ، الى أن تدخل الحكومة مشترية لصيانة مصالح المزارعين ، قد استغله المضاربون فى المدة الاخيرة الى مدى بعيد(٣٥) ، وهو ما أشارت اليه الدستور ، إذ اعتبرت اغلاق البورصة دليلا على يقظة الحكومة ، التى افسدت على بعض كبار المضاربين ، خططهم للثراء الفاحش على حساب الحكومة ، بشرائهم بضاعة حاضرة ، تقل عن الحدود التى تتدخل الحكومة عندها بالشراء ، ثم بيعها للحكومة عقودا بتلك الاسعار المحددة(٣٦) .

ومن الطبيعى أن يؤثر هذا القرار واستمراره ، على أحوال البورصة والعاملين فيها ، ويقرر قومسيون البورصة برئاسة «جول خلاط» ، اقلالا للنفقات :

أولا : الاستغناء عن جميع موظفى القومسيون فى آخر أغسطس ١٩٤٠ ، بعد منحهم ما يستحقون من مكافآت ، مع ابقاء ثلاثة فقط من موظفى السكرتارية ، وبراتب منخفض للقيام ببعض الأعمال الكتابية .

ثانيا : مطالبة وزارة المالية بالموافقة ، على أن يوقف القومسيون ، مكافأة مندوب الحكومة فى البورصة (٤٠٠ جنيه فى السنة) ، بداية من يوم ١٢ مايو ١٩٤٠ ، أى منذ اغلاق البورصة .

ثالثاً : مطالبة بلدية الاسكندرية ، بفسخ عقد ايجار الجناح الذى يشغله القومسيون من دار البورصة ، والموافقة على اخلائه فى آخر أغسطس ١٩٤٠ (٢٧) .

ومن الطبيعى أن تتحرك نقابة العاملين بالبورصة ، حماية لأعضائها ، فلقد أرسلت كتابها ، الى اللجنة العليا للقطن ، شرحت فيه سوء حالة سماسرة البورصة بعد ايقاف العمل بها وطلبت النظر فى أحوالهم ، فلقد أثر اغلاق البورصة على أحوال العاملين بها من سماسرة ووسطاء ومياومين(*) ، ولجأ هؤلاء الى الحكومة للسماح لهم ، بالتحلل من بعض القيود والضمانات التى تفرضها عليهم اللائحة العامة لبورصة العقود ، مادامت البورصة معطلة ، على أن يتعهدوا باعادتها عند عودة العمل بها .

وكانت اللائحة العامة ، تحرم على السماسرة الاشتغال بأعمال أخرى ، غير أعمال السمسرة ، فضلا عن ضرورة امتلاكهم وغيرهم من العاملين بالبورصة ، لرأس مال معين ، كما نصت اللائحة على انشاء صندوق ضمان للسماسرة ، تخصص أمواله لسداد مايعجز أى سمسار ، عن الوفاء به من التزامات ، لضمان تنفيذ العمليات التى تتم فى البورصة .

كما طالبت لجنة بورصة العقود ، بعقد سلفه تحت مسئوليتها بمبلغ لايزيد عن ٧٥ ألف جنيه لتقديم قروض للسماسرة والمياومين والوسطاء ، لمواجهة هذه الظروف(٢٨) .

ولذلك صدر مرسوم ملكى ، بوضع احكام تكميلية للمرسوم الصادر فى ١٢ مايو ١٩٤٠ ، بتعطيل البورصة لمواجهة هذه

المطلوبات تضمن تحقيق المطالب السابقة على أن يثبت أعضاء البورصة عند افتتاحها أو فى موعد أقصاه شهران من بداية العمل بها ، أنهم حائزون لرأس المال الذى تشترطه اللائحة العامة ، واسترداد كل سمسار الحصة المستحقة له فى صندوق الضمان ، على أن يعيدها قبل العودة الى مباشرة عمله ، ورخص للجنة البورصة بعقد قروض لايتجاوز مجموعها ٧٥٠.٠٠٠ جنيه ، لتقديم سلف للمسامرة والمياومين والوسطاء ، ولضمان سدادها ، يرخص للجنة البورصة أن تفرض عند استئناف العمل بالبورصة ، رسما يؤخذ من كل سمسار وسيط فى السمسرة، فضلا عن فرض رسم على العمليات، التى يعقدها المياومون لحسابهم ، وذلك بالاتفاق مع وزارة المالية(٣٩) ، كما أجلت ادارة الضرائب بالاسكندرية ، بعض الضرائب المفروضة على المياومين والوسطاء لظروفهم السيئة(٤٠) .

ومن الطبيعى أن تستمر المشكلة ، مع استمرار اغلاق البورصة ، وتبحث نقابة المياومين والوسطاء ، فى بورصة العقود بالاسكندرية ، حالة أعضائها وتوقف الحال بهم ، وقدمت اقتراحا بأن يعطى المياومين ، تعهدات كتابية تضمن لكل منهم ، مبلغا معيناً من ايراد البورصة على حسابه بعد فتحها ، ثم يقوم حامل التعهد بتقديمه الى أحد البيوت المالية ، طالبا اعطائه سلفة على حسابه ، وتحل بذلك المشكلة ، دون أن يترتب على وزارة المالية ، ضمان شىء من الدين ، ولقد وافقت هيئة قومسيون البورصة على ذلك ، كما لم تعارضه الوزارة ، ويبدو أن التغيير الوزارى فى تلك الفترة ، قد أوقف موافقة الوزارة السابقة ، ولذلك عاودت النقابة طلبها الى رئيس الوزراء ووزير المالية ، لتفريج أزمة أعضائها بسبب غلاء المعيشة ، وانقطاع مورد الرزق منذ اقفال البورصة(٤١) .

المعارضة الوفدية ٠٠٠ مذكره الوفد ، اول ابريل ١٩٤٠

تناولت هذه المذكرة ، التي قدمها الوفد لبريطانيا ، فى اول ابريل ١٩٤٠ ، عدة مطالب بداية من انسحاب القوات البريطانية من مصر بعد الحرب ، ومشاركة مصر فى مفاوضات الصلح عند عقد التسوية النهائية ، والاعتراف بعد مفاوضات الصلح ، بحقوق مصر كاملة فى السودان ، والغاء الاحكام العرفية ، كما تناولت سوء الحالة الاقتصادية فى مصر ، وموقف بريطانيا من مسألة القطن المصرى ، والحيلولة دون تصديره للبلاد المحايدة ، أو شرائه بأسعار وشروط مناسبتين (٤٢) *

وسأحاول فى هذا الصدد الاهتمام بالمسألة القطنية ، برغم أن المذكرة قد تضمنت قضية متكاملة وكان صداها أو التعامل معها وحدة واحدة *

وتناولت هذه المذكرة المسألة القطنية ، حيث حالت بريطانيا دون تصديره ، ولم تشتر سوى جزء منه ، وبسعر منخفض فى مقابل قبول مصر لنظام الحصص (٤٢) ، وهى أمور تتعلق بالسياسة البريطانية ازاء موسم القطن الماضى ، ولكن أرى أن تعرض فى أزمة محصول ١٩٤٠ ، لعدم استغلال مجلس النواب ، هذه المذكرة فى الضغط على بريطانيا ، فى سبيل الحصول على مكاسب للشعب المصرى ، فيما يتعلق بالمسألة القطنية لمحصول ١٩٤٠ ، على اعتبار أن مصدرها هو المعارضة الوفدية *

وكانت هذه المذكرة ، صدمة لبريطانيا ، فقد طالب الوفد - وهو الذى سعى ووقع على معاهدة ١٩٣٦ - بالانسحاب الكامل للقوات البريطانية من مصر ، فضلا عن تجسيدها للامانى القومية ، الأمر

الذى يصعب على بريطانيا ، دفع الأحزاب الاخرى للتصدى لها ، كما ان توقيتها لم يكن مناسباً لبريطانيا ، لسوء اوضاع قواتها أمام القوات الألمانية ، على الجبهة الغربية ، والخوف من الأثر السياسى لهذه المذكرة فى الوطن العربى ، فى فترة كانت حكومات الحلفاء ، تواجه فيها صعوبات شديدة ، بسبب أسلوبها فى معالجة قضيتى فلسطين وسوريا ، وهما القضيتان اللتان لعبتا دوراً هاماً ، فى السياسة الداخلية فى العراق ، وما يترتب على ذلك من مشاكل كبيرة للإدارة البريطانية فيه ، فضلاً عن استخدام الدعاية الألمانية لهذه المذكرة ، لاثارة الشعور المعادى لبريطانيا فى العالم العربى ، لاسيما أنها قدمت للحكومة البريطانية ، فى وقت توالى فيه الانتصارات الألمانية على قوات الحلفاء (٤٤) .

وهو ما يعطى هذه المذكرة الأهمية والخطورة ، فلم تكن فى مضمونها ما تستطيع أية قوة وطنية أن تعارضه (٤٥) ، ولقد أيدها الحزب الوطنى ومصر الفتاة ، وفجرت مناقشات مهمة وواسعة سواء فى الصحافة أو البرلمان (٤٦) ، ولقد نبهت هذه المعارضة الوفدية ، الحكومة البريطانية ، الى خطورة حكومات الأقلية على مصالحها فى مصر ، وجود حزب الوفد وهو حزب الأغلبية فى موقع المعارضة السياسية ، وما يمثله ذلك من تهديد للمصالح البريطانية (٤٧) ، واجمالاً فقد قدرت بريطانيا أهمية مذكرة الوفد وخطورتها ، سواء فى ظروفها أم فى مضمونها ، فلقد كتب لامبسون الى حكومته عن انتشار الشعور المعادى لبريطانيا ، فى مصر والشرق الاوسط ، بسبب سوء الحالة الاقتصادية المصرية وقضية فلسطين ، أن الأزمة الشديدة بالنسبة للمسألة القطنية متخمة ، وأن احتواء مذكرة الوفد لهذه المسألة له تأييد أجماعى فى البلاد (٤٨) .

وأذا كانت هذه المذكرة لها مثل هذه الخطورة ، فضلاً عن
الصدق الوطنى ، بما احتوته من مضمون ، وباعتراف السلطات
البريطانية ذاتها، فإن مجلس النواب المصرى - وقد سبق الإشارة الى
كيفية تكوينه ومعاداته للوفد - تجاهل مضمون المذكرة ، وانصبت
مناقشاته على الشكل ، فما كان يجوز للوفد ، أن يتقدم بمطالبه الى
دولة أجنبية ، على أساس أنه وحده الممثل للشعب ، دون الحكومة
القائمة ، الى جانب عدم مناسبة الظروف لمطالبة بريطانيا بشئ -
ولم يكن أمامه سوى هذا السبيل - لأن المضمون لم تكن هناك أية
قوة سياسية تستطيع معارضته بطبيعة الحال(٤٩) .

وبداية فقد كان الاستجواب حول مذكرة الوفد - للنائب على
المنزلاوى - للحكومة ، ليس حول مضمونها بطبيعة الحال ، بل حول
اتصال الوفد بالحكومة البريطانية « لحملها على التدخل فى شئون
مصر الداخلية والخارجية »(٥٠) .

وعندما أبدى المستجوب والحكومة ، استعدادها لمناقشة
الاستجواب فى نفس الجلسة ، طالب فريق من الأعضاء بتأجيل
المناقشة ، لعدم ملائمة الظروف ، لاضطراب الشئون الدولية ، فضلاً
يليق بالمجلس أن يشغل نفسه ، بمثل هذه الموضوعات ، التى تنطوى
على احتكاكات حزبية ، ومن ناحية أخرى ، فللاستجواب خصوم
وأنصار ، وهو ما قد يؤثر فى عرض الوقائع ، وقد تكون صحيحة أو
غير صحيحة ، مما يؤدى الى تضليل الرأى العام ، وتكون البلاد
ضحية لهذا التضليل ، كما لا يليق بالمجلس أن يبحث مثل هذه المسائل،
بينما هناك « أمم تشقى وأرواح تضيع وضحايا ودماء تسيل فى كل
مكان »(٥١) ، وهى دعوى أريد بها باطل ، وكستار لعدم القدرة
على فرض الارادة المصرية ، على الحكومة البريطانية بخصوص هذه

القضايا ومن بينها المسألة القطنية ، واستغلال هذه المذكرة من أجل الحصول على صالح مصر ، وتعبير عن مدى كراهية المجلس حزب الوفد .

ولقد انضم الى هذا الرأي بعض النواب ، الذين رأوا النظر الى الامام لا الى الورا ، والا تستجوب الحكومة الا اذا قصرت في واجبها ، وجمع كلمة البلاد وهو ما لم يحدث فلم تعمل الحكومة ماتستحق من أجله أن تستجوب (٥٢) .

وفي المقابل أيد البعض نظر الاستجواب دون تأجيل ، فطالما أن مصر تعيش حياة نيابية ، فيجب أن تتخذ كل أوضاعها وأشكالها ، وأن تستكمل كل إجراءاتها ، وإذا كان هناك خوف من صدور كلمة نابية « ففى المجلس رؤوس وعقول ، وفيه السنة صدق تقرر الحجة بالحجة » ، فمناقشة الاستجواب أمر واجب للقضاء على ما أثير من شائعات ، حول هذه القضية ، كما أن فى توضيح الموقف من ممثلى الأمة وتمسكهم بحقوقهم الوطنية والقومية ، مايقطع السبيل على « حزب تحدّثه نفسه بالتكلم فى شأن يضر بسمعة البلاد ، ويأتى على الخير من طريق عاجل » (٥٣) . !!

وانضم رئيس الوزراء لهذا الفريق ، فالظروف التى تعيشها البلاد ، تقتضى أن تكون الحكومة قوية لاينازعها أحد ، فمن يملك حق التكلم باسم الأمة ، « اذا سمحتم لكل حزب ، أن يتكلم وحده مع دولة أجنبية ، مدعيا أنه يمثل هذه البلاد » ، ويؤكد ذلك « ابراهيم عبد الهادى » وزير الدولة للشئون البرلمانية ، فاذا كان الدافع للمنادين بتأجيل الاستجواب ، هو الحرص على الا يثار جدل بين المصريين ، وأن ينصرفوا الى ما هو أهم ، فان ذلك يكون مقصورا على المجلس ، ولايمتد الى خارجه ، الأمر الذى يقتضى ضرورة

توضيح الموقف ، ومعرفة رأى المجلس فى هذه القضية وثقته بالحكومة ، واعتبر عباس العقاد أن هذا الاستجواب ، ليس خاصا بكرامة المجلس فقط ، بل متعلقا بنيابته عن الأمة ، الأمر الذى يحتم مناقشته دون تأجيل ، ووافق المجلس(٥٤) .

وأوضح مقدم الاستجواب ، أن دافعه لتقديمه هو الشرف والوطنية ، والاحتفاظ بالطابع الدستورى فى مصر ، فلا يجب أن يسكت مجلس النواب ، أو يترك الحكومة تسكت عن يريد أن يغتصب سلطة البرلمان ، فلا قيمة لهذه الحياة الدستورية ، إذا قام فرد أو جماعة من الشعب ، وادعوا بحقهم فى التحدث باسم الأمة ، فالبرلمان والحكومة المتمتعة بثقة النواب ، هما الطريق الدستورى للتعبير عن الأمة ، أما أن « نصل الى حد أن فردا من الأفراد ، سواء أكان رئيسا لحزب كبير ، أم لم يكن كذلك ، يتصل بدولة أجنبية حليفة أو غير حليفة ، ويتحدث معها باسم مصر ، فهذا ما لم نسمع به الا فى مصر » . كما استعرض محتوى المذكرة - وهى وإن كانت وحدة كلية - فقد جاء فيها فيما يتعلق بالقطن ، استغلال بريطانيا لظروف مصر ، لفرض نظام الحصاص على الحكومة المصرية . مع تعرضه للنظام القائم ، واعتباره انقلابا دستوريا ، باركته بريطانيا ، وطالب المستجوب الحكومة بعدم السكوت على هذه الحالة الشاذة ، وضرورة وضع حد لمثل هذا التصرف(٥٥) .

ومن الطبيعى أن يحاول ممثل المعارضة الوفدية « عبد الحميد عبد الحق » ، الاعتراض على حدود الاستجواب وهى « ما اعتزمته الحكومة من سياسة لوقف مثل تلك المحاولات ، التى حاولها حزب الوفد لدى دولة بريطانيا العظمى ، لحملها على التدخل فى شؤون مصر الداخلية والخارجية » ، وهى حدود تبعده عن مناقشة مضمون

ما قدمه الوفد فى مذكرته ، وأن ذلك لامثيل له فى كل برلمانات العالم ، ويجب أن يترك النائب حرا فى التعبير عن أرائه ، وعندما أكد النائب أن طلبات الوفد ، إنما هى طلبات أملتها المصلحة العامة ، اعترض رئيس المجلس ، أن ذلك خارج عن حدود الاستجواب ، ووافق المجلس ، واحتج النواب الوفديون على منع النائب الوفدى من الاسترسال فى الكلام ، وخرجوا من القاعة (٥٦) *

ورأى فكسرى أباطة ، أن الحكومة لم ترد على فحوى الاستجواب ، والمتضمن ما اتخذته من إجراءات لوقف مثل هذه المحاولات ، واستنكر مطالبة الحكومة بثقة المجلس ، فقد حصلت عليها فى مناقشة المجلس للميزانية والاعتمادات المالية ، التى تتمثل فيها مصالح البلاد ، وفى كل مناسبة ، فالالتجاء الى المجلس بطلب الثقة بها ، فيه اظهار بحاجة الحكومة الى تقوية ، وطالب برفض الاستجواب شكلا ، مع تأكيد على ثقة المجلس بالحكومة ، واعتبر بعض النواب ، أن مسلك الوفد فى مخاطبة دولة أجنبية ، فيه مساس بالسيادة القومية للبلاد ، وطالبوا الحكومة بحماية هذه السيادة ، من أى عاث فى البلاد ، مهما كانت صفته ومكانته ، بل طالب المستجوب بضرورة أن تعمل الحكومة بحزم وقوة ، على منع تكرار ما لا يتفق مع الحياة الدستورية (٥٧) *

وقد يكون الاحتجاج على أسلوب النحاس ، فى التخاطب مع حكومة أجنبية ، له ما يبرره - من وجهة نظر الحكومة - التى جاءت - كما قالت المذكرة - عقب انقلاب دستورى ، ولكن الاحتجاج على مضمون المذكرة أو تجاهلها ، أمر بعيد عن المنطق ، فما طالبت به المذكرة ، فيما يخص مسألة القطن له ما يبرره ، وقد سبق للنواب مطالبتهم برفع أسعار العرض البريطانى لشراء القطن المصرى ،

وكان من الممكن أن يستغل المجلس والحكومة هذه المذكرة ، كأداة ضغط على الحكومة البريطانية ، لوضع حد لمطالبها واستغلالها لثروة البلاد ، بصرف النظر عن مصدر هذه المذكرة ، سواء أكانت من أقلية أو أغلبية ، ولكنها المناورات الحزبية العمياء التى درجت عليها الأحزاب المصرية ، الأمر الذى أدى الى ضياع كثير من الحقوق لمصر ، وكان الأمر يقتضى التكتاف وراء المطالب الوطنية المصرية ، مهما كانت صفة طالبها - وبالتالي كان موقف زعماء الأقلية ، من هذه المذكرة ، أشبه بشراء الانجليز لبقائهم فى الحكم ، الأمر الذى شجع الحكومة البريطانية ، على الاستمرار فى سياساتها الاستغلالية بالنسبة للمحصول الرئيسى فى مصر وهو القطن(٥٨) .

وانتهى الاستجواب باستنكار كل عمل ، فيه محاولة لاقتحام دولة أجنبية فى شئون البلاد ، ولو كانت تلك الدولة صديقة أو حليفة ، وكذلك معالجة المسائل المصرية ، وخاصة العلاقات المصرية البريطانية بغير الطريق الدستورى ، وكل إجراء يقلل من الثقة القوية القائمة بين مصر وبريطانيا الحليفة مع تأكيد ثقة المجلس بالحكومة(٥٩) .

ومهما كانت النتيجة التى وصل اليها الاستجواب ، فإن مذكرة الوفد ، كان لها صداها فى مصر وبريطانيا ، لاسيما باستخدامها المسألة القطنية ، لاتصالها بالحياة المعيشية للفلاح والوسيط والتاجر والحياة الاقتصادية المصرية ، فاستخدام الوفد مسألة القطن ، وهو المحصول المؤثر بالنسبة لمصر ، كأداة للهجوم على الحكومة ، أمر يدل على المهارة ، كما يعترف بذلك السفير البريطانى فى مصر ، وإن على ماهر كان على حق فى البحث عن مادة مقنعة ، لمواجهة هجوم الوفد فى هذا الصدد(٦٠) .

واستمرت المعارضة الوفدية فى اثارة هذه القضية عن طريق الاستجواب عن السياسة القطنية لموسم القطن عام ١٩٤٠ ، وكان ذلك مشار قلق شديد للحكومة المصرية ، لحساسية القضية - لدرجة انها لم تكن قلقة باستجواب الوفد عن العلاقات المصرية البريطانية ، قدر قلقها باستجواب الوفد عن المسالة القطنية بمجلس الشيوخ ، بل تراسلت مع الحكومة البريطانية لطلب مساعدتها لمواجهة هذا الاستجواب(٦١) ، كما كان لهذه المعارضة موقفها المشرف عند مناقشة العرض البريطانى لشراء محصول موسم ١٩٤١ ، كما سنرى بعد .

شراء بريطانيا المحصول لاحتواء الموقف

عندما توقفت حركة التصدير فى البحر المتوسط ، لدخول ايطاليا الحرب ، برزت مشكلة القطن وتصريف المحصول الجديد ، الذى بلغ ٩ر٢٥ مليون قنطار ، بالاضافة الى المخزون من الموسم الماضى ، وهو حوالى مليون ونصف من القناطير ، فيصبح المجموع عشرة ملايين قنطار وثلاثة ارباع المليون(٦٢) .

ومن الطبيعى ان تثار هذه القضية ، وتتعدد بشأنها الآراء والاتجاهات ، فكان هناك اتجاه ، رأى ان تضطلع الحكومة بتمويل محصول القطن والتسليف عليه ، وذلك باصدارها اوراق بنكنوت تكفى لأغراض التسليف ، مع جعل القطن الذى ينتقل الى حوزتها ، غطاء لما تستصدره من اوراق البنكنوت ، واذا كانت هذه الأوراق فى الأحوال العادية ، تغطى بنسبة تتراوح بين ٢٥ر٤٠٪ من الذهب ، أو من المسندات المضمونة بالذهب ، فان نسبة الغطاء بالقطن سترتفع الى ١١٠ أو ١٢٠٪ ، لأن الحكومة لن تدفع للمقترض أكثر من ٨٥ أو ٩٠٪ من ثمن القطن ، وهذا الحل لا يمنع أى حلول ، قد تصل اليها

الحكومة فى المستقبل ، كما لا يمنع أى سبيل لتصديره للخارج ،
لحساب المرتهن فى الظروف الملائمة ، *

وتقوم الحكومة بعد ذلك ببيع المحصول ، شيئا فشيئا ، وتسحب
من الأوراق المضمونة بنفس قدر البيع ، وبالتالي ليس هناك مجال
لضغط الأسعار ، بشكل لا يتفق مع الظروف أو الأسعار الجارية ، بل
من الممكن أن يحقق ذلك أرباحا يوزع نصفها على المنتجين ، وهو أمر
يحملهم على الرضا بالأسعار التى تحددها الحكومة باحتياط شديد
تجنباً لأية خسارة (١٣) *

وفى نفس الاتجاه ، رأى أحد أعضاء الجمعية التشريعية ، أن
أسهل الحلول ، هى إصدار أذونات خزانة بدون فائدة ، من فئة
جنيه الى مائة جنيه ، ويكون التعامل بها الزاميا ، وتشترى الحكومة
القطن بسعر مناسب للتكاليف التى يتحملها المنتج ، وتعمل الحكومة
بهذا الاجراء الاستثنائى ، طالما استمرت ظروف الحرب ، ولا يعتبر
اصدار تلك الأذونات تضخما فى العملة ، أو مساسا بحق الاصدار
المعطى الى البنك الأهلى ، فالحكومة تصدر أذونات لا عملة ،
وغطاؤها القطن وهو مادة أولية ضرورية ، لا يستغنى عنها العالم
وغير قابلة للتلف ، فلها قيمة ذاتية (١٤) *

ورأى أنصار هذا الاتجاه ، أن ذلك هو الطريق العملى الوحيد ،
الذى يجنب البلاد أزمة اقتصادية خطيرة (١٥) ، وذلك لعدة أمور :

● أن الحكومة البريطانية ، لم توافق بعد على شراء المحصول
كله لحسابها ، بأسعار تراعى فيها مصالح الفريقين *

● أن الحكومة الهندية ، التى كان يؤمل منها ، أن تستورد
أكثر من نصف مليون قنطار ، من القطن المصرى ، قد ألغت التصاريح
الخاصة ، باستيراد القطن من مصر والسودان ، تطبيقا لقانون
مراقبة تجارة الواردات ، ابتداء من سبتمبر ١٩٤٠ *

● أن عمليات الشحن ، الى الاسواق ، الانجليزية والاسبانية والأمريكية واليابانية ، مشلولة ، ومن الصعب أن يصدر الى البلقان ، الا كميات قليلة من القطن ، وينحصر الأمل فى سفن تجارية يحرسها الاسطول البريطانى فى البحر الاحمر ، ويحتاج الامر الى زمن ليس بالقصير .

● أصبح من الصعب لذلك ، ايجاد مشترين عند ظهور المحصول الجديد . الأمر الذى ينذر بكارثة .

● أن البنوك فى الدول الكبرى ، لا تقصر اصدار أوراق بنكنوت ، على ما يغطى بالذهب أو بالمستندات التى تكون مضمونة بالذهب ، بل يمكن أيضا اصدار أوراق بنكنوت بضمان الأوراق المالية ، التى تحمل ثلاثة توقيعات ، أحدها لبنك معروف ، على الا تزيد أجال تلك الأوراق عن تسعين يوما ، ويرى رجال الاقتصاد أن فى مرونة اصدار البنكنوت على هذا النمط ، ما يجعل عملية الاصدار ، أكثر تمثيا مع حاجات الأسواق التجارية للأموال ، وينشط حركة الأعمال فيها (٦١) .

أما الاتجاه الآخر ، فكان يركز على أن تشتري بريطانيا ، محصول القطن المصرى كله ، فليس أمام المحصول سوى أسواق انجلترا والهند واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، فأسواق اليابان والولايات المتحدة ، يصعب زيادة ما يصدر اليها لظروف الحرب (الأولى ٨٠٠ ألف قنطار والثانية ٢٠٠ ألف قنطار) ، كما كانت الهند تستورد ما بين ٤٠٠ أو ٥٠٠ ألف قنطار ، ولكنها لم تتجه لشراء القطن المصرى ، الا ان قل سعره عن القطن الهندى ، الذى هبط سعره من ٢٢٥ روبية فى الشتاء الماضى الى ١٦٥ روبية (٦٢) .

ومن ناحية أخرى ، فمن المتوقع أن تمنح حكومة الولايات المتحدة ، القطن الأمريكى ، اعانة تصدير تبلغ حوالى ريالين مصريين للقنطار ، وهو ما يفرض على مصر تخفيض سعر قطنها ، فى حدود هذه الاعانة ، وهو ما يحمل البلاد أربعة ملايين من الجنيهات ، فضلا عن العوامل الداخلية ، المتمثلة فى صعوبة التمويل ، وأن شراء الحكومة المصرية للقطن ، لا يحدث تقدما للموقف ، مادام القطن سيبقى داخل البلاد ، ولن يأتى بقرش من الخارج ، وأن الهدف الأساسى هو أن نحصل على المال من مشترين من الخارج ، فضلا عن أن دخول الحكومة مشترية فى سوق القطن ، يؤدى الى تخزين ما تشتريه ، وهو أمر يمنع كل الوسائل التى تؤدى الى صعود الأسعار ، وإذا كانت الحكومة غير قادرة على مواجهة الموقف ، فإن الأمر يمتد الى أى مجهود أهلى ، لحل مسألة القطن(١٨) *

ويفند أصحاب هذا الاتجاه ، الآراء الأخرى ، التى تنادى بحل مسألة القطن محليا ، بإصدار بكنوت بضمنان القطن ، أو إصدار سندات على الخزانة ، فالأوراق المالية ، لا يكون لها قيمة ، الا ان تيسر تداولها فى الأسواق ، ولهذا كانت ضماناتها مقصورة على الذهب أو على سندات مالية يسهل بيعها فى السوق ، والحصول على قيمتها ، وهو ما لم يتوفر بالنسبة للقطن المصرى ، فسيبقى معطلا فى المخازن ولا يمكن تصريفه ، وبالتالي تصبح أوراق العملة التى صدرت بضمنائه ، مغطاة أسما ، مكشوفة فعلا ، وهو أمر يؤدى الى هبوط قيمة العملة ، وضعف قوتها الشرائية وارتفاع الأسعار ، يضاف الى ذلك أن الحرب قد تطول وتتراكم محاصيل القطن ، فتمويل كل محصول مع بقاءه داخل البلاد ، يؤدى الى مزيد من انخفاض قيمة العملة(١٩) *

ويرى جول خلاط ، أن هذه الفكرة غير عملية ولا مشروعة لارتباط الجنيه المصرى ، بالجنيه الاسترلىنى ، فكل مايقدم للبنك الأهلى ، من ورق نقدى ، يستطيع أن يحول قيمته الى جنيهات استرليني ، بسبب هذا الارتباط ، والبنك الأهلى يعمل على هذا الأساس ، وبالتالي لا يستطيع استصدار بنكنوت مصرى ، الا اذا كانت قيمة مايراد استصداره ، مغطاة بتأمين مالى نصفه من الذهب والنصف الآخر من سندات الحكومتين المصرية والبريطانية ، التى تدفع على أساس الجنيه الاسترلىنى ، وبدون هذا الأساس ، لايتيسر استبدال الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلىنى ، وهو أمر يؤدى الى خفض قيمة العملة المصرية ، وبالتالي فاستصدار البنكنوت على ضمان من القطن لا يفيد (٧٠) ، فالحل الوحيد هو التفاهم مع بريطانيا ، لشراء المحصول كله ، فيدخل البلاد حوالى ثلاثين مليوناً من الجنيهات ، الأمر الذى يؤدى الى انعاش الاقتصاد المصرى(٧١) وتأمين البلاد من أية مفاجأة خطيرة فى المستقبل(٧٢) .

وتجمل « الدستور » لسان حال الهيئة السعدية ، دوافع بيع القطن لبريطانيا ، فمصر لا تستطيع بيعه لغيرها لصعوبة الأسواق الأخرى ، فضلاً عن عدم قدرة هذه الأسواق - ان وجدت - على استيعاب القطن المصرى كله ، وتجنباً لمشكلة تمويل المحصول ، واحتمال تراكم المحاصيل لطول الحرب(٧٣) .

ويبدو أن هذا الاتجاه كان هو الغالب ، بل ان أساس الاتجاه الآخر ، والمتضمن حل مشكلة القطن محلياً ، كان الخوف من قشل المفاوضات المصرية البريطانية فى هذا الصدد .

وعلى أية حال فقد كان هناك قلق بين المصريين ، ازاء محصول

القطن ، نتيجة الخوف من دخول إيطاليا الحرب ، وما يترتب على ذلك من اغلاق البحر الابيض المتوسط ، وحتى اذا لم يحدث ذلك ، فهناك احتمال فقدان الأسواق السكندفانية ، وبالتالي طلب لامبسون من حكومته العمل على مواجهة الموقف ، ورأى السفير انه اذا كان من الصعوبة التعامل مقدما ، مع موقف قائم على الافتراض ، ومن غير المحتمل ، ان تقرر الحكومة البريطانية شيئا فى هذا الصدد حتى ٢٨ أبريل لمساعدة رئيس الوزراء فى مواجهة صعوباته البرلمانية (موعد الرد على استجواب الوفد بخصوص القطن) وحيث لا توجد لديه الآن أية توصيات بخصوص قضية القطن ، فانه يقترح على حكومته ثلاثة احتمالات قام بدراستها مع أعضاء السفارة .

● ان تستمر الحكومة البريطانية فى عرضها ، بشراء الكمية الخاصة بالاسواق المفقودة ، سواء التى فقدت أو على وشك ان تفقد ، كالدول السكندفانية وإيطاليا اذا دخلت الحرب .

● اذا نشأت صعوبة فى تصريف محصول القطن القادم ، فعلى الحكومة البريطانية أن تعطى بعض التأكيدات العامة ، بأخذها فى الاعتبار أية مقترحات مصرية ، لمعالجة الموقف ، ويمكن أن تمتد هذه التأكيدات الى استعداد الحكومة البريطانية - اذا دعتها الحكومة المصرية - للموافقة على تشكيل لجنة مصرية بريطانية مشتركة ، لتقرر الوسائل العملية لمواجهة هذه الصعاب ، وتعطى توصياتها فى هذا الصدد .

● أن يطلب من رئيس الوزراء المصرى ، اعداد مقترحات محددة ، تبحثها حكومة جلالة الملك (٧٤) .

ومن ناحية أخرى ، كان هناك ضغط من رئيس الوزراء على

الحكومة البريطانية ، بخصوص المسألة القطنية ، نتيجة استجواب الوفد حول هذه القضية فى مجلس الشيوخ ، ومثل هذا الاستجواب كان أكثر قلقا للحكومة من الاستجواب الخاص ، بالعلاقات المصرية البريطانية ، والذي قدمه الوفد أيضا ، وطلب رئيس الوزراء ، مساعدة الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ، فالقطن ذو أهمية بالغة ، يمتد تأثيرها الى كل مواطن مصرى ، فى شعوره تجاه بريطانيا العظمى ، وهو الملمس ، قضى منه مذكرتيه للحكومة البريطانية ، وأكد للسفير اذا كانت بريطانيا مهتمة بالحفاظ على الود مع المصريين ، فانها يجب أن تفعل شيئا للمسألة القطنية ، وهو مايعتقده ، وأنه اذا استطاع أن يقول شيئا مهدئا بالنسبة للاستجواب ، فالتفاصيل يمكن بحثها بعد ذلك مع السفير البريطانى ، وأنه يعمل الى اعداد رد على هذا الاستجواب بالاتفاق مع السفير الذى يرى أن الوقت لايتسع لدراسة الموقف كاملا قبل موعد الرد على الاستجواب (٧٥) .

وهكذا كان رئيس الوزراء المصرى ، منتظرا بل معتمدا على المساعدة البريطانية ، فى قضية القطن ، ليستطيع مواجهة الموقف بخصوص الاستجابات فى هذا الصدد ، وبذلك أصبح تصريح محصول قطن ١٩٤٠ ، قضية ساخنة فى اتصالاته مع السفير البريطانى منذ ابريل ١٩٤٠ .

وأبقى «لامبسون» الى الخارجية البريطانية بما استقر عليه الرأى - اذا أذن له - لعرضه على رئيس الوزراء . بخصوص المسألة القطنية وتضمن ذلك ، أن حكومة جلالة الملك ، قد تأثرت بما أبداه رئيس الوزراء من القلق ، حول عدم امكانية تصريف المحصول القادم ، وانها تدرك أن هذا القلق يسود البلاد ، وتأمل فى تهدئة الموقف ،

ولكنها ترى قبل اتخاذ أى قرار ، لما يمكن عمله لتأكيد الثقة فى المستقبل ، فان بحثا شاملا لحقائق المسألة القطنية ، يجب أن يتم ، وبالتالي فان حكومة جلالة الملك ، تدعو الحكومة المصرية لتكوين لجنة تمثل صناعة القطن فى مصر ، وتضم أيضا أشخاصا لهم خبرة فى الشئون المالية ، بصرف النظر عن لونهم الحزبى ، مع ممثلين تعيينهم الحكومة البريطانية لدراسة المسألة القطنية ، دراسة شاملة للحقائق ، وتقرر تبعا لذلك الخطوات الضرورية ، لتدعيم أسواق القطن ، وتصريف المحصول القادم ، وترفع الاعتراحات الخاصة بالمبادئ ، التى تقوم على أساسها المساعدة ، للحكومتين المصرية والبريطانية ، كما تتعهد الحكومة البريطانية من جانبها ، بتقديم أية مقترحات ملائمة ، كما ذكر السفير ، أنه سيقتراح على رئيس الوزراء دعوة الوفد ، للاشتراك فى اللجنة ، بل يطلب الاذن من حكومته ، لبذل جهوده مع النحاس ، للحصول على موافقته ، وان كان من المحتمل جدا أن يرفض ذلك (٧٦) .

ومع استمرار المباحثات بين الحكومة المصرية والسفير البريطانى ، منذ ابريل ١٩٤٠ حتى أغسطس من نفس العام ، حول محصول القطن لموسم ١٩٤٠ ، وهى مدة ليست بالقصيرة ، تطور اثنائها الموقف البريطانى من عدم امكانية اتخاذ موقف معين وضرورة البحث والدراسة الى اتخاذ موقف محدد ازاء شراء القطن المصرى .

فكتب لامبسون الى حكومته ، بضرورة الاستعداد ببيان بخصوص القطن ، اذا تقدمت الحكومة المصرية ، بطلب رسمى فى هذا الصدد ، ويقترح مضمون هذا البيان ، الذى يمكن أن يخضع لتعديلات بسيطة فى محتواه اذا تطلبت مذكرة الحكومة المصرية ذلك . ويتضمن البيان المقترح . . انه نظرا للصعوبات المنتظرة ،

لتصريف محصول القطن لعام ١٩٤٠ ، فلقد طلبت الحكومة المصرية رسميا من الحكومة البريطانية ، عما اذا كان فى مقدورها المساعدة بشراء القطن بسعر ١٤ر٢٥ دولار للقنطار للأشمونى فولى جودفير ، ١٥ر٢٥ دولار للجيزة فولى جودفير ، وبذرة القطن بسعر ٦٥ قرشا للارنب ، تسليم الاسكندرية .

وحيث أن الحكومة البريطانية لها الرغبة فى مساعدة مصر ، لاسيما مزارعى القطن فى مثل هذه الظروف ، فلقد أجابت باستعدادها لشراء قطن وبذرة موسم ١٩٤٠ ، بالاسعار المذكورة ، مع تحمل الحكومة البريطانية لأية خسارة عند حدوثها ، أما فى حالة الربح فستقتسمه مع الحكومة المصرية ، على أساس استخدامه لصالح الزراعة ، طبقا لما يتفق عليه بين الحكومتين (٧٧) .

وأشار السفير الى أن الاسعار التى تضمنها مشروع البيان السابق ، لم يتم اعلام الحكومة المصرية به ، فمن الصعب أن تقنع رئيس الوزراء بطلبها ، منذ مساندته لمحاولة رفع سعر القطن الأشمونى فيرى جودفير الى ١٧ر٥ دولار للقنطار ، نظرا لتكاليف الانتاج ، واستفسر من حكومته عن امكانية رفع السعر لكى يصل الى ١٤ر٧٥ ، ١٥ر٧٥ دولار على التوالى ، اذا اقتضت الضرورة (٧٨)

وفى الوقت الذى كان فيه السفير البريطانى ، يتشاور مع حكومته حول السعر ، الذى ستشتري به بريطانيا القطن المصرى ، كانت قضية الاسعار ، موضع نقاش بين الاتجاهات المصرية المختلفة، ولكنها اتفقت جميعا فى الحرص على تنفيذ صفقة بيع القطن المصرى كله لبريطانيا ، فمصر ليست مخيرة بين أن تبيع لبريطانيا ، أو أى مشتر آخر يعرض سعرا أعلى ، فليس امامها الا البيع لبريطانيا أو

تقع فى « غائلة الخراب » (٧٩) ، ويرى النائب « عبد العزيز رضوان » عدم المغالاة فى السعر ، حتى لا يؤدى ذلك الى نفور المشتري ، ويجعل الاتفاق متعذرا ، فيكفى أن يكون السعر مناسبا ، يتفق مع حقوق المنتجين وارتفاع تكاليف الزراعة (٨٠) ، وهو ماتراه صحيفة المعارضة الوفدية ، فالسعر المطلوب كما تراه ، هو الذى يغطى مصاريف الانتاج ، ويترك للفلاح المصرى ربحا معقولا ، ولا يرهق الممول البريطانى (٨١) ، فيجب مراعاة الظروف فى تحديد الأسعار حتى لا تضيق من مصر فرصة البيع للمشتري الوحيد (٨٢) ، فالمطلوب هو تصدير القطن ، بأسعار معقولة بقدر الامكان ، أو بأثمان أقل قليلا ، اذا دعت الظروف ولم يوجد سعر أفضل (٨٣) .

ويبدو أن البلاد كلها ، كانت تتطلع لعقد هذه الصفقة ، فالملك فاروق فى محادثاته الودية مع السفير البريطانى فى حفل الشاى الكبير ، الذى أقيم بالقصر الملكى فى ٣٠ يوليو ١٩٤٠ ، قد عبر عن امتنانه للموقف البريطانى ازاء العزم على شراء محصول القطن ، وهو ما أخبره رئيس الوزراء به صباح ذات اليوم (٨٤) .

ونجح السفير البريطانى ، فى اقناع الحكومة المصرية ، بالأسعار التى سبق أن اقترحها على حكومته دون زيادة ، فيبرق لامبسون الى حكومته ، بأن الاسعار التى تمت الموافقة عليها هى ١٤ر٢٥ دولار للاشمونى ، ١٥ر٢٥ دولار للجيزة ، ٦٥ قرشا لبذرة القطن (٨٥) ، كما اشار الى أن بيان رئيس الوزراء فى البرلمان سيكون فى السابعة مساء ١٧ أغسطس ١٩٤٠ ، وطلب من حكومته أن يكون بيانها فى مجلس العموم كذلك بعد ظهر نفس اليوم (٨٦) . وهكذا تمت صفقة بيع محصول القطن المصرى لموسم ١٩٤٠ لبريطانيا .

ويرسل السفير البريطانى للخارجية البريطانية ، بمحتوى بيان

رئيس الوزراء ، الذى سيلقيه فى البرلمان ، ولقد تضمن أن الحكومة ، قد واجهت منذ البداية مشكلة القطن ، وكان عليها أن تجد حلا يحمى مصالح المنتج المصرى والبلاد ، وبدا أن الحل السليم لمشكلة القطن بما يتفق مع المصالح المصرية ، لن يتم الا بالتفاوض مع بريطانيا لشراء القطن كله .

وبالتالى كانت المحادثات لتحقيق هذا الهدف مع سعادة السفير البريطانى ، ولقد أسفرت هذه المفاوضات التى تمت فى جو من التفاهم والتعاون ، بقبول الحكومة البريطانية شراء كل المحصول الجديد ، بسعر ١٤ر٢٥ دولار للاشمونى فولى جودفير ، ١٥ر٢٥ دولار للجيزة من نفس الرتبة ، وإذا باعت الحليفة القطن كله أو جزء منه ، فإن الأرباح التى ستحصل عليها ، ستقسم مناصفة مع الحكومة المصرية ، بينما تتحمل الحكومة البريطانية أية خسارة تحدث ، وتضمنت شروط الاتفاق ، فى أن تستغل الأرباح التى تؤول للحكومة المصرية لصالح مزارعى القطن المصريين ، كما ستشتري بذرة القطن بسعر ٦٥ قرشا للارنب وستشكل الحكومة البريطانية لجنة تمثل فيها الحكومة المصرية لتتولى مهمة الشراء . كما تضمن البيان حرية كل منتج فى التصرف فى محصوله ، فليس هناك اجبار لبيع القطن لبريطانيا وفى ختام البيان يؤكد رئيس الوزراء ، أن الوصول الى هذه النتائج المرضية ، كان نتيجة روح الصداقة التى عمت بين البلدين والتى قدرت بها الحليفة مصالح الفلاحين والزراع (٨٧) .

ورحبت الخارجية البريطانية ، بالبيان المصرى ، فهو شبيه بدرجة كبيرة ، بالبيان الذى سيقى بمجلس العموم ، بعد ظهر ١٧ أغسطس ١٩٤٠ ، وأشارت الى السفير ببعض التعديلات الفرعية ، الخاصة بلجنة القطن وتقسيم صافى الربح ، وطلبت ابلاغها بصفة

رسمية اذا لم يسسعه الوقت للتغيير(٨٨) ، وقام السفير بالابلاغ الرسمي بهذه التعديلات لضيق الوقت(٨٩) .

وفى مساء ٧ أغسطس ، ألقى رئيس الوزراء بيانه عن الاتفاق مع بريطانيا ، بخصوص شراء محصول القطن فى البرلمان ، بعد أن أقره مجلس الوزراء صباحا(٩٠) .

القوى السياسية والاتفاق البريطانى

ولقد أشار مايلز لامبسون ، السفير البريطانى فى القاهرة ، بهذا الاتفاق ، مبرزاً دور بريطانيا فى تقديم العون لمصر كدولة حليفه ، ونفى ما يقال ان بريطانيا ما قبلت الصفقة ، الا طمعا فى الربح ، مستندا الى شراء بريطانيا لمحصول ١٩٤٠ ، فى حين أنها لاحتاج الى أكثر من ثلث هذه الكمية ، فضلا عن تحملها الخسارة وحدها ان حدثت ، ومناصفة الربح بين الدولتين ، على أن توزع مصر نصيبها من الربح لصالح زراع القطن(٩١) ، كما أشار بتلر وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى مجلس العموم ، الى مناشدة مصر لبريطانيا لشراء محصول القطن ، حتى لا يصاب الاقتصاد المصرى بكارثة ، فاستجابت الحكومة البريطانية ، واشترت محصول ١٩٤٠ من القطن والبذرة(٩٢) .

كما أشادت به الصحف البريطانية ، فأكدت صحيفتا التيمس والمانشستر جارديان ، على أن صداه فى الدوائر القطنية ، كان طيبا اذا روعيت أحوال العالم ، وأن التدخل البريطانى فى مسألة القطن ، أنقذ بلدا حليفا من كارثة مالية ، ولقد أدرك الرأى العام المصرى أن بريطانيا ، هى الدولة الوحيدة التى تستطيع مساعدة أصدقائها ،

على هذه الصورة الفعالة ، فلولا هذه المساعدة ، ما أستطاعت مصر
أن تتخلص الا من جزء صغير من المحصول (٩٣) .

واجمالا فقد كان لهذا الاتفاق ، صدى طيبا لدى القوى
السياسية والاقتصادية المصرية ، فلقد أشادت به الهيئة السعدية ،
ففى احتفال السيد عبد الهادى القصبى ، لنواب وشيوخ الغربية
والمنوفية السعديين ، وبعض ممثلى هاتين المديريتين من الأعضاء
المستقلين فى البرلمان ، اشار أحمد ماهر ، الى الاثر الطيب لهذا
الاتفاق فى حل المسألة القطنية ، ولو حلت ايطاليا محل بريطانيا ،
لأخذت المحصول دون أن تفكر فى تعويض المصريين (٩٤) .

كما أكد ابراهيم عبد الهادى ، وزير التجارة والصناعة ، أن
الاتفاق سيؤدى الى انعاش أحوال مصر الاقتصادية ، فوجود مبلغ
يتراوح بين ثلاثين وأربعين مليوناً من الجنيهات ، سيساعد على
حركة تقدم الأحوال الاقتصادية ، فحركة تداول الأموال ستساعد
الصناعات المحلية على الانتعاش (٩٥) .

وأشادت « الدستور » بموقف بريطانيا ، فهى لم تفكر فى إطالة
المحادثات المتعلقة بالقطن ، لتستفيد من الظروف واحتمالاتها ، بل
عجلت فى ذلك لتهىء الظروف الطيبة للمحصول ، ثم ان بريطانيا —
لا المفاوضين المصريين — هى التى طلبت تقسيم الأرباح ، مناصفة
بينها وبين الحكومة المصرية ، وتحملها بمفردها الخسارة اذا ساءت
الظروف .

كما عدت فوائد الاتفاق ، فثبات السعر يتيح لكل المنتجين ،
بيع أقطانهم بسعر موحد ، وهو أمر يتفق مع روح الانصاف اقتصاديا
 واجتماعيا ، كما أوجد الاتفاق حلاً لمشكلة القطن وتصريفه ، وجنب

الحكومة الاستدانة الى أجل غير محدود ، أو اصدار أوراق نقدية بطريقة شاذة ، مما كان يعرض ثروة البلاد للخطر ، بل ستحصل مصر على عملة سليمة ، ذات قدرة قوية على الشراء ثمنا للقطن ، يضاف الى ذلك أن شراء بريطانيا للمحصول كله ، يقي مصر من بيع البقية الباقية من المحصول ، والفائض عن الاستهلاك بثمن بخس (٩٦) *

بل أن جريدة المصرى - لسان حال المعارضة الوفدية - أوضحت بعض مزايا الاتفاق ، كتوزيع الأرباح مناصفة بين الحكومتين ، وهى ميزة كبيرة للمنتج ، إذ سيظل الأمل مفتوحا أمامه للحصول على ربح جديد ، يضيفه الى ثمن البيع ، ولن يتحمل قدرا من الخسارة التى تتحملها الحكومة البريطانية ، وأشارت الصحيفة الى الأرباح التى كسبتها بريطانيا ، من صفقة القطن فى الحرب العالمية الأولى ، وقدرها ٣٨٥٠٠٠٠ جنيه ، وتنازلت عن حقها فى نصف الأرباح للحكومة المصرية ، على أن يخصص لاعانة العمال المصريين ، الذين تطوعوا لخدمة الجيش البريطانى فى الحرب وأسروهم ، يضاف الى ذلك ، أن الفلاح سيعفى من رسوم التأمين والسمسرة .. الخ (٩٧) *

فالثابت أن كل الاتجاهات الحزبية المصرية ، حكومية ومعارضة ، كانت متفقة على أن الاتفاق مع بريطانيا ، هو المخرج لمسألة القطن المصرى ، وأن اختلفت حول تفاصيله (٩٨) *

وهو ما أشار اليه لامبسون ، فقد أوضح الصدى الطيب لهذا الاتفاق بين المزارعين ، فقد ترتب عليه التخلص من القلق ، وأحدث اطمئنانا للمستقبل الاقتصادى ، بل العرفان لبريطانيا ، كما لقى هذا الاتفاق ، فى الدوائر الأكثر ثقافة ، صدى طيبا مع وجود نقد بسيط

بالنسبة للأسعار ، ولاسيما فيما يختص بجيزة ٧ ، ولكن بصفة عامة كان الاتفاق مناسباً ، ومهيئاً للرأى العام للعمل المشترك (٩٩) .

فلم تكن هناك معارضة برلمانية لبيع القطن كله لبريطانيا ، وإنما كانت هناك بعض التحفظات بالنسبة للأسعار ، التى تمت على أساسها الصفقة ، بل طالب بعض النواب من الحكومة المصرية ، إعادة الكرة مرة أخرى مع بريطانيا ، لرفع سعر الشراء ، لاسيما من النواب الذين لهم خبرة فى المسائل القطنية (اسماعيل صدقى ، على المنزلاوى) ، فقد رأى « على المنزلاوى » ضرورة ارتفاع سعر الأشمونى الى ١٥ر٢٥ ريالاً ، مستنداً فى ذلك ، على فرق الرتب بين القطن المصرى والقطن الأمريكى ، كما أن الغزالين فى الولايات المتحدة ، يفضلون القطن الأشمونى المصرى على قطن بلادهم ، ولو زاد سعره بنسبة ٢٥٪ ، فإذا كان سعر القطن الأمريكى ١٢ ريالاً فيجب أن يكون سعر مثيله المصرى ١٥ ريالاً (١٠٠) .

وانتقد « عبد الحميد عبد الحق » ممثل المعارضة الوفدية الحكومة ، لعدم استئناسها برأى المجلس قبل الاتفاق النهائى مع الحكومة البريطانية ، كما أشار الى انخفاض السعر - وهو ما أشار اليه نواب آخرون - مما حدا بالحكومة فى ردها ، الى الإشارة الى عدم وجود اجبار على أى منتج لبيع القطن الى بريطانيا بالسعر المحدد ، فأكدوا النائب الوفدى ، أن الأمر ليس فيه خيار ، فليس أمام الفلاحين سوى أن يبيعوا القطن الى بريطانيا ، وأن حريتهم فى قبول البيع أو رفضه ، فيه تجاوز كبير وستر للحقائق (١٠١) .

وكان ذلك اتجاهاً عاماً لغالبية النواب ، وإن بسرر البعض للحكومة ، اتمامها الصفقة بهذه الأسعار ، فالنائب « توفيق دوس » يتفق مع النواب فى انخفاض السعر ، ولكن يكون ذلك فى حالة شراء

بريطانيا احتياجاتها القطنية ، وهى حوالى ثلاثة ملايين قنطار فقط ،
أما وقد اشترت بريطانيا محصول القطن كله ، فى نفس الوقت الذى
أغلقت فيه لكثير من الأسواق الأوروبية أمام القطن ، فإن السعر الذى
اشترت به بريطانيا فى هذه الحالة ، سعر معقول (١٠٢) .

وهو ما رآه بعض كبار تجار القطن (محمد فرغلى) فأسعار
الصفقة مرضية جدا ، فلم يتيسر لعظم فلاحي مصر ، الحصول على
مثل هذه الاسعار منذ سنوات ، بل باعوا قطنهم فى العام الماضى
بأسعار لا تتجاوز ٢٥٠ قرشا ، وحتى لو كانت بورصة العقود مفتوحة
للمعمل ، لما زادت أسعار القطن عن ١٠ ريات للأشعمنى ، ١٢ ريات
للجيزة ، بل كان من الصعب بيع المحصول كله بهذه الأسعار ، وحتى
إذا حسب سعر القطن المصرى ، على أساس سعر القطن الأمريكى ،
مضافا اليه فرق النقد بين الجنيه الاسترلى والدولار ، فإن سعر
الصفقة البريطانية يزيد أيضا بنسبة لا تقل عن ٢٠ / (١٠٢) ، ويرى
« على يحيى بك » رئيس قومسيون ميناء البصل ، أن بيع المحصول كله
الى بريطانيا بهذا السعر ، يعد أمرا مقبولا ومعتدلا من وجهة نظر
المنتج المصرى (١٠٤) ، بل أرسل بعض كبار تجار القطن (*) التهانى
لرئيس الوزراء لاتمام اتفاق القطن (١٠٥) .

ولكن الحقيقة التى لا يمكن اغفالها ، أن الاتفاق قد حدث
متاخرا ، وكان يجب أن يتم قبل هذا الموعد بعدة أشهر (١٠٦) ، وهو
أمر له أثره فى اتمام الصفقة وتحديد أسعارها .

كما انتقد النواب ، رفض بريطانيا شراء ما تبقى من محصول
القطن للموسم الماضى ، بحجة أن هذه الكمية قد خرجت من أيدى
الفلاح المصرى ، وهى تعمل لمساعدته لا لمساعدة التجار ، وأشار
اسماعيل صدقى الى أن هذه الكمية ، ستكون عامل ضغط على السوق ،
وواجب الحكومة أن تعمل على تصريفه وتصديره ، لتخفف العبء عن

السوق ومساعدة التجار ، وهم عنصر كبير له اثره فى الحركة
المقطنية(١٠٧) .

واشار النائب على المنزلاوى فى هذا الصدد ، الى ضرورة وفاء
الحكومة بسابق عهدا - بدخولها فى سوق القطن مشتريه لسه
ومحددة السعر - فتتصرف فى هذه الكمية ، وهو امر لا يكلفها أكثر
من مليون جنيه(١٠٨) ، كما اوضحت المعارضة الوفدية ، ضغط هذه
الكمية على سوق المقطن(١٠٩) .

واقترح توفيق دوس حلا لمشكلة القطن المخزون ، استبدال
نصف هذه الكمية برتب أقل للاستهلاك المحلى ، فتستفيد بريطانيا
رتبا أعلى ، وتخفص مصر كمية المخزون الى ٧٥٠ر٠٠٠ قنطار بعد
استهلاك المصانع محليا نصف الكمية(١١٠) .

ولم تتصرف الحكومة فى حل هذه القضية ، وظلت تفرض
نفسها على مجلس النواب المصرى ، ويقدم عبد العزيز رضوان (بك)
استجابا عن سياسة الحكومة ، ازاء القطن مركزا على القطن
والبذرة ، الباقيين ، من محصول عام ١٩٣٩ ، وذلك بعد حوالى ستة
شهور من الاتفاق المصرى البريطانى ١٩٤٠ ، والذى لم يتضمن بواقى
المحصول السابق ، وعاب على الحكومة عدم اهتمامها بهذه المشكلة.
مشيرا الى ماحدث فى الحرب العالمية الأولى ، من الاتفاق مع
بريطانيا على شراء القطن الجديد والقديم معا ، وعلى الحكومة
كسابق تعهداتها ، أن تنقذ أصحاب القطن القديم وبذرتة ، الذين قاموا
بشرائه ارتكانا على عهد الحكومة ، والتجار عنصر نافع لرواج
التجارة فى البلاد ، لأنهم هم الذين ينقلون القطن من يد الفلاح الى
يد الغزال ، ومن المظلم أن تغفل العدالة حقوق هؤلاء ، واقترح
تعويضهم من حصيلة ضريبة تصدير القطن ، التى أعادتها الحكومة

هذا العام - وكان رد وزير المالية باهتمام الحكومة بهذا الموضوع مع الوعد بعرض حل لهذه القضية على المجلس بعد الانتهاء منه ، ووافق المستجوب والمجلس على رد الحكومة (١١١) .

ومحاولة للتخفيف عن هؤلاء ، فقد وافق مجلس النواب ، على مذكرة الحكومة ، برد ما دفعوه من أقساط التامين على الأقطان ، التى تعطل تصديرها من محصول موسم ١٩٣٩ الى ما بعد ١٥ أغسطس ١٩٤٠ ، وذلك استثناء من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٣٩ ، بالتامين على القطن المحلوج ، وصدر مرسوم بذلك (١١٢) .

الاجراءات التنفيذية للاتفاق

واستكمالا للاتفاق المصرى البريطانى ، بخصوص محصول ١٩٤٠ ، فقد أشار « اسماعيل صدقى ، لحسن تنفيذه ، ضرورة تشكيل لجنة يمثل فيها المنتج والتاجر والمشتري ، لتقرير فروق الاسعار المترتبة على اختلاف الرتب ، اذ لم يتضمن بيان رئيس الوزراء سوى رتبتين فقط ، ووافقت الحكومة ، كما أشار الى ضرورة أن يكون الشراء طبقا للاتفاق ، عن طريق الوسطاء كتجار المريف والسماسرة والبنوك ، وتجار الصادرات ورجال البورصة ، حتى لاتحرم هذه الفئات من أعمالها وأرزاقها ، كما نبه الى احتمال استخدام ميناء السويس ، لتصدير القطن طبقا لتطورات الظروف ، بدلا من ميناء الاسكندرية ، الأمر الذى يدعو الى الاهتمام بأدوات كبس القطن بالمحالج فى غير الاسكندرية ، كما طالب النواب الحكومة بالتامين على بذرة القطن ، والتسليف على القطن الذى لايرغب أصحابه فى بيعه بالسعر الذى حدده الاتفاق (١١٢) .

ومن الطبيعى أن تتخذ الوسائل المختلفة ، لتنفيذ الاتفاق سواء

من ناحية تشكيل اللجان المختلفة المسئولة ، أو من ناحية الاجراءات اللازمة لذلك ، فشكلت لجنة المشتريات البريطانية(١١٤) ، كما شكلت أيضا لجنة استشارية ، تمثل المصدرين والمنتجين للاشتراك في تسهيل حركة البيع والشراء ، على غرار ما حدث عام ١٩١٨ (١١٥) .

وتقرر التسليف على القطن طبقا للقواعد المتبعة ، بنسبة ٨٠٪ من الأسعار المحددة ، لشراء القطن تسليم الاسكندرية ، على أن يقدم المقترض لكتابة ، موافقته على أن يبيع الأقطان المرتهنه ، في حالة عدم الوفاء بالسلفه ، في الموعد المحدد للحكومة الانجليزية طبقا للاتفاق ، والموعد الأقصى لسداد السلفة ، هو ٢١ ديسمبر ١٩٤٠ (١١٦) .

وكان من شروط اتفاق ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، اعفاء الأقطان التي تشتريها الحكومة البريطانية من التأمين الاجباري ، ضد أخطار الحرب ، على أن تتحمل الحكومة البريطانية ، ما قد يصيب هذه الأقطان من أضرار بسبب الحرب ، وبناء على ذلك ، فقد أعفيت الأقطان التي تشتريها الهيئات المختلفة لحساب الحكومة البريطانية ، من التأمين الاجباري ضد أخطار الحرب ، وذلك استثناء من القانون رقم ١٢٠ الصادر في ٢٥ أكتوبر ١٩٣٩ (١١٧) .

ونظرا لأن بيع المحصول ، سيتم عن طريق بيوت التصدير ، فقد تم الاتفاق مع حوالى عشرين بيتا للقيام بهذه المهمة(١١٨) ، كما أجلت الحكومة موعد حلج القطن الى ١٥ سبتمبر ١٩٤٠ ، لافساح الوقت للانتهاء من القواعد التفصيلية ، التي على أساسها تتمكن اللجنة من شراء القطن(١١٩) ، كما أصدرت وزارة المالية ، الشروط الخاصة ببيع القطن للجنة الشراء بالاسكندرية ، وتدور حول التأكد من رتبة القطن ، وتحديد السعر ، واستئناف التقدير والسعر اذا اراد

البائع ، بعد دفع الرسوم الخاصة بذلك ، والتي ترد اليه اذا حكم لصالحه ، ويكون الاستئناف بواسطة خبراء تعينهم اللجنة البريطانية أو يسحب البائع عرضه مع ضياع حقه فى التأمين ، بالاضافة الى شروط مماثلة لبيع البذرة (١٢٠) .

وكان مقدرا أن يتم بيع القطن للجنة البريطانية ، حتى آخر ابريل ١٩٤١ ، ولكن صعوبات الشحن والتخزين ، أدت الى عدم تقيد اللجنة بهذا الموعد (١٢١) ، وامتدت الفترة حتى ٣٠ يونيو من نفس العام (١٢٢) .

ولقد بلغ مجموع ما اشترته اللجنة البريطانية ، منذ ١٥ سبتمبر ١٩٤٠ حتى ٣٠ يونيو ١٩٤١ ، حوالى ٦٠٩٠٣٤٢ ر قنطارا من القطن ، ٣٠٢١٥٠٢ اردبا من البذرة (١٢٣) .

ولم تظهر حركة الشراء هذه ، فى حركة الصادرات المصرية ، لعدم تصدير جزء كبير من محصول القطن ، وبالتالي انخفضت قيمة الصادرات عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤١ فى الفترة التى خضعت لهذا الاتفاق ، فبلغت كمية الصادرات القطنية عام ١٩٤٠ حوالى ٥٢٣٦٠٩٤ ر قنطارا وزاد انخفاض هذه الكمية عام ١٩٤١ اذا بلغت ٤٦١٤٠٥٧٣ ر قنطارا (١٢٤) ، وكان نصيب بريطانيا فى السنة الأولى ٢٢٤ مليون قنطار بلغت قيمتها ٧٨٠٧٠٠ ر جنيه (١٢٥) ، وبلغت الكمية المصدرة فى الربع الأول من عام ١٩٤١ ، ٧٩٦٧٣١ ر قنطارا ، بلغت قيمتها ٢٧٥٩٠٨ ر جنيهات وكان نصيب بريطانيا منها ٢٩٥٧٤٥ ر قنطارا ، بلغت قيمتها ١٠٢٦٤٣٥ ر جنيه (١٢٦) وترجع قلة الصادرات الى صعوبة الشحن بالسفن ، فى تلك الفترة ، وفقدان الأسواق الأوروبية الاساسية (١٢٧) .

هوامش الفصل الثالث

- (١) المصرى ١٧ - ٦ - ١٩٤٠ عدد ١٣٠٢ .
- والاهرام ١٦ - ٦ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٣٢ .
- (٢) عاصم الدسوقي المرجع السابق ، ص ١٩٤ .
- (٣) المصرى ١٧ - ٦ - ١٩٤٠ عدد ١٣٠٢ .
- والاهرام ١٦ - ٦ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٣٢ .
- (٤) الاهرام ١٨ - ٦ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٣٤ .
- (٥) نفس المصدر ، ٢٣ - ٦ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٣٩ .
- (٦) الدستور ١٢ - ٦ - ١٩٤٠ عدد ٧٦٥ .
- (٧) النشرة الاقتصادية ، العدد الخامس ، السنة الرابعة ، أول نوفمبر ١٩٤٠ ، ص ١٨٢ .
- (٨) جمال الدين محمد سعيد التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، ص ٩٠ .
- (٩) الاهرام ٧ - ٨ - ١٩٤٠ ، عدد ٢٠٠٨٤ .
- (١٠) نفس المصدر ، ١٨ ، ١٩ - ١ - ١٩٤٠ عددى ١٩٨٨٥ ، ١٩٨٨٦ .
- (١١) مضايط مجلس النواب ، الجلسة الواحد والثلاثين ، ١٢ - ٣ - ١٩٤٠ ، ص ٩٩٥ ، ملحق رقم ٣ ، ص ١٠٠٠ .
- (١٢) الدستور ١٨ مايو ١٩٤٠ عدد ٧٤٣ .

(١٣) أحمد الشربيني السيد البسيوني : تجارة مصر الخارجية
١٩١٤ - ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٨٧ ،
ص ١٨١ .

(١٤) ويقال أن أصل التسمية ترجع إلى أن التجار في الماضي ، كانوا
يجتمعون بمزلق أحد الصيارفة معلق على أبوابه ثلاثة أكياس Trois bourse
أي لأنهم كانوا يجتمعون في مدينة Brouges بلجيكا في أوائل القرن
السادس عشر ، بمزلق تاجر يدعى فاندر بورس Vander Bours .
(حسن زكي أحمد . القطن في الريف وبورصتي الاسكندرية ، القاهرة ١٩٤٨ ،
ص ٢٠٩ ، مصطفى فكرى المعارف الرئيسيه في التسويق الزراعي ، دار
المعارف بمصر ١٩٦٧ . ص ٤١٤ ، محمود فهمى الكاتب وآخرون : المرجع
السابق ، ص ٩٨٥) .

(١٥) حسن زكي أحمد : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .
(١٦) سامى وهبه غالى البورصات ، تسويق القطن ، ص ١ .
(١٧) حسن زكي أحمد : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .
(١٨) حسن صدقي . القطن المصرى زراعته وتجارته وصناعاته ،
ص ٢١٢ .

و مصطفى فكرى المرجع السابق ، ص ٤٦٣ .
ومحمد محمد الوكيل المرجع السابق ، ص ٣٢ .
(١٩) سامى وهبه غالى : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .
(٢٠) حسن صدقي المرجع السابق ، ص ٢١٤ .
(٢١) وحسن زكى أحمد : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
(٢٢) مصطفى فكرى . المرجع السابق ، ص ٤٦٥ .
(٢٣) حسن صدقي المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .
(٢٤) مصطفى كمال عبد العزيز خليفة : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .
(٢٥) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادى رقم ٥٣ ، ١٢ - ٥ - ١٩٤٠ ،
ص ١ ، ٢ .

- الاهرام ١٥ - ٥ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٠٠ . المصرى ١٥ - ٥ - ١٩٤٠ ،
عدد ١٢٦٩ .

- الدستور ١٤ - ٥ - ١٩٤٠ عدد ٧٤٠ .
- حسن صدقي : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .
- سامى وهبه غالى : المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

- (٢٤) الاهرام ١٤ - ٥ - ١٩٤٠ عدد ١٩٩٩٩ ،
- (٢٥) مضايقات مجلس النواب ، الجلسة الثانية والستين ، ٢١ مايو ١٩٤٠ ، ص ٢٢٠٥ .
- والمصري ٢٢ مايو ١٩٤٠ عدد ١٢٧٦ .
- (٢٦) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٢٠٥ - ٢٢٠٧ ، نفس المصدر والعدد
- (٢٧) مضايقات مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ص ٢٢٠٧ ، ٢٢٠٨ .
- (٢٨) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٢٠٨ - ٢٢١٢ .
- والاهرام ٢٢ - ٥ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٠٧ .
- والمصري ٢٢ - ٥ - ١٩٤٠ عدد ١٢٧٦ .
- والدستور ٢٢ - ٥ - ١٩٤٠ عدد ٧٤٧ .
- (٢٩) مضايقات مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ص ٢٢٠٢ - ٢٢١٣ .
- (٣٠) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٢١٤ - ٢٢١٩ .
- (٣١) الدستور ٢٦ - ٥ - ١٩٤٠ عدد ٧٥٠ .
- (٣٢) مضايقات مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ص ٢٢١٢ ، ٢٢١٩ .
- (٣٣) نفس المصدر ، الجلسة الثالثة والستين ، ٢٢ مايو ١٩٤٠ ، ص ٢٢٢٥ .
- (٣٤) الاهرام ١٦ - ٥ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٠١ .
- (٣٥) نفس المصدر ١٨ - ٥ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٠٣ .
- (٣٦) الدستور ١٤ ، ١٥ - ٥ - ١٩٤٠ عدد ٧٤٠ ، ٧٤١ .
- (٣٧) الاهرام ١٠ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٧ .
- والدستور ١٠ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٨١٩ .
- والمصري ١٠ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ١٣٥٦ .
- (*) المياومون (المياوم أو الجوبير Jobber) وهم المضاربون المحترفون المحققون بالسماسرة ، ويقومون بأعمال مباشرة في مقصورة البورصة ، بأسماء السماسرة ، ولكن الاعمال تكون لحسابهم الخاص ، وقد حظر عليهم المضاربة لحساب الغير ، ويصرح لكل سمسار ، بثلاثة مياومين يشتغلون تحت مراقبته ، ويعتبر السمسار مسئولاً أمام ادارة البورصة عن تصرفاتهم ، فهو الذى يتحمل ماديا ، ما يعجز المياوم عن الوفاء به عند تصفية مركزه (محمود فهمى الكاتب وآخرون : المرجع السابق ، ص ٩٩٨) .
- (٣٨) الاتحاد ٢ - ٩ - ١٩٤٠ عدد ٥٧٣٢ .
- الاهرام ٩ - ٤ - ١٩٤١ عدد ٢٠٣٢٥ .

- (الاهرام ٩ - ٤ - ١٩٤١ عدد ٢٠٣٢٥ :
- (نفس المصدر والتاريخ .
- (نفس المصدر ٢١ - ١٢ - ١٩٤١ ٩ - ١ - ١٩٤٢ عددى ٢٠٥٧٨ ،
على التوالى .
- (عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ،
ولى ١٩٥١ ، ص ٧٧ .
- ى عبد الناصر الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية
١٩٠ ، دار المستقبل العربى ١٩٨٧ ، ص ١٠٤ .
- (محمد جمال الدين المسدى وآخرون المرجع السابق ، ص ١٩٦ .
د العظيم رمضان المرجع السابق . ص ٤٧ .
- (هدى عبد الناصر . المرجع السابق . ص ١٠٥ .
- (أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٢١٠ .
- (هدى عبد الناصر المرجع السابق ، ص ١٤ .
- مد جمال الدين المسدى وآخرون . المرجع السابق ، ص ١١٦ .
- (هدى عبد الناصر المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
- F.O. 407/224, No. 198 Tel, Sir M Lampson to Viscount (
Hahfax, Cairo, April, 9, 1940, P. 51
- (محمد جمال الدين المسدى وآخرون : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .
- (مصايط مجلس النواب . الجلسة الستين . ١٤ مايو ١٩٤٠ ،
٢ .
- ستور ١٥ مايو ١٩٤٠ عدد ٧٤١ .
- (نفس المصدر والجلسة والصفحة (النائب فكرى أباطة)
س المصدر والعدد .
- (نفس المصدر والجلسة ص ٢١٥٨ ، ٢١٥٩ .
س المصدر والعدد .
- (نفس المصدر والجلسة ، ص ٢١٦٠ .
س المصدر والعدد .
- (نفس المصدر والجلسة ، ص ٢١٦٠ ، ٢١٦١ .
س المصدر والعدد .
- (نفس المصدر والجلسة ، ص ٢١٦٢ ، ٢١٦٣ .
س المصدر والعدد .

- (٥٦) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢١٦٢ ، ٢١٦٣ .
 ونفس المصدر والعدد .
 (النواب هم عبد الحميد عبد الحق ، محمود سليمان غنام ، محمود لطيف ، عبد المجيد الزمالي ، محمد سالم جبر ، محمود أبو الفتح) .
 (٥٧) نفس المصدر والجلسة . ص ٢١٦٦ .
 (٥٨) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
 (٥٩) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السابقة ، ص ٢١٦٧ .
 والدستور ١٥ مايو ١٩٤٠ عدد ٧٤١ .
 (وعارض القرار محمد بهي الدين بركات ، وامتنع عن ابداء الرأي احمد عبد الغفار بك) .

I' O. 407/224 No. 248 Tel, Sir M. Lampson to Viscount (٦٠)
 Halifax, Cairo, April 20, 1940, P. 59.

F.O. 407/224 No. 237 Tel., Sir M. Lampson to Viscount (٦١)
 Halifax, Cairo, April 17, 1940, P 52.

- (٦٢) البلاغ ١٤ - ٧ - ١٩٤٠ عدد ٥٦٤٢ .
 (٦٣) نفس المصدر ٧ - ٧ - ١٩٤٠ عدد ٥٦٣٥ .
 (٦٤) الامرام ١٥ - ٧ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٦١ ، مقال لميشيل لطف الله ،
 عضو الجمعية التشريعية سابقا .

- (٦٥) البلاغ ٢٨ - ٧ - ١٩٤٠ عدد ٥٦٥٦ .
 (٦٦) المصرى ٢٩ - ٧ - ١٩٤٠ عدد ١٢٤٤ .
 (٦٧) الامرام ٧ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٤ .
 (٦٨) نفس المصدر ٤ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨١ .
 (٦٩) المصرى ٦ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ١٢٥٢ . (مقال لمحمود أبو الفتح) .
 (٧٠) الامرام ٢٧ - ٧ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٧٣ .
 (٧١) المصرى ٦ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ١٢٥٢ .
 (٧٢) البلاغ ٣١ - ٧ - ١٩٤٠ عدد ٥٦٥٩ .
 (٧٣) الدستور ٧ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٨١٧ .

F.O. 407/224, No. 248 Tel., Sir M. Lampson to Viscount (٧٤)
 Halifax, Cairo, April 20, 1940, P.P. 59 , 60.

F.O 407/224, No. 237 Tel, op. cit., P.P. 52, 53. (٧٥)

F.O. 407/224, No. 255, Sir M. Lampson to Viscount (٧٦)
Halifax, Cairo, April 23, 1940, P.P. 60, 61.

F.O. 407/224, No. 797 Tel., Sir M. Lampson to Viscount (٧٧)
Halifax, Cairo, July 28, 1940, P.P. 109, 110

Ibid. P. 110. (٧٨)

• الاهرام ٦ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٣ (٧٩)

• نفس المصدر ٥ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٢ (٨٠)

• المصري ٣ ، ٦ - ٨ - ١٩٤٠ عددى ١٣٤٩ ، ١٣٥٢ (٨١)

• الاهرام ٣١ - ٧ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٧٧ (٨٢)

• البلاغ ٢١ - ٧ - ١٩٤٠ عدد ٥٦٥٩ (٨٣)

F O 407/224, No 836 Tel, Sir M. Lampson to Viscount (٨٤)
Halifax, Cairo, July 31, 1940, P. 111.

F O. 407/224, No. 867 Tel, Sir M. Lampson to Viscount (٨٥)
Halifax, Cairo, August 6, 1940, P. 111

Loc. cit. (٨٦)

F O 407/224, No 868 Tel., Sir M Lampson to Viscount (٨٧)
Halifax, Cairo., August 6, 1940, P. 112

F.O. 407/224. No. 753 Tel, Viscount Halifax to Sir (٨٨)
M. Lampson, Foreign Office, August 7, 1940, P. 112.

F O. 407/224, No. 881 Tel., Sir M. Lampson to Viscount (٨٩)
Halifax, Cairo, August 7, 1940, P. 113

Loc Cit. (٩٠)

ومضابط مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والسبعين ، ٧ أغسطس
١٩٤٠ ، ص ٢٦٩٨ ، ٢٦٩٩ •

وجمال الدين محمد سعيد • المرجع السابق ، ص ٩١ •

• وعاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ١٩٤ •

• والبلاغ ٨ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٥٦٦٧ •

- والدستور ٧ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٨١٧
- والاتحاد ١١ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٥٨٢٥
- (٩١) الدستور ٢٧ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٨٣٥
- (٩٢) الاهرام ٨ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٥
- والمصري ٨ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ١٣٥٤
- (٩٣) نفس المصدر ٩ - ٨ - ١٩٤٠ ، ١١ - ٨ - ١٩٤٠ عددى ٢٠٠٨٦ ، ٢٠٠٨٨
- نفس المصدر ٩ - ٨ - ١٩٤٠ ، ١١ - ٨ - ١٩٤٠ عددى ١٣٥٥ ، ١٢٥٧
- (٩٤) الاهرام ١٢ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٩٠
- (٩٥) البلاغ ١٢ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٥٦٧١
- والدستور ١١ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٨٢٠
- (٩٦) الدستور ٨ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٨١٨
- (٩٧) المصري ١٢ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ١٣٥٨
- (٩٨) مضايقات مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والسبعين ، ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، ص ٢٧٠٠ - ٢٧٠٤

F.O. 407/224, No 961 Tel, Sir M. Lampson to Viscount (٩٩)
 Halifax, Cairo, August 23, 1940, P P 116, 117.

- (١٠٠) مضايقات مجلس النواب ، الجلسة السابقة ، ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، ص ٢٦٩٩ ، ٢٧٠٢ ، ٢٧٠٣
- (١٠١) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٦٩٩ - ٢٧٠٢
- (١٠٢) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٧٠٤
- (١٠٣) الاهرام ١٠ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٧
- (١٠٤) نفس المصدر ١٥ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٩٢
- (*) منهم عبد الله اللوم ، اصلا ن قطارى
- (١٠٥) الاهرام ، الدستور ١١ - ٨ - ١٩٤٠ عددى ٢٠٠٨٨ ، ٨٢٠ على التوالي
- (١٠٦) مضايقات مجلس النواب ، الجلسة الثانية ، ١٤ يناير ١٩٤١ ، ص ٩٧
- (١٠٧) نفس المصدر ، الجلسة الخامسة والسبعين ، ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، ص ٢٧٠٠ - ٢٧٠١

- (١٠٨) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٧٠٣ ، ٢٧٠٤ .
- (١٠٩) نفس المصدر والجلسة ص ٢٧٠٣ .
- (١١٠) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٧٠٤ .
- (١١١) نفس المصدر ، الجلسة السادسة عشر ١٩ - ٢ - ١٩٤١ ، ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .
- (١١٢) نفس المصدر ، الجلسة السادسة والخمسون ٢٤ - ٦ - ١٩٤١ ، ص ١٤٩٩ .
- وملحق نفس الجلسة رقم ٣ ، ص ١٥١٥ .
- والدستور ٢٢ يوليو ١٩٤١ عدد ١١٢٨ .
- (١١٣) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والسبعين ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، ص ٢٧٠٠ ، ٢٧٠٢ .
- (١١٤) المصري ١٠ - ٨ - ١٩٤٠ عند ١٣٥٦ .
- والاهرام ١٠ ، ١٣ - ٨ - ١٩٤٠ عددى ٢٠٠٨٧ . ٢٠٠٩٠ .
- والدستور ٢٠ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٨٢٨ .
- (شكلت اللجنة برئاسة مستر هان عضو مجلس ادارة البنك الاهلى عضوية المستر أ . هولدن خير الضرائب ، ج . مارشال ، ه . و . كارازارس عن بريكليز ، الملحق التجارى بالسفارة البريطانية ، نفس المصادر والاعداد) .
- (١١٥) الدستور ١٩ . ٢٠ - ٨ - ١٩٤٠ عددى ٨٢٧ . ٨٢٨ .
- والاهرام ١٣ - ٨ - ١٩٤٠ عند ٢٠٠٩٠ .
- (ضمت اللجنة مصطفى الصادق بك وكيل وزارة المالية لشئون القطن ، سيد البدرائى باشا ممثلا للمنتجين ، محمد فرغلى بك ، على يحيى بك ، مستر اليمان ، مستر فيلاتوريا ، مسيو سينادينو ، مستر بيل عن المصدرين ، مستر ديلف ، مستر سلفاتور عن تجار البدرة - نفس المصادر والاعداد) .
- (١١٦) البلاغ ، المصري ، الاهرام ٢٢ - ٨ - ١٩٤٠ اعداد ٥٦٨١ ، ١٣٦٨ ، ٢٠٠٩٩ على التوالي .
- (١١٧) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السادسة والخمسين ، ٢٤ - ٦ - ١٩٤١ ، ص ١٥١٥ .
- والدستور ٢٢ يوليو ١٩٤١ عدد ١١٥٥ .
- (١١٨) الاهرام ٨ - ٩ - ١٩٤٠ عدد ٢٠١١٦ .
- ومضابط مجلس النواب ، الجلسة السابقة ، ملحق رقم ٣ مذكرة مرفوعة من وزارة المالية الى مجلس الوزراء ٢٩ - ٣ - ١٩٤١ ، ص ١٥١٥ .

- (١١٩) الدستور ١٥ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٨٢٤
- والبلاغ ١٨ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٥٦٧٧
- والاهرام ١٦ - ٨ - ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٩٣
- (١٢٠) الاهرام ٤ ، ١٨ - ٩ - ١٩٤٠ عدد ٢٠١١٢ ، ٢٠١٢٦
- (١٢١) نفس المصدر ١٣ - ٥ - ١٩٤١ عدد ٢٠٢٥٨
- (١٢٢) نفس المصدر ١٥ - ٥ - ١٩٤١ عدد ٢٠٣٦٠
- (١٢٣) المصري ١٤ - ٧ - ١٩٤١ عدد ١٦٨٨
- (١٢٤) محمد أبو العلا محمد المرجع السابق ، ص ٤٠٠ ، ٤٠١
- F.O 407/225 No. 181 E., Sir M Lampson to Mr. Eden, (١٢٥)
Cairo, February 26, 1941, P. 22
- F.O. 407/225 No 506 E, Sir M Lampson to Mr. Eden, (١٢٦)
Cairo, June 3, 1941, P. 39.
- F.O. 407/225 No. 181 E, op cit., P.P. 20, 22. (١٢٧)

الفصل الرابع

الاستنزاف البريطاني

- الاجراءات الحكومية •
- بريطانيا ومحصول ١٩٤١ وموقف النواب •
- تحديد المساحة المنزرعة قطناً لسنة ١٩٤٢ •
- القوى السياسية والاتفاق •
- توزيع الارباح •

الاجراءات الحكومية

كانت بداية الاهتمام بمحصول القطن لموسم ١٩٤١ مبكرة ، وقبل زراعة المحصول ، عندما أخذت الحكومة ، تشجيع الفلاحين للاقلال من مساحة الاراضى الزراعية ، المخصصة للقطن ، نظرا لما قد يتعرض له محصول القطن القادم ، من صعوبة فى التصدير (١) ، وشرح وزير الزراعة (*) الاسباب التى دعت الحكومة الى ذلك :

أولا ٠٠ ان بريطانيا فى وقت السلم ، كانت تستهلك حوالى ثلث محصول القطن المصرى ، واذا كان من المتوقع زيادة استهلاكها زمن الحرب ، فمن جهة أخرى لايمكن اغفال صعوبة النقل البحرى ، وعدم الرغبة فى الضغط على « حلفائنا فى الظروف الدقيقة الحاضرة لكى يشتروا محصول القطن فى العام المقبل ، الى جانب ماسيبقى لديهم من قطن الموسم الحالى ٠٠ » ٠٠ وهو ما يؤدى الى وجود بعض الصعوبات امام محصول الموسم المقبل ، لاسيما ان ظروف الحرب غير مضمونة ، وقد لا تستطيع بريطانيا ان تشتري محصول القطن كله ٠

ثانيا ٠٠ ان صعوبة الملاحة البحرية ، وارتفاع أجور الشحن والتأمين البحرى ، الى حد كبير سيؤدى الى وقف استيراد الغلال والدقيق من الخارج ، ومن المرجح أن تصبح مصر ، مركزا رئيسيا لتموين الشرق الأدنى كله ، الى جانب تموين نفسها ، وهو أمر سيؤدى الى رفع أسعار الغلال . بدرجة تصبح معها أكثر ربحا من زراعة القطن .

ثالثا ٠٠ من المتوقع زيادة أعداد القوات العسكرية بمصر ، وهو أمر يؤدى بالضرورة ، الى زيادة استهلاك هذه الجيوش من الحبوب ، وواجب مصر أن توفر وسائل التموين لحاجتها وحاجة هذه الجيوش(٢) .

وتخطو الحكومة ، خطوة أخرى فى هذا الصدد ، عندما تقدمت لمجلس النواب ، بمشروع قانون لمنع زراعة القطن ، بعد المحاصيل الشتوية لسنة ١٩٤٠ ، ١٩٤١ الزراعية ، فى أرض زرعت فولاً أو حلبة أو عدساً أو شعيراً(٣) .

ولقد أوضح وزير الزراعة ، اسباب التقدم بهذا المشروع ، وتمثلت فى عدم القدرة على تصريف القطن مستقبلاً ، حتى لو اشترته بريطانيا ، فانه من الصعب تصديره ، مما يشكل ضغطاً على سوق القطن ، فضلاً عن أن زراعة القطن المتأخرة ، تصبح بؤرة للدودة ، تؤذيها وتؤذى غيرها من الأقطان المبكرة ، ولسد حاجة البلاد من الحبوب والمحاصيل الأخرى .

وأوضح الوزير أن جملة المساحة التى تزرع قطناً ، عقب المحاصيل الشتوية ، تبلغ ١٣٨٠٠٠ فدان منها ٤٥٠٠٠ فى الوجه البحرى بانتاجية ثلاثة قناطير للفدان ، والباقي فى الوجه القبلي

بانتاجية أربعة قناطير للفدان ، وبالتالي سينقص المحصول بما يتراوح بين ٥٠٠ر٠٠٠ ، ٦٠٠ر٠٠٠ قنطار(٤) ووافق المجلس على المشروع وتضمنت مادته الثانية عقوبة المخالف ، بالحبس مدة لا تزيد عن شهر ، وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل فدان ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، فضلا عن تغليب الزراعة واعدامها ، مع الزام المخالف بمصاريف التغليب والاعدام ، بواقع عشرين مليما عن كل قيراط(٥) ، واصدر الوزير قرارا بالتدابير ، التى تتخذ لتنفيذ هذا القانون(٦) .

بريطانيا ومحصول ١٩٤١ وموقف النواب

وكان التطلع لبريطانيا ، لشراء محصول هذا الموسم مبكرا وقبل زراعته ، ففى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٠ ابرق السفير البريطانى لوزير خارجيته ، عن محاولة رئيس الوزراء المصرى ، لمعرفة النية البريطانية ازاء المحصول القادم ، وأوضح السفير فى اجابته بأن الحكومة البريطانية ، قد دفعت أكثر من ٣٠ مليون جنيه فى مقابل محصول ١٩٤٠ ، وليس من المتوقع أن تجهد نفسها بالنسبة للمحصول القادم ، فأوضح رئيس الوزراء ، بأنه يود أن تكون اجابته ، عن سؤال فى البرلمان حول المسألة القطنية ، بأن المفاوضات مع السفير البريطانى فى تقدم بالنسبة لهذا الموضوع ، فحذره السفير ، باعتبار أن ذلك أمر غير حقيقى ، وأن الاجابة فى هذا الصدد يجب أن تخلو من أية تعهدات ، أو أية محاولة لدفع حكومة جلالة الملك ، الأمر الذى يؤدى الى نتائج سيئة ، ورغم موافقة رئيس الوزراء على ذلك ، فانه أشار الى اعتقاده والسفير بوجوب شراء بريطانيا المحصول القادم ، ولكن السفير رغم اجابته ، بأن الأمر قد يكون ذلك نصح رئيس الوزراء بعدم وجوب رفع هذه الأمور ، للحكومة البريطانية ، قبل أوانها(٧) .

ومنذ بداية الدورة البرلمانية ، كان الاهتمام بتصريف محصول القطن القادم ، فدعا النواب الحكومة فى الرد على خطبة العرش ، لتتخذ العدة من الآن لتصريف هذا المحصول(٨) وحذر الحكومة النائب « على المنزلاوى » من التأخر فى الاتفاق كما حدث فى موسم القطن الماضى(٩) .

لقد بدأت المفاوضات بين الحكومة المصرية والبريطانية ، لحل المسألة القطنية بالنسبة للمحصول الجديد ، فى أوائل عام ١٩٤١(١٠) وفى ٢١ يناير ذكر رئيس الوزراء فى رده على سؤال حول ما تنتويه الحكومة ، بالنسبة لتصريف محصول موسم ١٩٤١ ، بأن الحكومة تكلمت مع السفير البريطانى بخصوص شراء هذا المحصول ، وقد ابلغ حكومته بذلك (١١) ، كما صرح رئيس الوزراء فى أوائل فبراير عام ١٩٤١ ، بأن المباحثات مع بريطانيا ، والتي تدور حول المسألة القطنية ، محصورة فى القواعد الأساسية لشراء المحصول(١٢) .

وكان الأمل المصرى معقودا - كما جاء فى تقرير اللجنة المالية، عن مشروع الميزانية العامة للدولة ، للسنة المالية ١٩٤٢/٤١ - على حل مشكلة القطن وتصريفه ، اذا استمرت الحرب ، على تقدير الحكومة البريطانية لمركز مصر ، وأن تصريف محصولها الرئيسى على أساس معقول ييسر عليها حياتها ، ويمكنها من المشاركة على تقديم مساعداتها (١٣) ، وطالب بعض النواب من بريطانيا ، التفكير فى شراء المحصول(١٤) ، كما نبه البعض الحكومة ، باشتراك المجلس فى حل المسألة القطنية ، ولا تتركهم كما فعلت فى العام الماضى ، فالحلول عديدة بالنسبة لهذه المسألة ، اذا أنجزت الحليقة ما وعدت به صراحة ، من تعويضها مصر عما كانت تستهلكه الدول المعادية ، بحكم معاهدة التحالف(١٥) .

وبرغم أن المفاوضات فى هذا الصدد ، ذات طابع اقتصادى ، الا أنها لم تحسم الا فى أغسطس من ذات العام ، الأمر الذى اثار كثيرا من القلق لدى النواب طيلة فترة المفاوضات ، مما دعا رئيس الوزراء ، الى تأكيد استمرار المفاوضة مع بريطانيا ، بل أبدى أمله فى قرب انتهائها (١٦) ، وكثرت كذلك الاستجابات البرلمانية ، حول سياسة الحكومة القطنية ، لاسيما عندما اقترب موعد جنى المحصول وقد أجلت الحكومة ، مناقشة أحد هذه الاستجابات أسبوعا ، ريثما يتم الاتفاق بين الدولتين بالنسبة لمحصول القطن (١٧) ، وعند المناقشة فى الجلسة المحددة ، لم تكن المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، قد انتهت بعد ، وإن أوضح رئيس الوزراء ، أهم الملامح التى توصل اليها ، كاشتراك الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية ، مناصفة فى شراء القطن ، الأمر الذى يفرض على الحكومة ، عقد قرض ليتمكنها من شراء نصيبها ، كما أوضح ماتضمنته المفاوضات من ضرورة توفير محاصيل الحبوب ، الأمر الذى يقتضى تحديد مساحة الأرض ، التى تزرع قطناً فى العام القادم ، وكانت النقطة التى لم تحسم بعد ، فى هذه المفاوضات ، هو السعر ، ووافق المجلس على تأجيل نظر الاستجابات مرة أخرى ، حتى تنتهى المفاوضة ، مع التأكيد على ضرورة أن يتفق السعر ، مع ظروف وملابسات محصول القطن ، رافضين أسعار العام الماضى كأساس للبيع (١٨) ، واصلت الحكومة طلبها فى تأجيل استجاب القطن للمرة الثالثة للجلسة التالية ، حتى تنتهى المفاوضة مع الحكومة البريطانية فى هذا الصدد (١٩) .

وفى الجلسة المحددة ، أوضح رئيس الوزراء ، بنود الاتفاق مع بريطانيا بخصوص محصول قطن عام ١٩٤١ ، على الوجه التالى :

● شراء بريطانيا محصول قطن وبذرة الموسم ، مناصفة مع الحكومة المصرية .

● قبول بريطانيا شراء حصتها من القطن ، بسعر العام الماضى ، وارذب البذرة بسعر ٥٥ قرشا ، وستدفع الحكومة المصرية مبلغ عشرة قروش لكى لا يكون سعر بذرة هذا العام ، أقل من مثيله فى العام الماضى .

● تنازل بريطانيا ، عن نصف نصيبها من الأرباح المتوقعة ، لصدالح زراع القطن .

● تنازل الحكومة المصرية ، عن نصيبها من الأرباح المتوقعة .

الامر الذى يؤدى الى حصول الزراع ، على ثلاثة أرباع الأرباح .

● تنازل كلا من الحكومتين البريطانية والمصرية ، عن حق اللجنة المشتركة فى تصدير القطن وحدها ، ليتمكن من يستطيع التصدير أن يتعامل مع أى مشتر من الخارج .

● أن السبيل الوحيد لقيام الحكومة المصرية بالوفاء بنصيبها فى تمويل القطن ، هو عقد قرض داخلى ، وتحمل الموازنة المصرية مصاريف هذا القرض ، مع احتياطي خاص لمقابلة الخسارة ، فى حالة هبوط السعر ، يقدر بخمسمائة ألف جنيه سنويا .

● تحديد مساحة الأراضى ، التى تزرع قطنا فى الموسم القادم ، اقلالا لمصول لايستهلك معظمه ، ولا سبيل الى تصديره ،

وتخفيفا لضغطه على أسعار المستقبل ، ومن ناحية أخرى للاكثار من زراعة الحبوب ، لتموين البلاد بالغذاء ، فقد نقص محصول القمح عن حاجة البلاد بنحو ٢٠٠ر٣٠٠٠ أردب ، وكذلك الذرة بنحو ٢٠٠ر٧٠٠ أردب ، فضلا عن صسوعية استيراد هذا العجز من بلاد أخرى ، لعدم امكان تخصيص وسائل النقل لمثل هذا الاستيراد . ورغبة من الحكومة لتشجيع زراعة الحبوب ، قرر مجلس الوزراء فى ١٥ أغسطس عام ١٩٤١ ، دخول الحكومة مشترية ، لكل مايعرض من قمح العام القادم (السنة الزراعية ٤١ - ١٩٤٢) بسعر ١٩٠ قرشا للاردب من القمح البلدى ، ٢٠٠ قرشا للقمح الهندى ، تسليم المزرعة ، وكذلك محصول الذرة كله طبقا للتسعيره الحالية .

وبرر البيان موقف بريطانيا فى هذا الاتفاق ، فهى لم تتصرف فى معظم محصول العام الماضى ، مع احتمال أن يطلب منها ، مثل ذلك فى العام القادم ، فضلا عما يتحمله دافع الضرائب البريطانى من باهظ المصروفات وقادح التكاليف ، كما أوضح استحالة تحمل الحكومة المصرية وحدها ، مسئولية هذا المحصول ، فلن تستطيع تصريف أكثر من ريعه أو خمسه ، الى جانب عدم قدرتها على تمويل المحصول أو شرائه ، وبالتالي فالطريق الوحيد لتصريف القطن المصرى ، هو التعامل والاتفاق مع بريطانيا (٢٠) .

وهو اجمالا نفس مضمون كتاب لامبسون الى رئيس الوزراء المصرى ، بخصوص الاتفاق السابق ، ولقد أشار لامبسون الى ضرورة تحديد المساحة المزروعة قطنا لسنة ١٩٤٢ ، بحيث لايزيد المحصول عن ستة ملايين من القناطير ، ولايزيد محصول ١٩٤٢ عن خمسة ملايين من القناطير ، على أن تصدر الحكومة المصرية ، فى الدورة البرلمانية الحالية التشريع اللازم لذلك ، مع اتخاذ الاجراءات التى تمنع استخدام المخصبات للقطن ، وابلاغ بريطانيا بها ،

واحاطتها بما يتعلق بالقرض ، الذى تتمكن به الحكومة المصرية من تدبير نصيبها من المال للجنة المشتركة و « ترغب الحكومة البريطانية ان تبدأ الحكومة المصرية عقد القرض قبل شراء محصول ١٩٤١ » (٢١) .

وكانت بريطانيا حريصة على انقاص المساحة القطنية ، والتوسع فى زراعة القمح لتموين جيوشها الجارة من جانب ، وتقليل الكميات التى تشتريها من القطن المصرى من جانب آخر ، ولقد اعترضت على اقتصار وزارة الزراعة المصرية ، على اسداء النصح للزراع بانقاص مساحاتهم القطنية طواعية واختيارا (٢٢) ، الأمر الذى جعلها تتدارك الموقف ، بضرورة اصدار تشريع بذلك .

وعلى أية حال فقد طمان رئيس الوزراء السفير البريطانى ، بتقديم الحكومة المصرية للبرلمان بمشروع قانون بخصوص تخصيص المساحة القطنية والقرض (٢٣) .

وساندت الحكومة فى موقفها ، أحمد ماهر رئيس الهيئة السعودية حيث قدم الشكر للحكومة المصرية لجهدا ، وللحكومة البريطانية لقبولها شراء نصف المحصول ، فى الوقت الذى تعاني فيه مالياتها الكثير ، بل وبرر عدم تسامحها فى السعر ، الى مسئولياتها الهائلة التى تتحملها أمام شعبها ، وما يجب أن تقوم به بالنسبة لمحصول القطن فى بعض البلاد الأخرى ، وأشار الى ظروف القطن الأمريكى، الذى اعتمد على السوق المحلية بدرجة كبيرة ، وكذلك القطن الهندى حيث يستهلك نصفه ، ويصدر حوالى ٣٣٪ منه الى البلاد المجاورة ، وهو أمر لا ينطبق على القطن المصرى ، اذ لا يزيد الاستهلاك المحلى عن ٧٥٠ ألف قنطار ، مع استحالة التصدير دون مساعدة السفن الانجليزية ، ولانقطاع الصلات التجارية مع اليابان ، واعترف رئيس الهيئة السعودية بأن السعر الذى حددته بريطانيا ، أقل مما كان

متوقعا لزيادة تكاليف الانتاج ، ونظرا لصعوبة مطالبة الحليفة بالكثير مما وصل اليه رئيس الوزراء ، وقد بذل معها كل جهد ممكن ، فالسبيل هو مساعدة الحكومة لنتجى القطن فى حدود امكانات البلاد ، مع تحذيره بعدم تحميل الخزانة بالكثير مما تستطيع أن تتحملة ، واقترح تبعا لذلك أن يرتفع السعر من ١٤ر٢٥ ريال الى ١٥ر٢٥ ريال وهو سعر مناسب ، وتحمل الحكومة المصرية هذا الفرق اسوة بما فعلته مع سعر البذرة (٢٤) .

ولقد دافعت الصحف البريطانية فى مصر ، عن السعر الذى عرضته بريطانيا لشراء القطن المصرى ، فقالت «الاجبشيان ميل» ان رفع السعر لن يفيد سوى طائفة الباشوات ، أما الزارع المتوسط والصغير والمستأجر ، فلن يعود رفع السعر على هؤلاء ، الا بالخسارة والجوع ، وأضافت أن السعر الذى عرضته بريطانيا يتفق وزيادة التكاليف ، ويحقق ربحا متواضعا ، ورد الدكتور يوسف نحاس(*) ، مستنكرا احداث الفرقة بين صغار الزراع وكبارهم ، فى بلد انتظمت فيه العلاقة بين الصغار والكبار ، على أحسن وجه ، فالصغير فى ذمة الكبير ، يرعى مصالحه ويمده بالتقاوى والمال والماشية ، فلمصلحة « من يريدون بذر الشقاق بين هذه الطبقات ، واحداث مشكلات اجتماعية ، من أعقد المشكلات التى أقلقنا بال أهم كثيرة » ، وبقيت مصر ناجية منها ، وناقش عدم استفادة صغار الزراع ، بهذه الزيادة ، موضحا أن الزيادة تعم الجميع ، عندما يبيعون القطن ، كل حسب محصوله ، بزيادة رiales ، وأما قولهم أن المستأجر لن يستفيد ، بزيادة أسعار القطن ، لرفع المالك فئة الايجار تبعا لذلك فقول غير صحيح لأن ايجار هذا العام مربوط من سنة مضت ، وبالتالي لا يستطيع رفع القيمة الايجارية ، بل ان رفع السعر يمكن المستأجر من دفع ما عليه من متطلبات ، وبهذا يوضع حد

للمنازعات والقضايا والمشاكل ، يضاف الى ذلك ، أن معظم الملاك يؤجرون أرضهم ، لا بالايجار النقدي ، بل بالايجار العيني ، أى أن يدفع المستأجر للمالك مقدارا معيناً من المحصول ، ازاء ايجاره للأرض ، فهو بذلك مستفيد أيضاً (٢٥) .

ولقد شهدت هذه الجلسة،التي امتدت سبعة أيام،هجومامتواصلا على الاتفاق المصرى البريطانى من كافة نواحيه ، لاسيما على السعر، ورأى النواب ضرورة زيادته الى الدرجة المعقولة ، أو تعوضه الحكومة المصرية ، اذا رفضت بريطانيا ، الأمر الذى اضطر رئيس الوزراء ، الى معاودة التفاوض مع الحكومة البريطانية لزيادة السعر (٢٦) ، الذى زاد من بخسه ، أن قيمة النقد قد قلت ، وهبطت قدرتها على الشراء بسبب التضخم (٢٧) .

واستمر تعرض النواب للثمن البخس،الذى عرضته بريطانيا وأشاروا الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، والديون العقارية المستحقة السداد ، وأن تأخر الحكومة فى المفاوضة ، وضع البلاد تحت أمر واقع ، وأن الاقتراح الخاص بشراء الحكومة المصرية المحصول كله ، اقتراح غير عملى ، فلن ينتظر الفلاح حتى تجد الحكومة من يقرضها ، فموسم جنى المحصول على الأبواب ، ولن تستطيع الحكومة اجبار بريطانيا ، على الشراء بسعر معين ، والخلاصة أن بريطانيا ، أصبحت هى المتحكمة فى محصول القطن وسعره ، وهى سبب الأزمة القائمة ، لقطع مصر علاقاتها مع الدول تنفيذاً للمعاهدة ، وكان عليها أن تقابل ذلك بمثله ، وأشار أحد النواب بأنه « لا يوجد برلمان مصرى يقر الحكومة على هذا العمل » (٢٨) .

ولقد أشار البعض الى هذه القضية ، وضرورة أن تراعى بريطانيا ما قدمته مصر لها ، فالأولى بها « أن تكون السياسة ، لا

العوامل التجارية والفنية رائدها الأصلي ، فى مساومتنا على محصول هو كل قوام حياتنا الاقتصادية » (٢٩) •

أما المعارضة الوفدية ، فقد فندت الاتفاق فى بنوده المختلفة ، فتناول « عبد الحميد عبد الحق » موضوع السعر ، موضحاً أن حجج رئيس الوزراء ، هى ذاتها التى تذرع بها السفير البريطانى ، لشراء القطن بهذا السعر البخس ، بل أن الحكومة قد غالت فى تفسير حجج السفير •

وانتقد شكر رئيس الوزراء للحكومة البريطانية ، موضحاً أن الأمر لا يدعو لذلك ، فلقد استطاعت العراق ، وبينها وبين بريطانيا معاهدة مماثلة ، أن تبيع محصولها لليابان بسعر ١٧ر٨٠ ريالاً للقنطار و ٩٠ر٤ قروش لارديب البذرة ، فى نفس الوقت الذى اشترت فيه بريطانيا القطن المصرى، وتطرق الى ارتفاع أسعار القطن فى العالم، وهو دليل على أن هذه السلعة ، لها من الأسباب ما يبرر صعودها وقت الحرب ، بينما انخفضت أسعار القطن المصرى !! ، وطالب بأن تصدر مصر قطنها الى الدول المحايدة ، كاليابان وهو حق لها يقره القانون الدولى ، وإذا تنازلت مصر عن هذا الحق ، مجاملة لبريطانيا ، فالأمر يستلزم أن تقوم الأخيرة بشراء القطن ، وأشار ممثل المعارضة الى تقصير الحكومة فى المفاوضات مع بريطانيا ، فخطاب السفير البريطانى صدر فى ٢٩ يوليو ١٩٤١ ، وكان الواجب يقضى أن تكون المفاوضات منذ أغسطس ١٩٤٠ ، ولقد تكتمت الحكومة أخبار هذه المفاوضات ، حتى ١١ أغسطس ١٩٤١ ، لوضع البلاد تحت الأمر الواقع •

كما أوضح أن حرية التصدير ، التى ذكرها رئيس الوزراء ، هى حرية صورية ، فالأمر يقتضى موافقة الأميرالية البريطانية ،

فتصريح الحكومة وحده لا يكفي ، وأن قول رئيس الوزراء ، بوجود
النظر بحذر الى مالية مصر ، يشير الى عدم متانة الاقتصاد المصرى
الأمر الذى لا يهىء عقد القرض الذى تطلبه الحكومة .

وتعجب النائب من مطالبة بريطانيا ، بعد انقاص المساحة
المزروعة قطنا الى ٢٥٪ أو ٢٠٪ ، بعدم استخدام المخصبات ، ومنع
الزراع من استخدام بعض الكمية ، التى ستصدرها بريطانيا لمصر
(٦٣٠٠٠ طن) ، وهو ما يؤدى الى بوار الارض ، وانخفاض غلة
الفدان الى ثلاثة قناطير أو قنطارين ، بدلا من ثمانية أو سبعة قناطير ،
وأن الأمر الأكثر عجبا هو موافقة الحكومة المصرية على ذلك .
وشكلت المعارضة فى مقدرة الحكومة ، لتمويل محصول القمح على
أساس ١٩٠ قرشا للارdeb ، وناشدت النواب بالسمو فى هذه القضية
على كل مستوى ، لأنها قضية مصر بأسرها ، لافرق بين حكومة
ومعارضة « لأن مسألة هذا البيع هى مسألة حياة أو موت » فالقطن
إذا انعدم « فإن مصر لن تكون مصر مطلقا ، بل لنذكر ان الخراب
سينصب وقتئذ على كل بيت » (٢٠) .

وتولى « أحمد هاجر » التعقيب على بيان المعارضة الوفدية ،
وفند بعض محتوياته ، فتصدير القطن الى اليابان يقف أمامه ، منع
اليابان سفنها من الابحار للبحر الأحمر ، فضلا عن تكاليف الشحن ،
وأن التصدير للدول الأخرى التى تضمنها البيان كفرنسا غير
المحتلة ، وأسبانيا وسويسرا وإيطاليا قبل دخولها الحرب ، مشتبّه
فى تحويله الى المانيا ، وبالتالي يمكن أن تصادرها الاميرالية
البريطانية ، كما أشار الى أن تخزين القطن فى مصر ، لعدة
سنوات ، أمر فوق طاقة البلاد ، ولكنه اتفق مع المعارضة فى عدة
أمور مهمة .

● انخفاض السعر طبقا للعرض البريطاني .

● ضرورة وضع سياسة قطنية للمستقبل .

● ان تحديد مساحة الأرض المزروعة قطناً ، وتحديد الانتاج يجب ألا يلحق بمشروع الاتفاق ، باعتباره مسألة متعلقة بتموين البلاد ، وتخص الحكومة ونوابها وشيوخها ، دون التدخل البريطاني وأن الطلب البريطاني فى هذا الصدد ، ليس جائزا فى الحقيقة و « ما كان يجب أن يكون » (٢١) .

واتفاق الهيئة السعدية مع المعارضة فى هذه النقاط ، يشير الى أن غالبية المجلس ، كانت رافضة لهذا الاتفاق ، وداعية الى تحسينه بأية صورة من الصور ، فلقد اعترض « اسماعيل صدقى » على أن تكون قضية تحديد المساحة والقرض ، شرطا للاتفاق ، وكان واجب الحكومة أن تؤكد لبريطانيا أن هذه المسألة « مصرية بحتة ، وطالب بمناقشة هاتين القضيتين » بكامل حريتنا وتفكيرنا الوطنى المصرى » (٢٢) .

والحقيقة أن بريطانيا قد أكدت الارتباط بين تنفيذ الاتفاق وهاتين القضيتين فى خطاب آخر من السفير البريطانى الى رئيس الوزراء ، بعد الاتصال الشفهى فى هذا الصدد ، اذ جاء فيه بوضوح « أن تحديد زراعة القطن لسنة ١٩٤٢ ، المبين بخطاب دولتك المـؤرخ فى ١١ أغسطس ، واصدار القرض المذكور بنفس الخطاب ، يكونان ركنا من الأسس التى تتطلبها موافقة حكومتى ، وعليه فانها لاتجد نفسها مرتبطة ، اذا لم يتم اصدار التشريعات الخاصة ، بتحديد زراعة القطن وباصدار القرض خلال الدورة البرلمانية الحالية » (٢٣) .

ومن الطبيعي أن يكون رد رئيس الوزراء فى هذه القضية ،
ردا واهيا على أساس أن قضية التحديد ، إنما هى مطلب مصرى ،
وقد وعدت الحكومة بتحقيقه (٢٤) ، متناسيا بذلك الشروط
البريطانية !! ان الاسترسال فى معارضة النواب لبخود الاتفاق ، أمر
يطول امتداد الجلسة ذاتها ، بل ان تقرير اللجنة المالية لم يخرج عن
هذا الخط العام .

لقد أحال مجلس النواب ، فى ١١ أغسطس ١٩٤١ ، مشروع
قانون بعقد قرض قدره خمسة عشر مليوناً من الجنيهات ، لتمويل
محصول القطن ، الى اللجنة المالية لدراسته ، وأصدرت اللجنة
تقريرها بعد الاطلاع على آراء رئيس الحكومة ، ووزيرى المالية
والزراعة ، والوثائق المتبادلة بين الحكومة المصرية والبريطانية ،
وقد تضمن التقرير عدة نقاط مهمة .

● انتقد التقرير ، موافقة الحكومة على شروط الحكومة
البريطانية ، الخاصة بتحديد مساحة الأرض المزروعة قطناً للموسم
القادم ، واصدار قرض لتمويل نصف المحصول ، واحتياطات
الحكومة فكرامة البلاد واستقلالها لايتفقان وهذه الشروط ، التى
قدمها السفير البريطانى بصورة رسمية وعلمية ، فان ذلك يلىق
بتاجرين لا « بممثلين عظيمين لدولتين » .

● ان السعر البريطانى المعروض لا يحقق نكسبا ، بل قد
تكون الخسارة معه محققة لزيادة التكاليف .

● ان مصر تستطيع استبقاء قطنها الى ما بعد الحرب ،
لتبيعه بأثمان مرضية .

● ان مخاوف الحكومة من فكرة تمويل المحصول كله ،

بإصدار اذونات على الخزانة المصرية بضمنان القطن ، لامبرر لها
لعدة أمور :

● أن الدين العام فى مصر ، أيسر الديون عموما ، بالقياس
الى سائر بلاد العالم ، وفى وسعها أن تزيد فيه دون تأثير .

● أن الاذونات صادرة بضمنان غطاء معقول (القطن) ، له
قيمة اقتصادية حقيقية .

● يضمن هذه الاذونات أيضا .

(١) مركز مصر المالى

(ب) احتياطى مصر الحر ، المكون من سندات مالية من الدرجة
الأولى .

(ج) الزيادة فى قيمة الغطاء الذهبى ، المقدرة أخيرا بأكثر من
سنة ملايين من الجنيهات .

● انفرد الحكومة المصرية بعقد هذا الاتفاق ، رغم الحاج
البرلمان فى عدة مناسبات ، فى الكشف عن حقيقة الموقف بالنسبة
للمسألة القطنية .

● لايتسع الوقت للبت والمناقشة ، فى أمر استبقاء المحصول
كله للحكومة المصرية ، بعد أن تم الاتفاق فى اللحظة الأخيرة مع
الحكومة البريطانية ، فليس هناك بدا من اقرار الاتفاق فى مبدئه .

● زيادة السعر المعروض بمقدار ريالين ، تدفعهما الحكومة

المصرية ، أسوة بدفعها فرق البذرة ، الأمر الذى أدى الى زيادة القرض المطلوب ، الى سبعة عشر مليوناً ونصف مليون جنيه .

● ختمت اللجنة تقريرها بأن الدرس « الذى تلقيناه كان درساً قاسياً ، ولعلنا لانفاجأ اذا ما أقبل الموسم المقبل ، دون أن نكون أعددنا عدتنا ، وفى الوقت متسع لتقليب الأمور على وجوهها ، وللانتفاع من تجارب الجميع ومعارفهم » (٣٥) .

ووافق « حسين سرى » رئيس الوزراء ، على ما ارتأته اللجنة المالية ، بخصوص زيادة السعر والقرض ، وطالب النواب بالموافقة على زيادة الضريبة ، التى فرضها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ ، من ١/ من قيمة الضرائب المفروضة ، والتى كانت مخصصة للدفاع الى ١٠٪ لتغطية الزيادة فى أسعار القطن ، ولمواجهة أى احتمال (٣٦)

وانتهى الأمر فى مجلس النواب ، بالموافقة على المشروع الخاص ، بالترخيص للحكومة باصدار القرض المطلوب (٣٧) ، لمواجهة الزيادة فى أسعار القطن للمحصول كله والتى ستتحملها مصر بمفردها (٣٨) ، فضلاً عن مسئوليتها فى تمويل نصف المحصول (٣٩) وكانت فائدة القرض ٤ ٪ / ، وهو سعر عال ، لاتبرره الظروف السائدة وقتئذ ، من وفرة المعروض من الأموال ، التى تبحث عن التوظيف ، والتى قال عنها رئيس الوزراء ، ان القرض سوف يمتصها (٤٠) .

أما بخصوص زيادة الضريبة ، واعاده تخصيصها للغرض السابق ، فقد رأت اللجنة المالية ، أنها لا مبرر لها ، كما خفضت الزيادة المطلوبة الى ٣ / فقط ، ويتدخل رئيس الوزراء ، مفنداً تقرير اللجنة ، وتنتهى المناقشات فى هذا الصدد ، والتى امتدت الى أكثر

من جلسة ، بتخفيض نسبة الزيادة الى ٥٪ ، وسريانها خلال السنة المالية ١٩٤٢/٤١ فقط وبشروط معينة(٤١) .

• تحديد المساحة المزروعة قطناً لسنة ١٩٤٢

أما ما يتعلق بالقضية الثانية ، وهى تحديد مساحة الأرض المزروعة قطناً ، فقد سبق تطبيقها فى مصر لذات العوامل التى دعت إليها هذه الظروف ، فلقد طبقت هذه السياسة بين أعوام ١٩١٥ ، ١٩١٨ ، وكانت بريطانيا هى المحركة لهذه السياسة - كما هى فى هذه الأزمة - ففكرة التحديد لم تطرأ على الأذهان ، الا بعد زيارة اللجنة التى كلفت بالذهاب الى بريطانيا ، عشية اندلاع الحرب ، لتقصى الحقائق عن امكان تصريف القطن المصرى ، ولقد تأكدت اللجنة ، أن الحاجة الى القطن قد تكون محدودة ، وحتى لايتراكم القطن ، وتتحمل بريطانيا تبعه ذلك ، لاسيما أن مصر كانت - بحكم الظروف السائدة وقتذاك - بجانب بريطانيا ، فكانت سياسة التحديد .

فالتحديد المطلوب ، يؤدى الى قلة الناتج ، مما يمكن بريطانيا من احكام سيطرتها على توجيه صادرات القطن المصرى ، بعيداً عن دول المحور المعادية لها ، ولو استدعت الظروف شراءها المحصول كله .

كما أن التحديد ، يتيح لبريطانيا فرصة لتغطية احتياجاتها ، من السلع الغذائية لتموين قوات الحلفاء ، فى مصر والشرق الأدنى، فضلاً عن مواجهة أزمة الأسعار فى المواد الغذائية خاصة ، منذ اندلاع الحرب ، وتواجد قواتها العسكرية(٤٢) .

ومهما كان الأمر ، فقد وافق مجلس النواب المصرى ، فى جلسات متعددة ، على الشرط الثانى وهو تحديد المساحة التى ستزرع قطناً فى العام القادم بشكل عام ، بنسبة لا تزيد عن ٢٧٪ من مجموع الأراضى ، التى فى حوزة الفلاح ، فى المناطق الشمالية من الوجه البحرى ، ٣٠٪ فى باقى جهات القطر ، فضلاً عن منع زراعة القطن فى أراضى الحياض ، مالم تكن قد زرعت قطناً فى السنتين السابقتين على صدور القانون أو فى أحدهما ولا يدخل فى حساب المجموع ، الأراضى البور التى لم تزرع فى السنتين السابقتين على صدور هذا القانون ، سواء أكانت قابلة للزراعة أم غير قابلة لها ، وكذلك الأراضى الخاضعة لعوائد الأملاك المبنية ، ومن الطبيعى أن يحدد المرسوم العقوبات اللازمة ، للمخالف لهذه القواعد ووسائل التظلم (٤٣) ، وصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ فى هذا الشأن (٤٤) كما صدر القرار الوزارى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٤١ باللائحة التنفيذية للقانون السابق (٤٥) .

وتبعاً لذلك انخفضت المساحة المزروعة قطناً فبلغت عام ١٩٤٢ ، ٧٠٥٠٠٠ فدان وفى عام ١٩٤٣ ، ٧١٢٨١٢ فداناً وكانت المساحة عام ١٩٣٩ ، ٨١٧٢٤٦ فداناً وفى عام ١٩٤١ ، ٨٦٢٩٦٤٣ فداناً (٤٦) .

وكان الاتجاه يقضى بضرورة تحديد المساحة المطلوبة لزراعة القطن ، لصعوبة تصريفه ، وما تواجهه البلاد من نقص فى محصول القمح والذرة ، وصعوبة استيراد الكميات المطلوبة ، والسماح للملازم للزراعة (٤٧) ، وأكد أحمد عبود (باشا) أن الفلاح لن يخسر من جراء الاكثار من زراعة الحبوب ، والاقبال من زراعة القطن ، فائتمان الحبوب ، ستكون فى مستوى يضمن ربها حسناً للفلاح (٤٨) ، وهو ما أيدته النقابة الزراعية (٤٩) ، فليس هناك خطر من زيادة المساحة

المزروعة قمحا وثرى ، فالحكومة قد ضمنت لكل منهما سعرا عاليا
يجلب للمزارعين ربحا معقولا(٥٠) .

وهذا لا يمنع من اثاره بعض المحاذير ، فالقطن سلعة تجارية ،
واذا كانت الظروف الحالية ، قد حملت الحكومة على تنفيذ مشروع
تحديد مساحة الاراضى المزروعة قطناً ، وليس فى البلاد محصول
رئيسى آخر يعوض الزارع عنه ، فالأمر يفرض على الحكومة أن
تصدر مرسوما ، بوقف الوفاء بأقساط الديون العقارية مدة الحرب ،
كما حدث فى الدنمارك ورومانيا ، أو خفضها الى الثلث ، حماية
للاراضى والحيلولة دون بيعها ، ازاء العجز فى دفع ديونها(٥١) .

ولعل ذلك ما دفع البعض - بعد تولى الوفد السلطة فى ٤
فبراير ١٩٤٢ - الى المطالبة بالغاء تحديد الاراضى التى تزرع
قطناً ، لاسيما بالنسبة لصغار الملاك ، فطبقا لاحصاء وزارة الزراعة
فى كتابها السنوى ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، تبين أن ٩٣٪ من مجموع الملاك
الزراعيين ، ويقدر عددهم بـ ٤٣٤ر٧٦٤ر١ مالكا، يملكون ٣٠ر٣٪ من
مجموع مساحة الاراضى الزراعية فى مصر ، فمتوسط ما يملكه
الفرد الواحد منهم ، ١١ قيراطا . فاذا كان القطن هو عماد الثروة
الاهلية ، فأولى الناس بزراعته ، هو الفلاح الصغير ، الذى يعتمد
على القطن فى سداد الايجار والديون ، اذا كان مستأجرا ، واصلاح
ارضه اذا كان مالكا ، وأن التدرج فى التحديد وفقا لمساحة الأرض
الزراعية ، امر مطلوب وأكثر عدلا حتى يتسنى لصغار الملاك دفع
ديونهم(٥٢) .

وعلى اية حال فقد ترتب على التحديد ، انخفاض انتاج القطن
ففى ١٩٤٢ بلغ محصول القطن ١٥٤ر٠٠٠ ر٤ قنطار ، وفى ١٩٤٣ ،
٤٩٤ر٣ قنطار(٥٣) .

القوى السياسية والاتفاق

من الطبيعي أن يشيد الجانب البريطاني بالاتفاق وببنوده ، فقد اشادت « الاجيشيان غازيت » بالجهود البريطانية لمنع غزو العدر البلاد المصرية ، ولو نجح هذا الغزو ، لالتهم المحور كل شيء دون مقابل محسوس ، وشحن القطن بأسرع مايمكن لاطاليا والمانيا ، وخير ما كان الزراع يفوزون به ، هو المحصول على أوراق نقد لاقيمة لها ، وهو مالم يحدث بالنسبة لبريطانيا ، التى دفعت ثمننا معقولا بالنسبة للقطن وغيره (٥٤) .

واكدت «المانشستر جارديان» أن الثمن الذى حدد فى الاتفاق مع بريطانيا ، يغطى تكاليف الانتاح ، ولو لم يتم هذا الاتفاق ، لبقى القطن فى أيدي معظم المزارعين ، الى أجل غير مسمى ، وبرزت الصديفة شراء بريطانيا نصف المحصول ، واشترطها على الحكومة المصرية ، اصدار تشريع بنقص المساحة ، التى تزرع قطنا فى الموسم القادم ، لتكسد المحصول السابق فى مصر (٥٥) ، فهذا الاتفاق من أعظم التدابير التى ساعدت على شد أزر الاقتصاد المصرى (٥٦) .

وعلمت «الاجيشيان ميل» ، على ما استقر عليه مجلس النواب المصرى ، من زيادة ريالين على سعر القطن ، بأن ذلك يترك « مذاقا غير سائح فى الفم » ، فالسعر الذى عرضته بريطانيا (١٤٢٥) ، كاف لترك ربح متواضع ، اذا روعيت زيادة تكاليف السماد والوقود فالربح المزيدي المطلوب ، سيكون على حساب الشعب المصرى كله ، فالفلاحون والجماهير ستفرض عليها الضرائب ، لتدبير ربح غير ضرورى ، لطائفة قليلة نسبيا من زارعى القطن ، وقد ناصر المجلس حقوق هذه الطائفة ، بدلا من أن ينهض ليحمى حقوق الجمهور (٥٧) .

وأشاد السفير البريطاني ، فى خطابه بمناسبة ذكرى توقيع المعاهدة ، بفضل الأساطيل البريطانية ، فى استمرار حركة الاستيراد المصرى بدرجة ما ، وأن شراء بريطانيا محصول القطن السابق ، واسهامها فى تصريف المحصول التالى (١٩٤١) ، دليل على أن بريطانيا ، تهتدى الى حد بعيد بروح المعاهدة ، كما تهتدى بلفظها ، و «أننا لسنا أقل من المصريين انفسهم فى اهتمامنا اهتماما قلبيا برجاء هذه البلاد ، وبمصلحة الفلاحين الذين هم أعظم زخر لها » (٥٨) .

وأيدت جريدتا المقطم والبلاغ ، بنود الاتفاق ، ودافعتا عن السعر المنخفض ، الذى عرضته بريطانيا على المنتج المصرى ثمنا للقطن (٥٩)، واستعرضت البلاغ مزايا هذا الاتفاق ، فالمعاونة البريطانية ليست قاصرة ، على شراء نصف المحصول ، بل ستساعد أيضا فى تمويل النصف الآخر ، حتى يتم الاكتتاب لقرض السبعة عشر مليوناً ونصف المليون ، اذا اقتضت الظروف فضلا عن أن مساهمة بريطانيا ستضع تحت تصرف مصر ، وسائل النقل البحرى والتصدير فى البلاد الأجنبية ، وستسدد بريطانيا ما ستشتريه بأموال آتية من الخارج ، مما يزيد الثروة الأهلية ، وأغفى الاتفاق مصر من شراء المحصول كله ، وكان تدبير الأموال اللازمة له (٤٠ مليون جنيه) ، يجبر مصر على اتخاذ طرق غير مأمونة ، تحدث التضخم ، وهو أكثر مما تحدثه الطاقة المصرية (٦٠) ، فضلا عن امكان منافسة اللجنة البريطانية ، لحصول هذا العام ، إذ مازال تحت يدها ملايين من القناطير من محصول العام السابق ، فالمعاونة البريطانية قد ذهبت الى أبعد من شراء نصف المحصول ، وهذا هو موضع الحكمة فى تصرف الحكومة ، وطلبها معاونة الحليفة ، لأنها تحقق ضمان هذه المساعدات ، التى تمكن الحكومة المصرية ، من حل مشكلة القطن ، دون أن تتعرض للمساس بالميزانية ، أو النقد أو الائتمان أو التأثير فى الحالة التجارية (٦١) .

وكانت الهيئة السعدية ، المدافعة الأولى من القوى المصرية ، عن هذا الاتفاق ، ومتصدية بشكل واضح ، وبالدرجة الأولى للمعارضة الوفدية ، واعتبرتها قائمة على المغالطة والتهويل والحسد (٦٢) وأكدت أن قيام بريطانيا ، بشراء نصف محصول القطن ، لتضيفه الى المكس عندھا ، وكذلك البذرة ، لھو دليل على حسن نيتها ، وعلى تقديرھا للصدقة والتحالف بين الشعبين ، وأن الموافقة البريطانية على حرية التصدير وعدم احتكاره ، لدليل آخر على حسن النية ، ومن الخير أن تكون بريطانيا ، شريكة لمصر في شراء المحصول ، لسيادتها البحرية(٦٣) .

وواصلت « الدستور » الاشارة بهذا الاتفاق ، فتحديد السعر يتيح لكل المنتجين ، كبارھم وصغارھم الحصول على سعر معين ، كاف لتغطية نفقاتھم ، وتحقيق ربح معقول ، كما أن هذا التحديد ، يؤدي الى استقرار اقتصاديات البلاد . فاقتصاديات القطن تسيطر بطبيعة الحال ، على جميع فروع الاقتصاد الأخرى في البلاد ، فالتجار والصناع يمكنھم في هذه الحالة ، تقدير القوة الشرائية للبلاد ، والتي على أساسھا يستطيعون تنظيم حركة نشاطھم فالحكومة المصرية كانت على حق في عدم توقفھا أمام اعتبارات خاصة بالأثمان ، وفي مذايرتھا في الحصول على المعاونة البريطانية (٦٤) ، ولكن تأبى المعارضة الحزبية الاعتراف بذلك ، وتتهم بريطانيا باستغلال مركز مصر ، بينما موقف البلاد ، هو ازجاء الشكر صادقا لمبريطانيا(٦٥) .

واتخذ الأحرار الدستوريون ، موقفا بزيادة ريالين عن السعر الذي تقدمت به الحكومة الى مجلس النواب ، وهو ما يتفق مع رأى اللجنة المالية(٦٦) ، وكان الحزب ونوابه قد ناقشوا القضية القطنية ، ومشاريع القوانين الخاصة بھا ، في عدة اجتماعات للوصول الى

رأى موحد فى هذا الصدد (٦٧) . أما حزب الوفد فكان يمثل المعارضة البرلمانية ، وكان دورها واضحا عند مناقشة الاتفاق ، وواصل مصطفى النحاس ، اتجاه الهجوم على الحكومة وبريطانيا ، بالنسبة لصفقة القطن ، والانجليز يريدون الحصول على القطن بثمن بخس ، لأن لهم دعاة من حكاهم الضعفاء ، الذين لا يلوون على شيء الا على كرسي زائل ، فلم يشترط الانجليز بسعرهم فقط (١٤٢٥ر ١٤٢٥ ريال للقنطار) ، بل تدخلوا فى أمورنا الداخلية ، وفرضوا ارادتهم فى تحديد المساحة التى تزرع قطنا ، وقبلت الحكومة كل ذلك ، بل أكثر من ذلك ، ستدفع هى دون الانجليز الزيادة فى السعر ، وكأنها تقول لهم « خذوا القطن بما تريدون من ثمن ، وما تملون من شروط ، وما تبتغون من مقدار وعلينا الوفاء من مال المصريين وعرق جبينهم ٠٠ » ٠٠ ثم تطرق الى سعر القطن ، وهو لا يكفى مصروفات انتاجه ، بالاضافة الى نكبة الضرائب الموجودة والموعودة ، واعتبر تدخل الانجليز فى تحديد ما تزرع وما لا تزرع ، واملاء ارادتهم على حكومة مصر ، فى مكاتبات رسمية ، هو « مزيج من التدخل والتهديد ، فى اخص شئوننا الداخلية » ، وكان أولى بالحكومة أن تشتري المحصول كله بأذونات على الخزانة المصرية (٦٨) .

وعقب زعيم الوفد ، على اقتراح أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية فى مجلس النواب ، برفع سعر القنطار ريالا وربع ريال ، بأن ذلك لا يغنى الزراع فى شيء ، ولا يعرضهم شيئا ، ازاء ارتفاع التكاليف والاسعار ، وخلص الى أن الحكومة « لاتسير على سياسة قطنية أو زراعية تطمئن لها البلاد ، بل هى سياسة مرتجلة تقوم على التسليم والاستسلام » (٦٩) ، وقد منع الرقيب نشر هذا الحديث ، فكان موضع سؤال فى مجلس الشيوخ (٧٠) ، كما تعرض « يوسف الجندى » لهذا الاتفاق فى مجلس الشيوخ - عند مناقشة حرية

الصحافة ، وتصرفات الرقابة ازاءها ، ومنع نشر مقالات وأخبار مصطفى النحاس واجتماعاته - فأوضح أن سياسة بريطانيا ليست قائمة على تحقيق مصلحتها فقط ، بل قائمة أيضا على « سياسة افكار الشعوب المحكومة » ، ثم عرض لمسلك الحكومة المصرية في مفاوضاتها مع بريطانيا ، حول المسألة القطنية ، فالحكومة الحالية والسابقة ، « دخلتا المفاوضات وليس لهما من سياسة ، في تصريف القطن الأبيض الا لانجلترا ، وانجلترا تعلم هذا علم اليقين ، وهى كذاجر تعلم أن رجلا صاحب بضاعة ، يتقدم اليها لبيع بضاعته ، وليس عنده من سبيل لتصريف البضاعة ، الا أن يبيعها لها ، فلا بد أن تعرض عليه أبخس الأسعار » .

وأشار أيضا الى ما قدمته مصر لبريطانيا ، فى كافة المجالات ، ودعا الى انقاذ الكرامة والسمعة المصرية ، برفض بيع المحصول لبريطانيا ، وتشتريه الحكومة المصرية ولو بسندات على الخزنة ، فأسعار القطن سترتفع ، وسيحتاج اليه العالم ، ان لم يكن أثناء الحرب فبعدها - فأكد « حسين سرى » رئيس الوزراء ، أن الوفد كان ينوى أن يوسع نطاق حركته ، ضد الحكومة وبريطانيا ، بعقد الاجتماعات فى الأقاليم ، متناولا هذه القضية ، واختار الاسكندرية لتكون بداية لحركته ، الأمر الذى أدى الحكومة ، الى منع الاجتماع حرصا على أمن البلاد ونظامها ، فهى حركة تدعو الناس الى أن يقدموا فى سبيل الدعوة - التى دعا اليها النحاس فى مصيفه برأس البر - ذواتهم وأرواحهم ، مؤكدا أن أول واجب على كل حكومة أن « تقضى على نذر القلق والاضطراب فى مهدها » (٧١) .

وأجمالا فقد تم الاتفاق ، وتابع النواب الاجراءات التنفيذية لاتمامه ، بالأسئلة فى المجلس ، عن موعد تكوين اللجنة التى ستتولى

عملية الشراء ، وأسعار الرتب المختلفة ، وماذا تم فى مشروع التأمين على القطن غير المحلوج والبذرة ، محذرين الحكومة من تأجيل استلام القطن من المنتجين ، وهو أمر يترتب عليه احتياج القطن الى التمويل ، دفعة واحدة وهو ما قد يصعب على البنوك (٧٢) .

ويصدر مجلس النواب مشروع قرار بالتأمين ، ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب ، فى الأراضي المصرية على الاقطان غير المحلوج ، المودعة فى المحالج أو أحواشها ، ونى شون البنوك وفى محطات السكك الحديدية ، وكذلك على بذرة القطن فى أية جهة كانت حتى يتم تصديرها الى الخارج ، أو تسليمها الى معامل الزيوت ، أو شراؤها بواسطة إحدى الحكومتين المصرية أو البريطانية ، وتضمن المرسوم عقوبة المخالف ، بغرامة لا تتجاوز عشرة قروش عن كل قنطار ، وقرشين عن كل أردب بذرة (٧٣) ، وصدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤١ فى هذا الصدد (٧٤) ، كما صدر قراران وزاريان رقما ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، باللائحة التنفيذية للقانون السابق ، بشأن التأمين الحكومى على القطن غير المحلوج والبذرة ، ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب (٧٥) .

ولاتمام اجراءات الصفقة لشراء محصول ١٩٤١ ، صدر القرار الوزارى رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٤١ ، بتأليف لجنة القطن البريطانية المصرية ، لتنفيذ الاتفاق المبرم فى ١١ أغسطس ١٩٤١ ، وصدر بتشكيلها من مصريين وانجليز وبرئاسة حافظ عفيفى باشا ، القرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٤١ (٧٦) .

وصدر أمر عسكري بتحديد موعد بدء حلق المحصول ، فى أول سبتمبر فى الوجه القبلى وفى ١٥ سبتمبر ١٩٤١ للوجه البحرى (٧٧) .

توزيع الأرباح :

ونقطة أخيرة فى هذا الاتفاق ، فيما يتعلق بتوزيع الأرباح
مناصفة بين الحكومتين المصرية والبريطانية طبقا لاتفاقى ١٩٤٠ ،
١٩٤١ ، فقد وافقت الحكومة المصرية فى ٣ ابريل ١٩٤٥ ، على
تخصيص كل مايعود عليها من الأرباح الناتجة ، من بيع اقطان اللجنة
المشتركة لحصول عام ١٩٤١ ، الى جانب نصيب الحكومة البريطانية
(١٠ ثلاثة أرباع الأرباح) ، لتنفيذ مشروع المياه الصالحة للشرب
بالقرى .

وفى ١٠ ديسمبر ١٩٤٦ أبرم اتفاق أخير بين الحكومتين
المصرية والبريطانية بخصوص توزيع صافى أرباح لجنة القطن
البريطانية لسنة ١٩٤٠ واللجنة المصرية البريطانية لشراء قطن عام
١٩٤١ وتضمن الاتفاق :

(أولا) : تتنازل الحكومة البريطانية عن نصف نصيبها فى
صافى أرباح اللجنتين ، فى مقابل أن تفعل الحكومة المصرية المثل .

(ثانيا) : يستغل النصفان لمصلحة المزارعين المصريين

(ثالثا) : يوضع النصف المتنازل عنه من الحكومة البريطانية
فى حساب خاص بالبنك الأهلى تحت اشراف السفير البريطانى ،
ويستغل هذا المبلغ مع الفوائد التى تضاف اليه ، فى صرف دفعات
للحكومة المصرية ، لمشروعات مد القرى بمياه الشرب لصالح الزراعة
مقدما كل نصف سنة ، بواسطة السفير على أساس تقدير الأعمال ،
وهو اتفاق لايتعارض مع قرار الحكومة المصرية فى ٣ ابريل ١٩٤٥
السابق .

وطبقا للحساب الختامى للجنيتين (٣١ ديسمبر ١٩٤٦) ،
فقد أسفرت عمليتا ١٩٤٠ ، ١٩٤١ عن ربح قدره ١٥٠٦٥٠ جنيهها

و ٤٤ مليما ، ٧٩٤٥٤٩٦ جنيهاً و ٨٠٦ مليمات على التوالى ، وقامت اللجنتان بتسديد نصيب الحكومة المصرية فى الربح وقدره ٤٠٤٨٠٧٢ جنيهاً و ٤٢٥ مليما الى وزارة المالية عن العمليتين فى ٢٧ مايو ١٩٤٧ ، وقد اودعت الوزارة نصف هذا المبلغ وقدره ٢٠٢٤٠٣٦ جنيهاً و ٧١٣ مليما ، البنك الاهلى ، وخصص للمشروعات المشار اليها حسب الاتفاق المبرم بين الحكومتين ، اما النصف الثانى من الارباح فقد رأت وزارة المالية تخصيصه لتسديد فروق الاسعار التى دفعتها الحكومة المصرية ، بواقع اربعين قرشا لكل قنطار من القطن وعشرة قروش لكل اردب من البذرة ، وبلغت جملة ما تحملته الحكومة المصرية فى هذا الصدد ٢٥٢٩٤٣٧ جنيهاً و ٧٥٨ مليما ، أى بفارق ٥٠٥٤٠١ جنيهاً و ٤٥ مليما أى ٥٠٥٤٠٢ بالتقريب ، وهو المبلغ الذى تقدمت به الحكومة لمجلس النواب ، باقتراح تسويته ، بأخذه من الاحتياطى العام فى السنة المالية ١٩٤٧/١٩٤٨ ، وذلك فى يناير ١٩٤٨ لتسوية باقى المدفوع من الحكومة المصرية ، نظير فرق سعر محصول قطن ١٩٤١ وكان ذلك فى عهد حكومة محمود فهمى النقراشى (٧٨) ، وهكذا تحملت الحكومة المصرية بمفردها هذه الأعباء ، وهو دليل آخر على مدى الغبن البريطانى ، فكان من الممكن للحكومة البريطانية ، اذا أرادت أن تظهر حسن نيتها ، لتقابل ما أدته مصر لها ابان الحرب العالمية الثانية ، أن تتحمل هذا الفارق ، أو تشارك فيه على الأقل ، لاسيما أن نصيبها من الأرباح يفوق قيمة فرق السعر بدرجة كبيرة .

وعندما تطورت الاحداث فى مصر ، وثولت حكومة مصطفى النحاس السلطة ، فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وانحل البرلمان وانتهت الهيئة النيابية السابعة ، غيرت بريطانيا بداية سياستها الاقتصادية لسببين أساسيين :

الأول : تسهيل مهمة الوفد فى الحكم ، وقد تولى السلطة بناء على تدخلهم .

الثانى : تعبئة الشعور الداخلى الى جانبهم ، بعد أن طال تحوله ضدهم منذ بداية الحرب ، وقد تمثل هذا التغيير فى أمرين :

(١) القمح ٠٠ حيث رفعت الحكومة أسعار الشراء للمقمح والذرة ، اغراء للمنتجين على اظهار مايخزنونه من القمح فضلا عن مطالبة الحكومة البريطانية بقرض ، لاجتياز أزمة الغذاء المستحكمة .

(ب) وهو ما يهمنى ، فقد أعلن مكرم عبيد بمجلس النواب ، عن سروره لشراء الحكومة البريطانية ، نصف مليون قنطار ، من صنف جيزة ٧ جود فما فوق ، بسعر يزيد خمسة ريالات ونصف الريال ، على الأسعار التى حددتها لجنة الشراء البريطانية لسنة ١٩٤٠ ، أى بسعر ٢١ ريالاً ونصف ريال .

وعلى أية حال ، فإن سياسة حكومة الوفد فى مسألة القطن ، كانت تقوم على استقلال الحكومة بتمويله بأكمله ، توقفا لانتعاش أسعاره بعد الحرب ، ولحرمان بريطانيا من شراء القطن بسعر بخس وبالتالي فلم يكن هناك مجال للاحتكاك ، بين الوفد والانجليز حول هذه القضية (٧٩) .

هوامش الفصل الرابع

- (١) الاهرام ١٣ - ١٠ - ١٩٤٠ عدد ٢٠١٥١ .
(*) أحمد عبد القفار .
- (٢) الاهرام ١ - ١١ - ١٩٤٠ عدد ٢٠١٧٠ .
- (٣) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الرابعة عشر ١٧ - ٢ - ١٩٤١ ،
ص ٢٦٣ .
- وملحق رقم ٣ بنفس الجلسة ، ص ٢٧٥ .
- (٤) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٦٥ .
- (٥) نفس المصدر ، الجلسة الخامسة عشرة ١٨ - ٢ - ١٩٤١ ،
ص ٢٨١ - ٢٩٤ .
- (٦) الاهرام ٢١ - ٣ - ١٩٤١ عدد ٢٠٣٠٦ .
- (٧) F.O. 407/224 No 248 Tel. Sir M. Lampson to Viscount
Halifax, Cairo, November 30, 1940, P. 159.
- (٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثامنة ١٤ - ١ - ١٩٤١ ،
ملحق رقم ٢ ، ص ١٠٧ .
- (٩) نفس المصدر والجلسة ، ص ٩٧ .
- (١٠) نفس المصدر ، الجلسة السبعين ٣٠ يوليو ١٩٤١ ، ص ١٨٩٦ .
- (١١) نفس المصدر ، الجلسة الحادية عشر ٢١ - ١ - ١٩٤١ ، ص ١٨١ .

- (١٢) الأهرام ٧ - ٢ - ١٩٤١ عدد ٢٠٢٦٤ .
- (١٣) مضايقات مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والعشرين ، ٧ أبريل ١٩٤١ ، ص ٧٩٦ .
- (١٤) نفس المصدر والجلسة ، ص ٨٠٩ .
- (١٥) نفس المصدر والجلسة ، ص ٨١٩ ، ٨٢٠ .
- (١٦) الأهرام ١٦ - ٤ - ١٩٤١ عدد ٢٠٣٣٢ .
- (١٧) مضايقات مجلس النواب . الجلسة السابعة والستين ٢٢ - ٧ - ١٩٤١ ص ١٧٨٠ .
- والجلسة التاسعة والستين ٢٩ - ٧ - ١٩٤١ ، ص ١٨٤٩ - ١٨٥١ .
- (١٨) نفس المصدر ، الجلسة السبعين ٣٠ - ٧ - ١٩٤١ ، ص ١٨٩٥ - ١٨٩٩ .
- (١٩) نفس المصدر ، الجلسة الثالثة والسبعين ٦ - ٨ - ١٩٤١ ، ص ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ .
- (٢٠) نفس المصدر ، الجلسة الرابعة والسبعين ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ أغسطس ١٩٤١ ، ص ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .
- والاخبار ١٢ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٤٦٨٧ .
- والبلاغ ١٢ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٦٠٣١ .
- والدستور ١١ - ٨ - ١٩٤١ عدد ١١٤٥ .
- (٢١) مضايقات مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ملحق رقم ١ ، كتاب لامبسون الى رئيس الوزراء المصري ، في ٣ - ٨ - ١٩٤١ . ص ٢٠٦٦ ، ٢٠٦٧ .
- والاهرام ١٣ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٢٠٤٥٠ .
- (٢٢) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ١٦١ .
- (٢٣) مضايقات مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ملحق رقم ٢ ، كتاب رئيس الوزراء الى السفير البريطاني في ١١ - ٨ - ١٩٤١ ، ص ٢٠٦٨ .
- والاهرام ، البلاغ ١٣ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٢٠٤٥٠ ، ٦٠٣٢ على التوالي .
- (٢٤) مضايقات مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ص ١٩٨٧ - ١٩٩٠ .
- والدستور ١٤ - ٨ - ١٩٤١ عدد ١١٤٨ .
- (*) مكرتير عام النقابة الزراعية المصرية ، وعضو المجلس الاقتصادي الاعلى (يوسف نحاس المرجع السابق . ص ٤٢٨) .

- (٢٥) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
- يوسف نحاس . المرجع السابق ، ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ .
- (٢٦) مضايح مجلس النواب ، نفس الجلسة . ص ١٩٨١ - ١٩٩٠ .
- (٢٧) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
- (٢٨) مضايح مجلس النواب . نفس الجلسة ، ص ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ .
- (٢٩) يوسف نحاس . المرجع السابق ، ص ٤٤ ، ٤٤١ .
- (٣٠) مضايح مجلس النواب . نفس الجلسة ، ص ٢٠٠٢ - ٢٠١٤ .
- (٣١) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٠١٤ - ٢٠١٧ .
- (٣٢) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٠٢٩ .
- (٣٣) نفس المصدر والجلسة ، خطاب من السفير البريطاني إلى رئيس الوزراء في ١٤ - ٨ - ١٩٤١ ، ص ٢٠٢١ .
- (٣٤) نفس المصدر والجلسة . ص ٢٠٣٣ .
- (٣٥) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٠٣٧ - ٢٠٤٢ .
- (٣٦) نفس المصدر والجلسة . ص ٢٠٤٦ - ٢٠٤٩ . ملحق رقم ٥ . ص ٢٠٧٠ .
- والامرام ١٢ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٢٠٤٤٩ .
- (٣٧) نفس المصدر . الجلسة الخامسة والسبعين ٢٥ - ٨ - ١٩٤١ ، ص ٢٠٨٢ .
- (٣٨) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ١٦٢ .
- (٣٩) عاصم الدسوقي . المرجع السابق . ص ١٩٤ .
- (٤٠) جمال الدين محمد سعيد . اقتصاديات مصر ، مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٦٤ ، ص ١٠١ .
- (٤١) مضايح مجلس النواب . الجلسة الثالثة والثمانين أول أكتوبر ١٩٤١ ، ص ٢٣٤٥ - ٢٣٥١ .
- والجلسة الرابعة والثمانين ٦ ، ٧ أكتوبر ١٩٤١ ، ص ٢٤٥٥ - ٢٤٧١ .
- والجلسة الخامسة والثمانين ١٣ أكتوبر ١٩٤١ ، ص ٢٤٨٦ - ٢٤٩٠ .
- (ابقاء نسبة ١/١ على)
- ١ - ضريبة الاطيان لكل معمول لانتحاوز جنهين في السنة .
- ٢ - عوائد الاملاك المبينة .
- ٣ - ضريبة كسب العمل لكل معمول لايزيد مجموع مايستولى عليه على

١٢٠ جنيتها في السنة ولكل عامل لانتجاوز أجرته اليومية سـتين
قرشا) .

(٤٢) أحمد الشربيني السيد البسيوني المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٤٣) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثمانين ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ،
سبتمبر ١٩٤١ ، ص ٢٢٣٢ - ٢٢٨٢ .

والجلسة الثالثة والثمانين أول أكتوبر ١٩٤١ ، ص ٢٢٩١ - ٢٣٩٣ .
(٤٤) الوقائع المصرية ، عدد غير اعتيادي رقم ١٤٢ ، ١٢ أكتوبر ١٩٤١ ،
ص ١ ، ٢ .

(٤٥) نفس المصدر ، عدد غير اعتيادي رقم ١٥٤ ، ٣١ أكتوبر ١٩٤١ ،
ص ١ ، ٢ ، ٣ .

(٤٦) محمود فهمي المكاتب وآخرون : المرجع السابق ، ص ١١٧٠ .
Brown C.H., op cit, P. 17.

(٤٧) مصطفى كمال عبد العزيز خليفة وآخر المرجع السابق ، ص ١٦٢ .
والبلاغ ٨ سبتمبر ١٩٤١ عدد ٦٠٥٨ .

(٤٨) البلاغ ٣ سبتمبر ١٩٤١ عدد ٦٠٥٣ .

(٤٩) نفس المصدر ٤ أغسطس ١٩٤١ عدد ٦٠٢٣ .

(٥٠) نفس المصدر ٢١ أغسطس ١٩٤١ عدد ٦٠٤٠ .

(٥١) الاهرام ٢ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٢٠٤٣٩ .

(٥٢) وثائق عابدين ، محفظة رقم ٥٩٦ ، التماس من أحمد عبد الحافظ
من أبناء الدقهلية الى مصطفى النحاس في ٩ - ٤ - ١٩٤٢ .
Brown C.H., op cit, P. 17. (٥٣)

(٥٤) البلاغ ٨ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٦٠٢٧ .

(٥٥) الاهرام ٢٣ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٢٠٤٦٠ .

(٥٦) نفس المصدر ١٤ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٢٠٤٥١ .

(٥٧) البلاغ ٢٢ - ٨ - ١ ، ٩ - ١٩٤١ عددي ٦٠٤١ ، ٦٠٥١ على
التوالي .

(٥٨) المصري ٢٧ - ٨ - ١٩٤١ عدد ١٧٣٣ .

والبلاغ ٢٧ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٦٠٤٦ .

- (٥٩) يوسف نحاس . المرجع السابق ، ص ٤٤٠ .
 (٦٠) البلاغ ٢ - ٩ - ١٩٤١ عدد ٦٠٥٢ .
 (٦١) نفس المصدر ١ - ٩ - ١٩٤١ عدد ٦٠٥١ .
 (٦٢) الدستور ١٤ - ٨ - ١٩٤١ عدد ١١٤٨ .
 (٦٣) نفس المصدر ١٨ - ٨ - ١٩٤١ عدد ١١٥١ .
 (٦٤) نفس المصدر ٣٠ - ٨ - ٢ - ٩ - ١٩٤١ عددى ١١٦١ ، ١١٦٤ .
 (٦٥) نفس المصدر ١٨ - ٨ - ١٩٤١ عدد ١١٥١ .
 (٦٦) الاهرام ١٨ - ٨ - ٢٢ - ٨ - ١٩٤١ عددى ٢٤٥٥ ، ٢٠٤٥٩ .
 والبلاغ ٢١ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٦٠٤٠ .
 (٦٧) الاهرام ٨ - ٨ - ١٥ - ٨ - ١٩٤١ عددى ٢٠٤٤٥ ، ٢٠٤٥٢ .
 (٦٨) المصرى ٢٤ - ٨ - ١٩٤١ عدد ١٧٣٠ .
 والاهرام ٢٤ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٢٠٤٦١ .
 (٦٩) الاهرام ١٩ - ٨ - ١٩٤١ عدد ٢٠٤٥٦ .
 (٧٠) مضابط مجلس الشيوخ . الجلسة الثانية والخمسين ،
 ١٩ - ٨ - ١٩٤١ ، ص ٧١٨ .
 (٧١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ١٦٣ - ١٦٥ .
 ومضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة السابعة والستين ، ١٣ - ١٠ - ١٩٤١ ،
 ص ٩٩٢ - ٩٩٦ .
 (٧٢) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الرابعة والثمانين ٦ ، ٧ اكتوبر
 ١٩٤١ ، ص ٢٤٢٩ ، ٢٤٣٠ .
 (٧٣) نفس المصدر والجلسة . ص ٢٤٤٠ . ملحق رقم ٢ . ص ٢٤٧٥ .
 (٧٤) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادى رقم ١٥٤ ، ٣١ اكتوبر ١٩٤١ ،
 ص ١ .
 والبلاغ ١٧ - ٩ - ١٩٤١ عدد ٦٠٦٧ .
 (٧٥) الوقائع المصرية ، العدد السابق ، ص ١ ، ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٨ .
 (٧٦) نفس المصدر ، عدد غير اعتيادى رقم ١٢٨ ، ص ١ ، ٢ . (تألفت
 اللجنة من حافظ عفيفى رئيسا ، عبد الحميد سليمان ، على يحيى ، محمد
 فرغلى أعضاء مصريون ، ١٠ ت . بيل نائب رئيس ، ١٠ س . بارنز ،
 ج . س . ماكلرن ، ١٠ ملز ، و ج . جونسون كأعضاء بريطانيين ، وينتل
 حافظ عفيفى والمستر جونسون المستشار المالى بالسفارة البريطانية ،

الحكومتين المصرية والبريطانية ، ويتولى كل منهما رعاية مصالح حكومته ،
ويبلغ اللجنة وجهة نظرها ، ويحيط حكومته علما بما يجرى فيها ٠٠ نفس
المصدر والعدد ، الاهرام ٨ - ١٠ - ١٩٤١ عدد ٢٠٥٠٦) ٠
(٧٧) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادي رقم ١١٦ ، ٣١ - ٨ - ١٩٤١ ،
ص ١ ٠
(٧٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الرابعة والعشرون ،
١٢ - ٤ - ١٩٤٨ ، ملحق رقم ١١ ص ١٧٣٠ - ١٧٣٢ ٠
(٧٩) عبد العظيم رمضان ٠ المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ٠

الخاتمة

● لقد حدثت أزمة القطن المصرى ، فى ظروف دولية صعبة متمثلة فى قيام الحرب العالمية الثانية ، وفى اطار معاهدة ١٩٣٦ ، والتي قدمت مصر بمقتضاها كل ماتستطيع لبريطانيا ، التى تحكم فى المقابل ، فى الصادرات المصرية لاسيما القطن ، لمنع وصولها الى المانيا ، احكاما للحصار الاقتصادى المفروض عليها ، بصورة اضررت بالاقتصاد المصرى .

● ان الوقت الذى صدرت فيه ، القرارات البريطانية لحل أزمة القطن المصرى ، كان وقتا حرجا للغاية ، لاتستطيع معه الحكومة المصرية - اذا ارادت - أن توجد البديل ، ففى الأزمة الاولى كان القرار البريطانى فى نوفمبر ١٩٣٩ ، وفى أغسطس فى الاثنتين التاليتين أعوام ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، مما يجعل رفض العرض البريطانى مخاطرة وخسارة اقتصادية كبيرة .

● ان القرارات البريطانية ، لحل أزمة القطن المصرى ، كانت اقل من التطلعات المصرية ، فى الأزمات الثلاث ، ففى الاولى

تمثل الطلب المصرى فى شراء بريطانيا المحصول كله ، وكان السعر فى الثانية مقبولا الى حد ما ، لاشتداد الازمة الدولية ، ودخول ايطاليا الحرب ، وتحول الملاحة تبعا لذلك الى طريق الكاب ، ومن ناحية اخرى محاولة بريطانيا فى هذه الظروف كسب ود المصريين ، اما فى الازمة الثالثة ، فقد كان سعر الصفقة دون المستوى بكثير فضلا عن شراء بريطانيا نصف المحصول .

● لم تترك بريطانيا لمصر ، خيارا فى المسألة القطنية ، غير بيعه لها ، بدعوى عدم تسرب القطن المصرى لدول الأعداء ، فأصبحت بذلك هى التاجر الأول والوحيد ، ولها الكلمة الاولى والاخيرة ، فى قضية القطن المصرى ، وبالتالي فرضت سياستها سواء فى تحديد السعر أو مساحة الأرض المزروعة قطناً ، لتحقيق أهدافها ، ودون ارتباط ذلك بالأسعار العالمية .

● كان المحرك لبريطانيا ، لفرض سياستها ازاء القطن المصرى ، هو تحقيق مصالحها بالدرجة الاولى ، بصرف النظر عن الآثار السلبية لذلك على مصر ، الحليفة لها بمقتضى نصوص معاهدة ١٩٣٦ .

● ان الحكومات المصرية فى تلك الفترة ، وهى حكومات اقلية ، لم تكن تملك من مقدراتها شيئاً ، فلم تكن تستطيع أن توجد الحل البديل ، ولم يكن لها سياسة مصرية بالنسبة للقطن ، الأمر الذى سهل بدرجة كبيرة ، فرض السياسة البريطانية ، فلم تفصح هذه الحكومات ، بخطوات تفاوضها مع بريطانيا ، أمام مجلس النواب ، كما لم تحاول استخدام الضغط البرلمانى ، لتقوى به موقفها فى هذه المفاوضات .

● كان اهتمام مجلس النواب المصرى ، بهذه القضية فى

الفترة التي تناولتها هذه الدراسة راجعا بالدرجة الأولى الى المتغيرات الدولية التي اخضعت مصر للرقابة البريطانية فى تصدير القطن ، وهو المحصول الرئيسى للبلاد ، وهو أمر يهم الزارع البسيط والتاجر وكبار الملاك على السواء ، وكانت المناقشات النيابية فى هذه المسألة على درجة كبيرة من الوعى بأبعاد المشكلة ، مفندة السياسة البريطانية وتأييد الحكومة والهيئة السعدية لها .

● كانت المعارضة الوفدية ، موضوعية بدرجة كبيرة ، فلم تعارض لأجل المعارضة ، فلقد اشارت الى نقاط ضعف اتفاق ١٩٣٩ ولكنها اشادت بدرجة كبيرة فى صحافتها بالاتفاق الثانى فى ١٩٤٠ وأوضح مزاياءه ، وفندت الاتفاق الثالث فى عام ١٩٤١ ، لما فيه من بخس فى الأسعار وتدخل مشين فى الأمور الداخلية المصرية ، ومما يدل على حسن موقفها ، أن الكثير من النواب من الاتجاهات الحزبية الأخرى بل من المؤيدين للحكومة ، شاركوها نقدها للاتفاق الثالث بوضوح ، بل ان الهيئة السعدية ذاتها ، والمدافعة عن الحكومة اتفقت معها فى بعض النقاط .

● كان من الممكن أن تستغل الحكومة ، ضغط المعارضة فى الحصول على مزيد من المكاسب لمصر ، ولكنها وقفت منها موقفا مضادا ، ارضاء لبريطانيا وكأنها بذلك تشتترى بقاءها فى السلطة .

● ان الحكومة البريطانية ، كانت تدرك كنه حكومات الأقلية ، والمجالس النيابية التى لم تأت بارادة شعبية حرة وبالتالي لم تستجب للحكومة ومجلس النواب فى الاتفاق الأول حيث كان مطلب المجلس ، شراء بريطانيا محصول قطن ١٩٣٩ كله وفى الاتفاق الثالث رفضت رفع السعر وشراء كل المحصول ، برغم أن القطن سلعة استراتيجية وقابلة للتخزين ، ولقد حققت أرباحا ليست بالقليلة من هذه العمليات التجارية .

قائمة
المصادر والمراجع

أولا - المصادر والمراجع العربية :

(أ) وثائق غير منشورة

- ١ - وثائق عابدين ، محفظة رقم ٥٩٦ (القطن ١١/٢/١٩١٣ - ١٩٥٢/٢/٣) ، دار الوثائق القومية ، القاهرة .

(ب) وثائق منشورة

- ٢ - مضابط مجلس النواب ١٩٣٨ - ١٩٤٢
- ٣ - مضابط مجلس الشيوخ .
- ٤ - الوقائع المصرية .
- ٥ - محمد خليل هببى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء السادس ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٩ .

(هـ) الدراسات العربية

١ - إبراهيم المشهداني : القطن ودوره في الاقتصاد العالمي
بغداد ١٩٦٩ .

٢ - أحمد أنور عبد الباري (دكتور) : أساسيات تربية
القطن ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

٣ - أحمد زكي موسى هيكل : انتاج القطن في مصر ،
القاهرة ١٩٤٨ .

٤ - أحمد زكريا الشلق (دكتور) : حزب الأحرار
الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، دار المعارف .

٥ - أحمد الشربيني السيد البسيولي : تجارة مصر
الخارجية ١٩١٤ - ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة
القاهرة ، ١٩٨٧ .

٦ - أمين مصطفى عفيفي عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادي
والمالي في العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٤ .

٧ - جمال الدين محمد سعيد : اقتصاديات مصر ، الطبعة
الأولى ، ١٩٥٠ .

٨ - جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادي في
مصر منذ الكساد العالمي الكبير ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة البيان
العربي ، ١٩٥٥ .

- ٩ - جون مارلو : النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ،
ترجمة عبد العظيم رمضان ، القاهرة ١٩٧٦ .
- ١٠ - حازم سعيد عمر : القطن في الاقتصاد المصري وتطور
السياسة القطنية - الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ١١ - حسن رشيد نوار : القطن وأثره في السياسة العالمية ،
الطبعة الأولى ، القاهرة - ١٩٥٨ .
- ١٢ - حسن صدقي : القطن المصري زراعته وتجارته
وصناعته ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .
- ١٣ - حسن زكي أحمد : القطن في الريف وبورصتي
الاسكندرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ١٤ - حسن يوسف : القصر ودوره في السياسة المصرية
١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ١٥ - حلمي أحمد عبد العال : الحياة البرلمانية في مصر
١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، آداب عين شمس
١٩٨٢ .
- ١٦ - زكي محمود شبانه (دكتور) ، محمد كمال العتسر :
المدخل في الاقتصاد القطنى العالمى دار المعارف ، الاسكندرية ١٩٦٥
- ١٧ - سامي أبو النور (دكتور) : دور القصر في الحياة
السياسية في مصر ١٩٢٧ - ١٩٥٢ مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٨ .

١٨ - سامى وهبة غالى : البورصات وثسمنويق القطن ،
١٩٦٦ .

١٩ - صالح حسن المسلوت : الانتخابات البرلمانية فى مصر
١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر القاهرة .

٢٠ - عاصم الدسوقي (دكتور) : مصر فى الحرب العالمية
الثانية ، ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،
١٩٧٦ .

٢١ - عاصم الدسوقي (دكتور) : كبار ملاك الاراضى
الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، الطبعة
الاولى ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ .

٢٢ - عبد الرحمن الراغى : فى اعقاب الثورة المصرية ،
الجزء الثالث ، الطبعة الاولى ، القاهرة - ١٩٥١ .

٢٣ - عبد العظيم رمضان (دكتور) : الصراع بين الوفد
والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
١٩٧٩ .

٢٤ - عبد العظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية
فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ . الجزء الثانى - بيروت ، دار الوطن
العربى - ١٩٧٣ .

٢٥ - ماريوس كامل ديب : الوفد وخصومه ، السياسة
الحزبية فى مصر ١٩١٩ - ١٩٣٩ - الطبعة الاولى العربية - ١٩٨٧

- ٢٦ - محمد أبو العلا محمد : الجغرافية الاقتصادية للقطن
فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القاهرة ١٩٧٤ .
- ٢٧ - محمد جمال الدين المسدى ، يونان لبيب رزق ،
عبد العظيم رمضان (دكتور) : مصر والحرب العالمية الثانية ، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، ١٩٧٨ .
- ٢٨ - محمد حسنين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ،
الجزء الثانى ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .
- ٢٩ - محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢
الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٣٠ - محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادية فى
العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤ .
- ٣١ - محمد محمد الوكيل : القطن وشأنه فى الاقتصاد
المصرى والتجارة الخارجية ، القاهرة ١٩٤٧ .
- ٣٢ - محمود فهمى الكاتب ، ابراهيم بولس ، اميل توفيق :
القطن من النواحي النباتية والزراعية والصناعية والاقتصادية ،
حلب ١٩٥٩ .
- ٣٣ - مصطفى فكرى : المعارف الرئيسية فى التسويق
الزراعى ، دار المعارف ١٩٦٧ .
- ٣٤ - مصطفى كمال عبد العزيز خليفة ، فؤاد عبد العزيز

توفيق (دكتور) : السياسات القطنية ، الطبعة الأولى ، القاهرة
١٩٦٣ .

٣٥ - مليكه عريان : البورصة - الطبعة الثانية ١٩٤١ .

٣٦ - هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة
الوطنية المصرية ، الطبعة الاولى ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٧ .

٣٧ - يوسف نحاس : القطن فى خمسين عاما ، دار النيل
للطباعة ، ١٩٥٤ .

٤ - الدوريات

الأهرام

البلاغ

المصرى

الدستور

المجلة الزراعية المصرية (وزارة الزراعة ، قسم الدعاية
والنشر)

النشرة الاقتصادية (وزارة التجارة والصناعة)

ثانيا - المصادر والمراجع الافرنجية :

١ - وثائق الخارجية البريطانية

F.O. 407/222 1938.

F.O. 407/223 1939.

F.O. 407/224 .. . 1940.

F.O. 407/225 1941.

٢ - المراجع الافرنجية

- Al Ahram Al Iktesadi : Egyptian Cotton, Specil number, 1963.
- Brown C.H. : Egyptian Cotton, London, 1955
- Issawi Charls : Egypt an economic and social analysis, London, 1947.
- Marlow John : Anglo-Egyptian relations 1800 — 1953, London, 1954.
- Vatikiotis P.J. : The Modern History of Egypt London, 1969.

الفهرس

الصفحة

٥ تقديم

٩ المقدمة

الفصل الأول

١١ . ١٩٤٢ - ١٩٣٨ قضية القطن والهيئة النيابية السابعة

الفصل الثاني :

٤٣ التعويض البريطاني ؟ ؟

المفصل الثالث :

٨١ . دخول ايطاليا الحرب ومحاولة الاحتواء البريطاني

الفصل الرابع :

١٣٣ الاستنزاف البريطاني

١٦٩ الخاتمة :

١٧٣ قائمة المصادر والمراجع

تصدر في هذه السلسلة

- ١ - الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية ؛
د . يونان لبیب رزق .
- ٢ - مجمع اللغة العربية - دراسة تاريخية .
د . عبد المنعم الدسوقي الجمیسی .
- ٣ - التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين -
دراسة في فكر الشيخ محمد عبده .
د . زكريا سليمان بيومي .
- ٤ - الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية في العصر الحديث
د . محمد كمال يحيى .
- ٥ - رؤية في تحديث الفكر المصرى - « الشيخ حسن المرصفى
وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل الكتاب » .
د . احمد زكريا الشلق .
- ٦ - صياغة التعليم المصرى الحديث - دور القوى السياسية
والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ .
د . سليمان نسیم .
- ٧ - دور مصر في افريقيا في العصر الحديث .
د . شوقي عطا الله الجمل .
- ٨ - التطورات الاجتماعية في الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٩ - المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .
د . لطيفة محمد سالم .

- ١٠ - الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان -
دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ -
١٨٤٨ ، *
- د . نسيم مقار *
- ١١ - حول الفكرة العربية في مصر - « دراسة في تاريخ الفكر
السياسي المصري المعاصر » *
- د . فؤاد الحرسى خاطر *
- ١٢ - صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢ - « دراسة
تاريخية » *
- د . يواقيم رزق مرقص *
- ١٣ - الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور *
- د . سامية حسن إبراهيم *
- ١٤ - العلاقات المصرية السودانية ١٩١٠ - ١٩٢٤ *
- د . أحمد دياب *
- ١٥ - حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين *
- أحمد عصام الدين *
- ١٦ - مصر وحركات التحرر الوطنى في شمال أفريقيا *
- د . عبد الله عبد الرازق إبراهيم *
- ١٧ - رؤية في تحديث الفكر المصرى - « دراسة في فكر أحمد
فتحي زغلول » *
- د . أحمد زكريا الشلق *
- ١٨ - صناعة تاريخ مصر الحديث - « دراسة في فكر عبد الرحمن
الرافعى » *
- د . حمادة محمود اسماعيل *
- ١٩ - الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - من
ملفات الخارجية البريطانية *
- د . لطيفة محمد سالم *

- ٢٠ - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .
 د . عادل حسين غنيم .
- ٢١ - الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ - « جمعية الانتقام » ،
 د . زين العابدين شمس الدين نجم .
- ٢٢ - قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .
 د . زكريا سليمان بيومى .
- ٢٣ - فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .
 د . حلمى أحمد شلبى .
- ٢٤ - الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى افريقيا .
 د . شوقى الجمل .
- ٢٥ - تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال
 البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ .
 د . فاطمة علم الدين .
- ٢٦ - جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثيقية .
 د . على شلش .
- ٢٧ - السودان فى البرلمان المصرى - ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .
 د . يواقيم رزق مرقص .
- ٢٨ - عصر حكيان .
 د . / أحمد عبد الرحيم مصطفى .
- ٢٩ - صغار ملاك الاراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ .
 د . حلمى أحمد شلبى .
- ٣٠ - المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .
 د . سعيدة محمد حسنى .
- ٣١ - دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ - ١٩٢٢ .
 د . عاصم محروس عبد المطلب .

- ٢٢ - الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
 د . اسماعيل محمد زين الدين .
- ٢٣ - دور الأقاليم في تاريخ مصر السياسي .
 د . حمادة محمود اسماعيل .
- ٢٤ - المعتدلون في السياسة المصرية .
 د . أحمد الشربيني السيد .
- ٢٥ - اليهود في مصر .
 د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد .
- ٢٦ - مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر .
 د . الهام محمد علي ذهني .
- ٢٧ - المعتدلون في السياسة المصرية
 ماجدة محمد حمود
- ٢٨ - مصر والحركة الوطنية .
 د . ١ / محمد عبد الرحمن برج .
- ٣٩ - مصر وبناء السودان الحديث .
 د . نسيم مقار .
- ٤٠ - تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١
 د . محمد أبو الاسعاد
- ٤١ - الماسونية في مصر
 د . علي شلش
- وبين يديك :-
- القطن في العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ - ١٩٤٢
 د . عاصم محروس عبد المطلب

رقم الايداع ١٩٩٣/٤٠٣٨

الترقيم الدولي 8 -- 3338 -- 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

